رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

التقرير السنوي

2019م
1441/1440 هـ

عام العطاء والنماء

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

يحفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
يحفظه الله

تمهيد

- كلمة معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين. ١٠
- كلمة المشرف العام على الأمانة العامة. ١١

١- حوكمة الهيئة السعودية للمحامين. ١٣

٢- الهوية المؤسسية. ١٤

٣- الملخص التنفيذي. ١٥

٥- أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين. ١٩

٦.محامون في الذكرى. ٢٠

الفصل الأول: الإطار التنظيمي للهيئة السعودية للمحامين

القسم الأول: منظومات الهيئة السعودية للمحامين: ٢٤

١- أكاديمية هيئة المحامين. ٢٤

٢- لجان المجتمع القانوني. ٢٤

٣- مركز الدراسات والبحوث. ٢٥

٤- مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم. ٢٥

القسم الثاني: الهيكل الإداري الداخلي ٢٦

٨.الفصل الثاني: إنجازات الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2019م)

مقدمة. ٣٠

أولاً: الاجتماعات والقرارات: ٣١

١- اجتماعات مجلس الإدارة. ٣٢

٢-اجتماعات اللجنة التنفيذية. ٣٧

٣-اجتماعات الجمعية العمومية. ٣٩

٤- اجتماعات لجنة المبادرات. ٤٢

ثانيًا: اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم:

١- اتفاقيات التعاون. ٤٣

٢- مذكرات التفاهم. ٤٤

ثالثًا: قطاع الخدمات القانونية. ٤٥

رابعًا: مبادرات الهيئة. ٥٤

خامسًا: المؤتمرات والملتقيات والندوات. ٥٨

سادسًا: الدورات التدريبية والبرامج التعريفية. ٦٦

سابعًا: الإصدارات القانونية. ٧٠

ثامنًا: فعاليات وسائل التواصل. ٧٨

٩.الفصل الثالث: مبادرات إستراتيجية الخطة الخمسية (2016-2020).

- مُلخَّص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة. ٨٢

- إنجاز الأهداف الإستراتيجية:

- الهدف الإستراتيجي الأول. ٨٣

- الهدف الإستراتيجي الثاني. ٨٣

- الهدف الإستراتيجي الثالث. ٨٣

- الهدف الإستراتيجي الرابع. ٨٣

١٠.الفصل الرابع: البيانات والتقارير المالية:

- موارد الهيئة المالية. ٨٨

- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذية. ٨٩

- تقرير المخاطر. ٩٢

- تقرير مراجع الحسابات الخارجي. ٩٥

- القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين. ٩٧

التمهيد

- كلمة معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.
- كلمة المشرف العام على الأمانة العامة.
- حوكمة الهيئة السعودية للمحامين.
- الهُويَّة المُؤسسيَّة.
- ملخص إحصائيات أعمال الهيئة خلال العام المالي (2019م).
- أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.
- محامون في الذكرى.

كلمة معالي وزير العدل

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

د/ وليد بن محمد الصمعاني

الحمدُ لله وحدَهُ، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصَحْبِه وسلم، وبعدُ:

بدايةً أرفع خالص الشكر والتقدير باسمي ونيابةً عن أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين ؛ لمقام خادم الحرمَينِ الشريفَينِ الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، ووليّ عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله - ؛ على الدعم السخي والتوجيهات السديدة التي أسهمت في توالي المنجزات وتحسين المخرجات في المرفق العدلي وخدمة المستفيدين والمتقاضين بكفاءة وجودة.

انقضى عامٌ ماليٌّ جديدٌ، وانقضتْ معه مرحلةُ التأسيس والبناء، لتبدأ مرحلةٌ جديدةٌ تستهدف تعميق مهنة المحاماة ورفع مستوى الممارسة؛ بما مِن شأنه المساهمة في ارتقاء بالمنظومة العدلية وتطويرها لتواكب التطور الشمولي للمملكة العربية السعودية .

إنَّ ما حقَّقتْهُ الهيئةُ في العام المالي ٢٠١٩ مِن أهدافٍ في سبيل خدمة مهنة المحاماة؛ هو ثمرةُ تعاوُنٍ وتكاتفٍ جماعيّ بين الهيئة والجهات ذات العلاقة لتحقيق رسالة الهيئة في تطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ومساندتهم لمبادراتها ومشاريعها، التي تمثل نقلة حقيقية لتعميق المهنة وحمايتها، وإظهارًا للإنجاز الحقيقي على أرض الواقع .

وها هي الهيئةُ تُنْهِي المرحلة الأهم وهي مرحلة التأسيس والبناء، وتستعدُّ لفصلٍ آخرَ مِن العطاء، نتجاوز فيه التحديات، ونُفعِّل فيه متطلبات الحَوْكَمَة للوصول إلى قَدْرٍ عالٍ مِن الالتزام، وتحقيق الموازنة بين المصالح والأهداف لجميع أطراف العلاقة، مِن خلال ثلاث ركائز أساسية، هي :التمكين، والاستدامة، والتجانُس.

أمَّا التمكينُ فيَتَمَثَّل في إعانة المحامي على أداء رسالته المهنيَّة، وتتمثل الاستدامةُ في توفير الموارد المالية، وتتمثل عملية التجانُس في التوافق مع الركيزتينِ السابقتينِ، والتوفيق بين وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين؛ وُصولاً إلى الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعًا رائدًا يُسهم في التنمية؛ مما يؤكد أنه في نهاية كل عام نقترب خطوات من تنفيذ رؤية الهيئة المواكبة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، والله ولي التوفيق .

كلمة سعادة المشرف العام على الأمانة العامة

للهيئة السعودية للمحامين

د/ علاء بن عبدالحميد ناجي

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعدُ:

فيسعدني في بداية هذه الكلمة أن أرفع خالص الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد الأمين، حفظهما الله، على الدعم والاهتمام الكريمين الذي يلقاه المرفق العدلي عامة، وهيئة المحامين خاصة.

كما أتوجه إلى معالي الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وسعادة أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة أعضاء اللجنة التنفيذية؛ بخالص الشكر والتقدير على ما منحوني من الثقة وتكليف الإشراف على الأمانة العامة، راجيًا من الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في تحمل هذه الأمانة، وأداء هذه المسؤولية العظيمة.

لقد سَعَت الهيئةُ منذ مرحلة النشأة والتأسيس إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها وقيمها المؤسسية التي اتخذتها شعارًا لها، حتى أصبحتْ كيانًا مستقلاً، له دور في تطوير القطاع العدلي كمًّا ونوعًا، وبعد ذلك التطور المشهود للعيان يجب ألا نحجب سقف طموح التطوير، وعلينا - نحن المحامين - أن نستشعر المتغيرات الإيجابية للبيئة العدلية، خاصة مع انتهاء مرحلة التأسيس وبداية مرحلة جديدة وهي مرحلة: البناء والتمكين، تلك المرحلة التي نضع فيها رسالتنا ورؤيتنا وقيمنا المؤسسية نصب أعيننا، ونعمل من خلالها على الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية.

إنَّ هدفنا في هذه المرحلة (مرحلة البناء والتمكين) أن نعمل ليس فقط على تطوير المهنة - فهذا هو الأساس الذي نسير من خلاله - بل نعمل على حماية المهنة وتعميق جودتها، وكفاءة الخدمة المقدَّمة، بما يتلاءم مع المنظومة العدلية، وما المبادرات التي دعمها معالي رئيس مجلس الإدارة إلا دليلاً على تلك الأهداف الجديدة التي نسعى إلى تحقيقها.

وقد عكفت الهيئة خلال المرحلة السابقة على إعادة الأهداف الإستراتيجية التي تنطلق من خلالها (مرحلة البناء والتمكين)، وارتأت أن تكونَ نقطةُ الانطلاق ثلاث ركائز:

تتضمَّن الركيزةُ الأولى: تحقيق الاستدامة المالية للمحامي والهيئة، من خلال تفعيل الموارد المالية المتاحة.

وتتضمَّن الركيزةُ الثانية: تمكين المحامي من أداء مهنته ورسالته بفعالية تامة.

وتتضمَّن الركيزةُ الثالثة: التوافق والتجانس والتناغم التام بين وزارة العدل والهيئة، والتنسيق المستمر بين الأمانة العامة والوزارة في جميع مبادرات الهيئة ومشاريعها.

واستشعارًا مِن الأمانة العامة بثقل المسؤولية المُلقاة على كاهلها، وتطلُّعها لبناء كيانٍ مستقلٍ يستكمل مرحلة البناء والتمكين، ويتعاون تعاونًا فَعَّالاً مع الجهات الرسمية محليًّا ودوليًّا، ودعوتها للمحامين إلى الالتفاف حول بيتهم المهني الذي يضع النواةَ الأولى لبناء المجتمع القانوني، نضع بين أيديكم إنجازات الهيئة السعودية للمحامين وأعمالها خلال العام المالي (٢٠١٩ م) على كافة المستويات والقطاعات.

ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة أن أتقدم بخالص الشكر إلى الزملاء والزميلات بالأمانة العامة الذين يعملون بلا كللٍ ولا مللٍ للوصول إلى المستوى المشرف الذي جعل الهيئة كيانًا يُسهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية للمملكة تحت مظلة رؤية المملكة (٢٠٣٠).

حوكمة الهيئة السعودية للمحامين

التأسيس:

تأسَّست الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧)، بتاريخ: (٠٨ / ٠٧ / ١٤٣٦ هـ)، الموافق: (٢٤ / ٠٤ / ٢٠١٥ م)، الذي وافق على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين باعتباره النظامَ الأساس لعمَلِها.

وقد هدَف تأسيسُ الهيئة السعودية للمحامين إلى: رَفْع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حُسْن أدائهم لها، والعمل على زيادة وَعْيِهم بواجباتهم المهنية.

الكيانات الإدارية:

للهيئة السعودية للمحامين ثلاثةُ كيانات إداريَّة مَسؤولة عن حَوْكَمَة القرارات فيها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مجلس إدارة الهيئة:

يتكوَّن مجلس إدارة الهيئة مِن (١٢) اثنَيْ عَشَرَ عضوًا برئاسة معالي وزير العدل، ومُمثلٍ مِن وزارة العدل، ومُمثلٍ مِن وزارة الداخلية، ومُمثلٍ مِن وزارة التجارة والصناعة، ومُمثلٍ مِن ديوان المظالم، وعضوينِ مِن أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات مِن الكليات ذات العلاقة يختارهما وزيرُ التعليم، وخمسة أعضاء تنتخبهم الجمعيةُ العموميَّةُ مِن الأعضاء الأساسيين في الهيئة.

ويكون للمجلس حقُّ ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لتصريف شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها، وتكوين اللجان اللازمة لمساعدة المجلس في ممارسة مهامه، والمشاركة في وَضْع وتقويم البرامج التأهيليَّة والتدريبيَّة في مجال المهنة مع الجهات المختصَّة، وتلقِّي ما يُقدَّم إلى الهيئة مِن شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية ومحاولة تسويتها، ووضع قائمة دوريَّة بأسماء المحامين المُتبَرِّعين لتقديم المَعونة القضائيَّة، والتصرُّف في أموال الهيئة الثابتة والمنقولة بما يُحقِّق أغراضها، وفقًا لما تُحدِّده اللوائح الماليَّة، وإعداد خطة عمل للهيئة، وإعداد تقرير سنوي بأعمالها، وإعداد الحساب الختامي.

ثانيًا: الجمعية العموميَّة:

للهيئة السعودية للمحامين جمعيَّة عُموميَّة تتكوَّن مِن جميع الأعضاء الأساسيين، وتختص الجمعيةُ العُموميَّةُ بـ: إقرار اللوائح اللازمة لتنظيم الهيئة، وإقرار الضوابط والمعايير الخاصة بقبول طلبات عضوية الانتساب، وإقرار رسوم العضوية وأي مقابل مالي تتقاضاه الهيئة، وتحديد آلية السداد، وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليهم في التنظيم، والموافقة على حسابات الهيئة الختاميَّة، واعتماد التقرير السنوي لأعمال للهيئة.

ثالثًا: الأمانة العامة للهيئة:

الأمانة العامة هي: جهاز تنفيذيٌّ يتكوَّن مِن عدة إدارات، يرأسُه الأمينُ العام الذي يُعيِّنه مجلس الإدارة لتنفيذ قرارات مجلس إدارة الهيئة، وفقَ صلاحياتٍ مُخوَّلة له مِن قِبَل مجلس الإدارة وميزانية مُعتَمَدة مِن الهيئة، وللأمين العام تعيينُ عددٍ كافٍ مِن العاملين اللازمين لمساعدته في أداء مهماته، كما أنَّ له صلاحية توزيع المهمات والأعمال على العاملين المرتبطين به.

ويَدخُل في اختصاصات الأمين العام: التصديق على صحة توقيعات الأعضاء الأساسيين، ومراجعة الأعمال اليوميَّة للأمانة العامة، وإرساء ضوابط الرقابة الداخليَّة، ومسؤولية إعداد الإستراتيجيات والتقارير الماليَّة الدقيقة، ومسؤولية أداء هذه المهام أمام مجلس الإدارة، وتقديم تقييمٍ عن أداء الهيئة إلى مجلس الإدارة.

الهُويَّة المُؤسسيَّة

الرُّؤية:

الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قِطاع مُمارَسة الخدمات القانونية؛ ليكونَ قطاعًا رائدًا يُسهم في التنمية، وأنْ تكون مهنة المحاماة خيارًا إستراتيجيًّا لتحقيق العدالة.

الرسالة:

بناء مجتمعٍ مهنيٍّ قادرٍ على تقديم خدمات قانونيَّة احترافيَّة؛ لتحقيق العدالة، وبناء الوطن وتنميته، مِن خلال تبنِّي أدوات وخُطط عملٍ ومعاييرَ مهنيةٍ مُستقاة مِن التجارب الدولية، بما يُمَكِّن الهيئة مِن القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.

القِيَم المُؤسسيَّة:

- **النزاهة:** نعمل مع جميع أصحاب المصالح بصدقٍ ونزاهة، ونُطبِّق أعلى المعايير الأخلاقيَّة في علاقاتنا مع عملائنا.
- **الاحترافيَّة:** نسعى لتقديم خدمة مهنية مُتميزة، وفقًا للممارسات الرائدة لتحقيق العدالة.
- **العناية:** نتواصَل بلُغة العطاء، ونُولي اهتمامًا بأعضائنا والمُجتمَعات التي نتفاعل ونعمل معها بكفاءةٍ ومهنية.
- **قيمة مضافة للمجتمع:** نُسهم في إعطاء خدماتنا قيمةً مضافة لعملائنا، والارتقاء بمُجتمعاتنا.

الملخص التنفيذي

الاجتماعات والقرارات

اجتماعات مجلس الإدارة
٣ اجتماعات

اجتماعات اللجنة التنفيذية
١٠ اجتماعات

اجتماعات الجمعية العمومية
اجتماعان

اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم

(٣) ثلاث اتفاقيات تعاون

- اتفاقية تطوير منصة الاعتماد المهني السعودي
- اتفاقية تشغيل تطبيق منصة «سلة»
- اتفاقية تعاون مع دار نشر جامعة أكسفورد

(٤) أربع مذكرات تفاهم

- مذكرة تفاهم مع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بجدة
- مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة واشنطن في سانت لويس
- مذكرة تفاهم مع شركة برفورملو
- مذكرة تفاهم مع شركة تومسون رويترز

الملخص التنفيذي

قطاع الخدمات القانونية

إحصائيات قطاع الخدمات القانونيَّة

- الفعاليات والمشاركات
- الترخيص
- الزيارات
- العضويات
- التدريب
- مستشارو الشركات
- خريجو التخصصات
- الاستقدام
- سجل المنشأة القانونية
- الإحالة إلى النيابة العامة
- القرارات التأديبية
- الشطب من جدول المحامين الممارسين
- نقل الكفالة
- رخص المحاماة المرفوضة
- الوافدون
- الشكاوى
- تقدير الأتعاب
- البلاغات

الخدمات الإلكترونية القانونية عبر الموقع الرسمي

- تحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة
- دليل قطاع المحاماة والاستشارات القانونية
- مجلة حقيبة المحامي الإلكترونية
- منصة النشر والتوزيع
- منصة شارك
- طلب تأييد قوى عاملة وافدة
- البلاغات عن منتحلي مهنة المحاماة
- التصديق على الوثائق

الملخص التنفيذي

المؤتمرات والملتقيات

- **مؤتمران**
  - المؤتمر السعودي للقانون الثاني
  - المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري
- **الملتقيات والندوات**
  - (١٠) فعاليات

الدورات التدريبية والبرامج التعريفية

- **الدورات التدريبية**: ٦ دورات
- **البرامج التعريفية**: ٨ برامج
- **ورش العمل وحلقات النقاش**: ٦ فعاليات

الإصدارات القانونية
(43) إصدارًا

- **إصدارات الهيئة القانونية**
  - **١٤ دليلاً**
    - ٧ أدلة مطبوعة
    - ٧ أدلة إلكترونية
  - **٦ مصنفات**
    - ٣ كتب
    - مجلتان
      - فقه القضاء والقانون
      - حقيبةالمحامي
    - تقرير سنوي
- **إصدارات رعتها الهيئة**
  - ٢٣ إصدارًا

الملخص التنفيذي

المبادرات

١- حماية مهنة المحاماة.
٢- خدمة منتسبي مهنة المحاماة.
٣- اللقاء الشهري.
٤- ورشة عمل للتمكين.
٥- مقترحات تعديل نظام المحاماة.
٦- تعزيز قواعد تقدير الأتعاب.
٧- اعتماد الهيئة بيتًا للخبرة في تقدير الأتعاب.
٨- استرداد.

وسائل التواصل

البريد الإلكتروني

(٤٥٢٠) بريدًا إلكترونيًّا

الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية

(١٠٥٥) مكالمة هاتفية ورسالة نصية

حسابات وسائل التواصُل الاجتماعي

١- تويتر
٢- واتساب
٣- لينكد ان
٤- تليجرام
٥- سنابشات
٦- إنستجرام
٧- يوتيوب

أعضاء مجلس إدارة الهيئة

الدورة الثانية (٣ يناير ٢٠١٩ - ٢ يناير ٢٠٢٢)

معالي الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الشيخ/ أحمد بن سلطان شير
عضو - ممثل وزارة العدل

فضيلة الشيخ / عبدالاله بن إبراهيم السليمان
عضو - ممثل ديوان المظالم

سعادة الأستاذ/ أحمد بن عبدالرحمن اليحيا
عضو - ممثل وزارة الداخلية

سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن سعود الدحيم
عضو - ممثل وزارة التجارة والاستثمار

سعادة الدكتور/ محمد بن حميد المزمومي
عضو-ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات القانونية

سعادة الدكتور/ محمد بن عبدالله الشبرمي
عضو - ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات الشرعية

سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني
عضو - محامٍ ممارس

سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى
عضو- محامٍ ممارس

سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه
عضو - محامٍ ممارس

سعادة الدكتور/ أسامة بن سعيد القحطاني
عضو - محامٍ ممارس

سعادة الأستاذ/ بكر بن عبد اللطيف الهبوب
الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين
حتى تاريخ: (١٤٤١/٠١/١٦ هـ)
الموافق: (٢٠١٩/٠٩/١٥م)

سعادة الدكتور/ علاء بن عبد الحميد ناجي
المشرف العام على الأمانة العامة
بداية مِن تاريخ: (١٤٤١/٠١/١٦ هـ)
الموافق: (٢٠١٩/٠٩/١٥م)

التقرير السنوي

عام البناء والنماء

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

محامون في الذكرى
2019م

إنا لله وإنا إليه راجعون

ببالغ الحزن والأسى تنعى الهيئة السعودية للمحامين:

المحامي/ عبدالرحمن بن علي الحميد **رحمه الله**
المحامي/ /أحمد بن عبدالله البلوشي **رحمه الله**
المحامي/ محمد بن سعيد وزنه **رحمه الله**

داعين الله أن يلهم أهلهم ومحبيهم الصبر والسلوان،
ويتغمدهم بواسع مغفرته ويدخلهم فسيح جناته

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للهيئة السعودية للمحامين

القسم الأول: منظومات الهيئة السعودية للمحامين.

القسم الثاني: الهيكل الإداري الداخلي.

الإطار التنظيمي للهيئة السعودية للمحامين

الهيئة السعودية للمحامين هي هيئة مهنية تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتعمل تحت إشراف وزارة العدل، ولها أهدافٌ محددةٌ نَصَّ عليها تنظيمُ الهيئة في مادته الثانية وهي: «رَفْع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حُسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية، وذلك وفقًا لهذا التنظيم والأنظمة المرعية الأخرى».

وفي هذا الإطار اعتمدت الهيئة في إطارها التنظيمي قسمين تعمل من خلالهما على رعاية مصالح أعضائها الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة، وتقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشأن، ومشاركة الجهات المختصة في وَضْع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، وتقديم العون الحقوقي للمستحقين، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

القسم الأول: منظومات الهيئة السعودية للمحامين:

تَضُمُّ الهيئة السعودية للمحامين إطارًا تنظيميًّا يحوي (٤) منظومات هي:

١- أكاديمية هيئة المحامين:

أكاديمية هيئة المحامين هي الذِّراعُ التعليميُّ للهيئة السعودية للمحامين، والتي تضطلع بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المُعتَمَد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) بتاريخ: (١٤٣٦/٠٧/٠٨هـ)، الموافق: (٢٧ / ٠٤ / ٢٠١٥ م)، والذي منح الهيئة صلاحية وَضْع البرامج التأهيليَّة والتدريبيَّة في مجال المهنة وتقويمها، وتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والمُلتَقَيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، والمشاركة فيها وفقًا للإجراءات المُقرَّرة في هذا الشأن، وتُشارك الأكاديميَّة أعمالها وعددًا مِن برامجها مع جهات مختصَّة بالتدريب والتأهيل محليًّا ودوليًّا؛ لتقديم أفضل الممارسات والخبرات وتقديم مستوى احترافيٍّ بجودة عالية.

وتَضُمُّ أكاديميةُ الهيئة عددًا مِن النشاطات والفعاليات والبرامج التدريبية والمؤتمرات والملتقيات والاتفاقيات والبرامج التعريفية وورش العمل وحلقات النقاش، والتي بلغتْ في مُجْمَلِها (٥٠) فعالية ونشاطًا خلال العام المالي (٢٠١٩م)، كما سيعرضها التقرير تفصيلاً في الفصل الثاني.

٢- لجان المجتمع القانوني:

تنبثق مِن اللجنة التنفيذيَّة لِجانٌ مَعنيَّة بالتواصُل المهني والاجتماعي (تُسمَّى: لجان المجتمع القانوني) مُوزَّعة على المناطق الإداريَّة بالمملكة؛ بحيث تُمثل المحامين الممارسين والمتدربين، وكذلك المنتسبين مِن أعضاء الهيئة، والمعنيين بأهدافها، ويُشار إليهم «بالمجتمع القانوني».

وتهدف لِجان المجتمع القانوني إلى:

- توثيق أواصر التواصُل المهني والاجتماعي.
- مُساندة الهيئة في إيصال رسالتها للمجتمع، وتحقيق أهداف تنظيم الهيئة.
- التواصُل الفَعَّال مع أصحاب المصالح والمستفيدين مِن الخدمات التي تُقدِّمها الهيئة.
- العمل على تلمُّس احتياجات المجتمع القانوني في مختلف مناطق المملكة، وإيصال الاحتياج إلى مجلس إدارة الهيئة عبر اللجنة التنفيذية.
- تكوين كفاءات إدارية قادرة على خدمة المجتمع القانوني، ومُؤهَّلة لعضوية مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.

ولتحقيق الأهداف السابقة اكتَسَبَتْ لجانُ المجتمع القانوني صلاحياتٍ واسعةً، تتحدد في الآتي:

- تقديم التوصيات والمُقتَرَحات لأي موضوعٍ قد تطلُب اللجنةُ التنفيذيَّةُ دراسته.
- مناقشة الموضوعات والمُقتَرَحات التي يُقدِّمها الجمهور المستفيد من خدمات الهيئة، وتلمُّس ردود أفعالهم حول أيِّ تغييراتٍ أو سياساتٍ جديدةٍ تَوَدُّ الهيئة تبنِّيها، على أن يتمَّ ذلك بعد موافقة اللجنة التنفيذية.
- إبداء الرأي والتوصية في كلِّ ما مِن شأنه المساهمة في تطوير البرامج التأهيلية وتقديم الدورات التدريبية في مجال المهنة وتقويمها.
- تقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بالمَعونة القضائية، والإشراف على العيادات القانونية.
- تقديم الرأي الفنِّي فيما يُحال من الأمانة العامة بطلب تقدير أتعاب المحاماة المتنازع عليها.

مركز الدراسات والبحوث
SBA Studies & Research Center

٣- مركز الدراسات والبحوث:

مركز الدراسات والبحوث هو الذِّراع المتخصِّص لتقديم الدراسات والبحوث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها، والتي تضطلع بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) وتاريخ: (١٤٣٦/٠٧/٠٨هـ)، الموافق: (٢٠١٥/٠٤/٢٧ م)، والذي منح الهيئة صلاحية إجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكُتُب والنشرات والمجلات العلمية والمهنيَّة والدوريات، ويشارك المركز في أعماله عددًا مِن الجهات المختصة محليًّا ودوليًّا؛ لتقديم أفضل مستوى احترافي، انطلاقًا من أهمية البحث العلمي كمصدر أساسي للمعرفة الصحيحة.

مركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية
SBA Arbitration & Settlement

٤- مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم:

تأسَّس مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم بموجب الترخيص الصادر مِن قِبَل اللجنة الدائمة لمراكز التحكيم السعودية، وبما يتوافق مع لائحة قواعد الترخيص لمراكز التحكيم السعودية، ولائحة المعايير الاسترشادية لتحديد أتعاب المحكمين ومصاريفهم لدى المراكز، وبما يتوافق مع نظام التحكيم السعودي ولائحته التنفيذية.

ويتمتَّع المركز بالشخصية المعنوية المستقلة إداريًّا وماليًّا، ويهدف إلى تسوية المنازعات ذات الصلة بعلاقة المحامين مع عملائهم عند النزاع، أو أي نزاع ذي طابع تجاري يتفق أطرافه على تسوية النزاع تحكيمًا، أو من خلال التوفيق والصلح في إطار المركز، والنظر في الشكاوى وتسويتها، وتقديم الخبرة الفنية في مجالها، وتوفير الوسائل البديلة للفصل في النزاعات عبر المحاكم، وفقًا للصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب تنظيمها المُعتَمَد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) وتاريخ: (١٤٣٦/٠٧/٠٨هـ)، الموافق: (٢٠١٥/٠٤/٢٧م)، والذي منَح الهيئة صلاحية تقديم المشورة الفنية في مجال اختصاصها، وكذلك تلقي ما يُقدَّم إلى الهيئة مِن شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، ومُحاولة تسويتها.

القسم الثاني: الهيكل الإداري الداخلي:

شَهِدَت الهيئةُ السعوديةُ للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٩م) إطارًا هيكليًّا إداريًّا داخليًّا يضمُّ الوظائف الآتية:

•الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين:

وهو رئيسُ الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين، ومسؤولٌ عن تنفيذ قرارات مجلس إدارة الهيئة، وفقَ الصَّلاحيات المُخَوَّلة له مِن قِبَل مجلس الإدارة في إطار الميزانية المُعتَمَدة مِن الهيئة، وللأمين العام تعيين عددٍ كافٍ مِن العاملين اللازمين لمساعدته في أداء مهامِّه، كما أنَّ له صلاحيةَ توزيع المهام والأعمال على العاملين المرتبطين به.

ويدخُل في اختصاصات الأمين العام: التصديق على صحة توقيعات الأعضاء الأساسيين، والأعمال اليوميَّة للأمانة العامَّة، وإرساء ضوابط الرقابة الداخلية، وإعداد الإستراتيجيَّات والتقارير المالية الدقيقة، وتقديم تقييمٍ عن أداء الهيئة إلى مجلس الإدارة، ومسؤولية أداء هذه المهام أمام مجلس الإدارة.

•مدير مكتب الأمين العام:

ويُمثِّل الأمين العام ويقوم بجميع الأعمال الإدارية اليومية الخاصة به؛ مِن استقبالٍ للبريد اليوميّ والمعاملات الخاصة بالأمين وفرزها، وتوجيه المُعامَلات لجهات الاختصاص، والتنسيق مع مديري الإدارات التابعة للأمين في جميع الأعمال اليوميَّة، وتنظيم مواعيد الأمين، والمُشارَكة في التخطيط الإستراتيجي للهيئة، وتنظيم مواعيد الأمين خارج الهيئة، وترتيب وتنظيم الاجتماعات، ومرافقة الأمين في الوُفود الرسميَّة والسَّفَريات داخل وخارج البلاد.

ويضم الهيكل الإداري الداخلي أربعة مديرين:

أولاً: مساعد الأمين العام لشؤون المحامين.

ثانيًا: المدير المالي والإداري.

ثالثًا: مدير المشاريع التقنية.

رابعًا: مدير الخدمات المساندة.

ويتولى كلُّ مديرٍ مِن الأربعة المديرين السابقين عدة أقسام على النحو الآتي:

أولاً: مساعد الأمين العام لشؤون المحامين:

يتولَّى مساعد الأمين العام عدة مهام هي: مساعدة الأمين العام في عمله وتنفيذ توجيهاته، والتواصُل مع المحامين ومُتابَعة قنوات التفاعُل في لجان المجتمع القانوني، والمشاركة في إدارة التفاعُل المهني للجان المجتمع القانوني، والمشاركة في مهامّ إعداد خطة العمل والمُوازَنة السنوية، ووَضْع مُؤشرات الأداء، ومتابعة تنفيذ الخطة والمؤشرات والموازنة المُقَرَّة، والمشاركة في مراجعة برامج التأهيل والتدريب والمشاريع وتحليلها وتطويرها، وغيرها مِن المهام التي تُوكل إليه من قِبَل الأمين العام.

ويَتَرَأَّس مساعدُ الأمين العام لشؤون المحامين مهام (٦) ستة إطارات تنظيميَّة تَضمُّها الهيئة، وهي:

١- مركز تسوية المُنازَعات والتحكيم.

٢- مركز الدراسات والبحوث.

٣- جمعية العون الحقوقي.

٤- أكاديمية هيئة المحامين.

٥- الإدارة القانونية والالتزام.

٦- لجان المجتمع القانوني.

ثانيًا: المدير المالي والإداري:

وهو أحدُ الأعضاء القياديين بالهيئة، ويضطلع بدورٍ مهمٍّ في الإشراف على أعمال التخطيط المالي والموازنات التقديرية، ورصد كافة التدفُّقات والمساهمة في توقيع الاتجاهات المستقبليَّة، وتحليل التغييرات وتقديم المشورة، والإشراف على إدارة الحسابات، واعتماد القُيُود المُحاسَبيَّة، وتأكيد جودة العمليات المُحاسَبيَّة، ومتابعة الفرص المناسبة لتقليل التكاليف المالية، وإدارة الميزانية المالية، وتقديم تقارير ماليَّة دوريَّة، والتواصُل مع مُدقِّقي الحسابات؛ بهدف رصد الوضع المالي السنوي، والإبلاغ عن العوامل المؤثرة في طبيعة أداء العمل، وإعداد القوائم المالية والتقارير الماليَّة والدوريَّة، والإشراف على تنفيذ خطة المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر، والإشراف على إدارة الموارد البشرية، والإشراف على وَحْدَتَي الاتصال المُؤَسَّسي والعناية بالعُمَلاء، وحفظ وصيانة جميع المستندات والدفاتر المالية ومُتابَعة صلاحية وسريان هذه الوثائق والرقابة على المخزون، والتنسيق بين الإدارات المختلفة لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات المُعتَمَدة.

ويَتَرَأَّس المديرُ المالي والإداري (٦) ستة أقسام تَضمُّها الهيئة، هي:

١- العلاقات العامة.

٢- الاتصال المُؤَسَّسي.

٣- علاقات الجمهور.

٤- العُضويات.

٥- الخزينة.

٦- الفواتير.

ثالثًا: مدير المشاريع التقنية:

ويتولَّى تخطيط ومتابعة مشاريع الأمانة العامة، والإشراف على تنفيذ المشاريع والخدمات التقنية المُقدَّمة لمَقَرّ الأمانة العامة، وتنفيذ أي توجيهات أو مسؤوليات أخرى يُكلَّف بها مِن قِبَل الأمين العام، ومتابعة الأعمال مع مُزوِّدي الخدمات والجهات ذات العلاقة في المشاريع التقنية، وتحليل ووضع المسيرات الخاصة بالأعمال والمشاريع، وتقديم الدعم الفني للخدمات التقنية المُقدَّمة مِن قِبَل الهيئة.

ويَتَرَأَّس مدير المشاريع التقنية مهام (٤) أربعة أقسام تَضمُّها الهيئة، وهي:

١- التطوير.

٢- المنصَّات.

٣- البرمجة.

٤- إدارة البيانات.

رابعًا: مدير الخدمات المساندة:

ويتولَّى الإشراف على الأعمال الإنشائيَّة للمُؤتَمرات والفعاليات الداخلية والخارجية، والإشراف على فريق الضيافة والصيانة والنظافة، والإشراف على توفير المُشتَرَيات وتأمين احتياجات العمل والتعاقدات مع المقاولين، والإشراف على الخدمات اللوجستيَّة للهيئة، والإشراف على المشاريع الهندسيَّة والإنشائيَّة، والإشراف على أعمال الأمن والسلامة، وتقديم المساندة الإدارية للوحدات وإدارات الهيئة، والإشراف على الحُجُوزات وترتيبات السكن للانتداب الداخلي والخارجي، والإشراف على مرافق الهيئة وفروعها، والتواصُل مع المقاولين ومتعهّدي الخدمات، والإشراف على أعمال المُستَودعات والتخزين، وتنفيذ الأعمال الإعلاميَّة بالتنسيق مع إدارة التواصُل المُؤسَّسي.

ويتولَّى مديرُ الخدمات المساندة (٥) خمس مهام أساسية؛ هي:

١- المشتريات.

٢- الاتصالات الإداريَّة.

٣- المشاريع الإنشائيَّة.

٤- المُراسَلات.

٥- النظافة والضيافة.

الفصل الثاني

إنجازات الهيئة السعودية للمحامين

خلال العام المالي (٢٠١٩م)

مقدمة.

أولاً: الاجتماعات والقرارات.

ثانيًا: اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم.

ثالثًا: قطاع الخدمات القانونية.

رابعًا: مبادرات الهيئة.

خامسًا: المؤتمرات والملتقيات والندوات.

سادسًا: الدورات التدريبية والبرامج التعريفية.

سابعًا: الإصدارات القانونية.

ثامنًا: فعاليات وسائل التواصل.

مقدمة:

إنَّ ما تَشهدُه البيئة العدلية مِن قفزات نوعية في عَهْد خادم الحرمين الشريفين، ودَعْمٍ ومتابعةٍ مِن سُمُوّ وليّ العهد الأمين حفظهما الله؛ أمرٌ يَستحق الإشادة والتقدير، وجدير بنا - نحن المحامين - ألاَّ نحجب سقف طموح التطوير واستشعار المتغيرات الإيجابية للبيئة العدلية، خاصة في ظل الدور الكبير الذي يوليه معالي (الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين) لقطاع المحاماة؛ حيث زاد عدد المرخص لهم مِن المحامين والمحاميات زيادة غير مسبوقة، وعمل على تقليص مُدَد الحصول على الترخيص، وأسهم في تأسيس الهيئة ودَعْمِها بما يحقق مبادراتها، كما أنه يوليها متابعةً وتوجيهًا بما يحقق أهدافها، وبحمد الله فإن المبادرات التي دعمها وقدَّمها شاهدةٌ على تطور القطاع كمًّا ونوعًا، بالإضافة إلى تطلُّع معاليه نحو الأفضل، مع موازنة حقوق أصحاب العلاقة، وتعميق جودة المهنة وكفاءة الخدمة المقدَّمة، بما يتلاءم مع المنظومة العدلية.

ووفاءً بالمتطلبات النظامية الواردة في الفقرة الرابعة مِن المادة الثالثة عشرة من تنظيم الهيئة، والتي تنص على: «إعداد التقرير السنوي عن نشاط الهيئة»، وعملًا بمبدأ الشفافية، يعرض التقرير السنوي إنجازات الهيئة وأعمالها خلال العام المالي (٢٠١٩م) التي تتماشى مع رسالتها التي تنص على: «الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعًا رائدًا يُسهم في التنمية، وأنْ تكون مهنة المحاماة خيارًا إستراتيجيًّا لتحقيق العدالة»، ورؤيتها التي تنص على: «بناء مجتمع مهني قادر على تقديم خدمات قانونية احترافيَّة؛ لتحقيق العدالة، وبناء الوطن وتنميته، مِن خلال تبنِّي أدوات وخطط عمل ومعايير مهنية مُستقاة مِن التجارب الدولية، بما يُمَكِّن الهيئة مِن القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية»، ولا يَتَأَتَّى تقديم خدمات قانونية احترافيَّة إلا بفتح آفاق جديدة مع جميع أصحاب المصالح بصدقٍ ونزاهة، مع تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية، وتقديم خدمة مهنية متميزة، وفقًا للممارسات الرائدة لتحقيق العدالة، كما لا يَتَأَتَّى ذلك إلا بوَضْع الضوابط التنظيمية، وإحكام الرقابة على المخالفين، وتمكين المحامين مِن الممارسة، وتسهيل تقديم الخدمات إليهم.

واستشعارًا مِن الأمانة العامة بثقل المسؤولية الملقاة على كاهلها، وتطلُّعها لبناء كيانٍ مستقلٍّ قادر على التعاوُن الفَعَّال مع الجهات الرسمية محليًّا ودوليًّا، ودعوتها للمحامين إلى الالتفاف حول بيتهم المهني الذي يضع النواةَ الأولى لبناء المجتمع القانوني، نضع بين أيديكم إنجازات الهيئة السعودية للمحامين وأعمالها خلال العام المالي (٢٠١٩ م) على كافة المستويات والقطاعات.

إنجازات الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (2019 م)

يَضُمُّ هذا الفصل إنجازات الهيئة وأعمالها وأنشطتها وفعالياتها خلال العام المالي (٢٠١٩م) على كافة المستويات والقطاعات، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الاجتماعات والقرارات:

عُقدتْ في مقر الهيئة السعودية للمحامين طوال العام المالي (٢٠١٩ م) عدةُ اجتماعات؛ سواء على مستوى مجلس الإدارة، أو اللجنة التنفيذية، أو الجمعية العمومية، أو لجنة المبادرات، وفيما يأتي يعرض التقريرُ تلك الاجتماعات بشيءٍ مِن التفصيل مع عَرْض القرارات التي توصلتْ إليها تلك اللجان.

أولاً: اجتماعات مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين:

مجلسُ إدارة الهيئة السعودية للمحامين هو: مجموعة مِن الأعضاء سواء كانوا منتخبين أو معينين، يَتَوَلَّوْن الإشراف على أنشطة الهيئة السعودية للمحامين وأعمالها، ويتكون مجلس إدارة الهيئة من:

١	ممثل وزير العدل	رئيسًا
٢	ممثل من وزارة الداخلية	عضوًا
٣	ممثل من وزارة العدل	عضوًا
٤	ممثل من وزارة التجارة	عضوًا
٥	ممثل من ديوان المظالم	عضوًا
٦	اثنين من أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات، من الكليات ذات العلاقة يختارهما وزير التعليم	عضوين
٧	خمسة من الأعضاء الأساسيين في الهيئة، تنتخبهم الجمعية العمومية	خمسة أعضاء

ويجب ألا تقل مرتبة ممثلي الجهات الحكومية عن المرتبة (الرابعة عشرة) أو ما يعادلها.

اجتمع مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٩م) ثلاثة (٣) اجتماعات:

- اجتماع مجلس الإدارة الأول وقراراته:

عقد مجلسُ إدارة الهيئة السعودية للمحامين يوم (الأربعاء)، (١٤٤٠/٠٩/٠٣هـ) الموافق: (٢٠١٩/٠٥/٠٨م) اجتماعه الأول بمقر الهيئة السعودية للمحامين بمدينة الرياض، وذلك بحضور معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة وسعادة الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين، وقد ناقش المجلس خلال اجتماعه الأول ثلاثة موضوعات:

الموضوع الأول: تشكيل مجلس إدارة الدورة الثانية، والموافقة على جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الأول ٢٠١٩م:

بدأتْ مناقشة الموضوع الأول بشُكر معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعضاء السابقين على جهودهم في الدورة الأولى، وأثنى على ما تحقَّق مِن إنجازات ومبادرات، ورأى المجلس أن يُخصص هذا الاجتماع للتعريف العام بالأعمال والتوجيه بعقد اجتماع آخر لاتخاذ قرارات بشأن تشكيل اللجان والأعمال، كما ناقش مجلس الإدارة تشكيل مجلس إدارة الدورة الثانية، وذلك بعد وُرُود الخطابات مِن الجهات الممثلة في مجلس إدارة الهيئة بترشيح ممثليهم في المجلس.

وقد انتهتْ مناقشة الموضوع الأول بقرارين:

١- تزويد أعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثًا بملف تعريفي عن أعمال الهيئة ولوائحها.

٢- إعداد جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الثاني لاتخاذ القرارات اللازمة لتفعيل دور مجلس الإدارة.

الموضوع الثاني: عرض تقرير الأمانة العامة السنوي عن أداء العام المالي (٢٠١٨م):

عرَض الأمين العام أعمال الأمانة العامة خلال العام المالي (٢٠١٨م) المُوضَّحة في التقرير السنوي، وأوضح أن الهيئة استطاعتْ بحمد الله تحقيق الإيرادات المناسبة، والتحكم في المصروفات وتجنُّب المديونيات، دون التأثير على سير المبادرات والأعمال، والمُضِي قدمًا في تنفيذ الخطط والمبادرات الإستراتيجية، وقد استعرض سعادته العوامل التي أسهمتْ بعد توفيق الله تعالى في تحقيق إيرادات للهيئة والتي بلغتْ (٧) سبعة عوامل، منها:

- الاعتماد على التدفقات النقدية من تقدير أتعاب المحاماة؛ حيث أسهمت بنسبة: (٢٥٪).
- الاعتماد على زيادة الإقبال على العضوية الأساسية وعضوية الطلبة للاستفادة من مزايا العضوية، ومِن أبرزها: الالتحاق بلجان المجتمع القانوني، وبرامج الابتعاث، وسجل المنشأة القانونية، والتصديق على الوثائق، والدورات التدريبية الإثرائية، حيث بلغت مساهمة العضويات والدورات في إيرادات الهيئة نسبة: (٦٢٪).
- إدارة التدفقات النقدية بطريقة فعالة، ومراقبة أداء المخاطر المالية باستمرار، وإيجاد حلول لمنع شح التدفقات النقدية.
- عدم تجاوز أي بندٍ مِن بنود الميزانية في الصرف، والمحافظة على سيولة مناسبة لمواجهة الأزمات المالية، مع إيجاد قنوات مساندة لتوليد إيرادات مستدامة مستقبلية.

وقد انتهت مناقشة الموضوع الثاني بتوجيهين مِن معالي رئيس مجلس الإدارة:

١- تقديم توصية لمجلس الإدارة تتضمن تقييمًا للأعمال السابقة، ودراسة للمرحلة القادمة، وترتيبًا للأولويات لقياس الأثر للمبادرات.

- إجراء مقارنات مرجعية مع جهات مهنية ذات علاقة للخروج بتوصيات حيال إستراتيجية العمل المستهدف تحقيقها خلال الدورة الثانية.

الموضوع الثالث: اعتماد القوائم المالية للعام المالي (٢٠١٨م) والموازنة التقديرية للعام المالي (٢٠١٩م):

قدَّمت الأمانة العامة عرضًا يُوضِّح الموازنة التقديرية للعام المالي (٢٠١٩م)، والتي رُوعِيَ فيها التناسب مع أداء خطط الأعمال والمبادرات، وعدم إحداث مصروفات مِن شأنها إيجاد انحرافات عما أقر مِن موازنة للأعوام (٢٠١٧م) و(٢٠١٨م).

كما زودت الأمانة العامة أعضاء مجلس الإدارة بملف يحوي القوائم المالية المدققة مِن مراجع الحسابات الخارجي، والذي أظهر عدالة القوائم المالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية والبيئة الإدارية لإصدار القوائم المالية بدون تحفُّظ.

وقد انتهتْ مناقشة الموضوع الثالث بقرارين:

١- موافقة مجلس الإدارة على موازنة العام المالي (٢٠١٩م).

٢- موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي، والتوصية للجمعية العمومية الثالثة بالموافقة على اعتمادها.

- اجتماع مجلس الإدارة الثاني وقراراته:

عقد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين اجتماعه الثاني بالتمرير، وذلك لمناقشة استقالة الأمين العام/ (أ. بكر بن عبد اللطيف الهبوب)، وقرَّر مجلس الإدارة برئاسة معالي وزير العدل رئيس مجلس الإدارة قبول استقالة الأمين العام بتاريخ: (١٤٤١/٠١/١٦ هـ) الموافق: (٢٠١٩/٠٩/١٥ م)، وتكليف سعادة الدكتور/ (علاء بن عبد الحميد ناجي) مشرفًا عامًّا على الأمانة العامة بداية من التاريخ نفسه.

- اجتماع مجلس الإدارة الثالث وقراراته:

عَقَد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين يوم (الاثنين)، (١٤٤١/٠٤/٠١٩ هـ) الموافق: (٢٠١٩/١٢/١٦م) اجتماعه الثالث بمقر الهيئة السعودية للمحامين بمدينة الرياض، وذلك بحضور معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة وسعادة الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين، وقد ناقش المجلس خلال اجتماعه الثالث ستة موضوعات:

الموضوع الأول: مراجعة أعمال الهيئة للعام المالي (٢٠١٩م):

عرَض المشرف العام على الأمانة العامة أعمالَ الهيئة خلال العام المالي (٢٠١٩م)، وذلك باستعراض الأداء الإداري والمالي وفق التقارير الإحصائية التي أعدَّتْها الأمانة العامة، وقد شَمِلَت المراجعة البندَينِ الآتيين:

١- مراجعة الأداء الإداري للعام المالي (٢٠١٩) إلى شهر نوفمبر؛ من حيث الشكاوى وتقدير الأتعاب ومركز التحكيم، واتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم، والأدلة الاسترشادية.

٢- مراجعة الأداء المالي للعام المالي (٢٠١٩م) إلى نهاية شهر نوفمبر؛ من حيث مصادر الدخل المُعتَمَدة المتمثلة في: اشتراك العضويات، ورسوم قضايا تقدير الأتعاب، والمصروفات الصادرة.

وقد انتهت مناقشة الموضوع الأول بمباركة المجلس جهود الأمانة العامة، وأصدر المجلس قرارًا بإعداد نموذج استبانة لتقييم المشاريع ومبادرات الأعمال السريعة، يتم مِن خلاله تقييم كل مشروع مِن قِبَل الأمانة، ثم العرض على اللجنة للمرئيات واتخاذ القرار حيالها.

الموضوع الثاني: التوجُّهات المستقبلية:

استعرض المشرف العام على الأمانة العامة التوجُّهات المستقبلية للهيئة السعودية للمحامين، وأشار إلى أن الهيئة تعكف حاليًّا على إعداد الخطة الإستراتيجية المستقبلية، وذلك مِن خلال ثلاث ركائز أساسية:

الركيزة الأولى: التمكين؛ أي: تمكين المحامي مِن أداء رسالته المهنية.

الركيزة الثانية: الاستدامة؛ أي: الاستدامة المالية للمحامي والهيئة، مِن خلال خلق فرص، وتوفير موارد مالية.

الركيزة الثالثة: التجانُس بين وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين، والتوافق مع المحوَرَينِ السابقين.

وأشار المشرف العام إلى أن الأمانة العامة سعتْ خلال المرحلة الماضية إلى بحث سُبُل التعاون مع الجهات والكيانات التي تُقدم الدراسات الاستشارية، وتنفيذ الخطط الإستراتيجية مِن أجل رسم خارطة الطريق لمرحلة (٢٠٢٠-٢٠٢٥م)، كما استعرض سعادة عضو مجلس إدارة الهيئة الدكتور/ (أحمد الصقيه) المبادرات السريعة، التي مِن شأنها تقديم خدمات ممكنة وحقيقية لتفعيل التوجُّهات المستقبليَّة، وقد تمثلتْ في (٨) ثماني مبادرات[١] هي:

- المبادرة الأولى: لجنة حماية مهنة المحاماة.
- المبادرة الثانية: لجنة منتسبي مهنة المحاماة.
- المبادرة الثالثة: مبادرة اللقاء الشهري.
- المبادرة الرابعة: ورشة عمل التمكين.
- المبادرة الخامسة: ورشة عمل لرصد مقترحات تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.
- المبادرة السادسة: هيئة المحامين بيت الخبرة في تقدير الأتعاب.
- المبادرة السابعة: إعداد قواعد تقدير الأتعاب.
- المبادرة الثامنة: استرداد.

كما أشار المشرف العام على الأمانة العامة إلى أن تفعيل كلٍّ مِن المبادرات السابقة والتوجهات المستقبلية، سيُسهم في رفع مستوى الدخل المادي للهيئة وفق الموازنة المتوقعة.

وقد انتهت مناقشة الموضوع الثاني بعدة قرارات:

١- الموافقة على تشكيل لجنة عليا لحماية مهنة المحاماة، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.

٢- تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة للجنة منتسبي المهنة، وتحديد أعضائها وتشكيلها ومهامها، ثم الرفع إلى مجلس الإدارة بذلك.

٣- الموافقة على مبادرة اللقاء الشهري.

٤- الموافقة على مبادرة ورشة عمل التمكين، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.

٥- الموافقة على مبادرة ورشة عمل لرصد مقترحات تعديل

(١) ينظر وصف المبادرات بالتفصيل (ص: ٥٤) من هذا التقرير.

نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.

٦- الموافقة على مبادرة هيئة المحامين بيت الخبرة في تقدير الأتعاب، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.

٧- الموافقة على مبادرة إعداد تقدير قواعد الأتعاب، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.

٨- الموافقة على مبادرة استرداد، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.

الموضوع الثالث: تفعيل الحَوْكَمَة:

في إطار تفعيلٍ أمثل لعملية الحَوْكَمَة والوصول إلى قَدْرٍ عالٍ مِن الالتزام، وتحقيق الموازنة بين المصالح والأهداف لجميع أطراف العلاقة، وإلحاقًا بما نُوقش في اجتماع مجلس الإدارة الأول للعام المالي (٢٠١٩م)، المُتضمِّن ترشيح لجانٍ للمساهمة في إنفاذ مبادئ وركائز الحَوْكَمَة الرشيدة؛ فقد توصَّلت اللجنة التنفيذيَّة إلى أهمية تشكيل عددٍ مِن اللجان؛ بحيث يكون لكل لجنةٍ مهامُّ واختصاصات تتمثَّل في الآتي:

- **لجنة المراجعة:** وهي لجنة مُشكَّلة مِن ثلاثة أعضاء، يختارهم رئيس مجلس الإدارة، على أن يكون مِن بينهم عضوٌ مختص في الإدارة المالية والمحاسبة مِن ذوي الخبرة والاختصاص مِن خارج المجلس، وعضوان مِن أعضاء مجلس الإدارة، وتهدف هذه اللجنة إلى مزيدٍ مِن الشفافية والإفصاح، والتطبيق الأمثل للمبادئ المحاسَبيَّة والمالية في ميزانية الهيئة.

- **لجنة تطوير الأعمال الإدارية:** تهدف لجنة تطوير الأعمال إلى خَلْق فُرَص تُمكِّن الهيئة مِن الاستدامة المالية، وإعادة الهيكلة الإدارية، بما يتوافق مع أغلب الممارسات في الهيئات ذات العلاقة.

وقد انتهت مناقشة الموضوع الثالث بقرار مجلس الإدارة بالموافقة على تشكيل اللجان أعلاه، وتكليف اللجنة التنفيذية باستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك.

الموضوع الرابع: تحقيق الاستدامة المالية:

استعرض المشرف العام على الأمانة العامة التقرير المالي لعامي (٢٠١٨) و(٢٠١٩)، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وقد جرى التنسيق لوضع التصور الأوَّلِيّ لموازنة عام (٢٠٢٠م)، كما عرض خطة الأمانة العامة التي تستهدف عددًا مِن المشاريع والمبادرات؛ لرفع مستوى الدخل، وتحقيق الاستدامة المالية، وذلك مِن خلال:

١- **رفع مستوى اشتراكات الأعضاء الأساسيين:** وذلك برَفْع مستوى اشتراكات العضويات الأساسية، وتفعيل سجل المنشأة القانونية أمام الجهات ذات العلاقة، ورفع القيمة الفنية للخدمات المُقدَّمة للعضوية والمنتجات المُقدَّمة للمحامين، بما يحقق زيادة لا تقل عن (٢٥٪) عن العام الحالي، علمًا بأن العدد المستهدف هو (٢٠٠٠) مشترك.

٢- **تسجيل الممثلين النظاميين:** وذلك بإلزام الإدارة العامة للمحاماة بعدم إصدار ترخيص للمُمثِّل النظامي، إلا بعد قَيْدِه في سجل عضوية الانتساب المهني، وإخضاعه لدورة تدريبية مُؤهِّلة للترافع، تُحدَّد برامجها ومواعيدها لاحقًا، ووفقًا لإحصائيات العام المالي (٢٠١٩) فإن عدد الممثلين النظاميين يتراوح ما بين: (٥٠٠-٧٠٠) ممثل نظامي؛ مما يُشكل دخلاً إضافيًّا لأعمال الهيئة.

٣- **تسجيل المحامي المتدرب في العضوية:** وذلك مِن خلال تسجيل المحامي المتدرب في سجل المنشأة القانونية؛ للتأكد مِن جدية ومهنية التدريب، وتسجيل المتدرب في منشأةٍ تعمل فعليًّا في القطاع، وذلك بعد التحقق من الخبرة، ورفع مستوى التدريب في المهنة.

٤- **تسجيل المستشارين الأجانب:** وذلك مِن خلال تفعيل عملية تأييد الاستقدام؛ بحيث لا يُستقدَم أي وافد إلى سوق العمل إلا بعد القيد في سجل العضوية، والتأكد مِن خبراته ومؤهلاته، وإخضاعه لبرنامج تدريبي، علمًا بأن العدد المستهدف هو: (٤٠٠٠) مستشار أجنبي.

٥- **سجل المنشأة القانونية:** وذلك برَفْع مستوى سجل المنشأة القانونية؛ ليصبح بذلك رافدًا مهنيًّا وإلزاميًّا لجميع المحامين في قطاع المحاماة؛ بحيث يُعد اشتراطًا أساسيًّا لتجديد الترخيص.

٦- **دراسة مشروع تقدير الأتعاب:** أعدت اللجنة التنفيذية دراسةً لمشروع تقدير الأتعاب؛ بهدف توسيع نشاط لجان الخبرة؛ بحيث يمتد إلى جميع مناطق المملكة وجميع الجهات القضائية وشبه القضائية، على أن يقابل ذلك توسيعًا للجان الخبرة، وإتاحةً لتسجيل جميع المحامين في اللجان، ورفع نسبة الرسوم المُستحقَّة للهيئة، وتخصيص أتعاب للخبراء.

٧- **تقديم منتجات ذات قيمة حقيقية:** لابد أن تقابل القيمة المالية للعضوية خدمات ومنتجات حقيقية وملموسة تُسهم في رَفْع مستوى المشاركة بين الهيئة والمحامين، على أن يكون ذلك مِن خلال: تفعيل دور الأكاديمية، وتفعيل لجان المجتمع القانوني، وتوفير قاعة خدمات داخل المحاكم للأعضاء.

وقد انتهت مناقشة الموضوع الرابع بقرارين لمجلس الإدارة هما:

- الموافقة على البنود أعلاه، وتكليف الأمانة العامة باستكمال الإجراءات النظامية لذلك.
- تكليف اللجنة التنفيذية بإعداد دراسة لمشروع تقدير الأتعاب، على أن يُعرَض في الاجتماع القادم.

الموضوع الخامس: تأسيس شركة تنفيذ مشاريع الهيئة:

ناقش مجلس إدارة الهيئة تأسيس شركة لتنفيذ الخدمات والمشاريع المتعلقة بالهيئة، واستكمال الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك، إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض مِن قِبَل وزارة التجارة؛ مما دعا الهيئة إلى اللجوء إلى القضاء الإداري حتى الاستئناف، والذي صادَقَ على موقف الهيئة بإلغاء قرار وزارة التجارة والاستثمار بعدم تسجيل شركة هيئة المحامين، وما زالت القضية منظورة حاليًّا في المحكمة العليا بعد تقديم الوزارة التماسًا للمحكمة العليا، وتعمل الهيئة حاليًّا على إعادة التقديم إلى الوزارة بعد مراجعة عقد التأسيس، بما يتوافق مع تطلُّعاتها في المرحلة القادمة، وإعادة تشكيل مهام المدير وصلاحياته.

الموضوع السادس: ما يستجد من أعمال:

ناقش المجلس في ضوء ما يُستجدُّ مِن أعمال عددًا من الموضوعات والأعمال ذات الصلة بطبيعة المهنة وعلاقتها بالهيئة والمتمثلة في الآتي:

١- **لجان المحامين في الغرف التجارية:** استعرض مجلس الإدارة دور لجان المحامين في الغرف التجارية، وما ينبني عليه من منافسة للهيئة في بعض الأعمال المُتمثِّلة في بيت الخبرة، وإقامة الفعاليات وورش العمل، التي تحُدُّ مِن اشتراك المحامين للاستفادة مِن برامج الأكاديمية.

٢- **مراجعة البنية التحتية لعملية التصديق على تواقيع الأعضاء:** استعرض المشرف العام على الأمانة العامة من خلالها أبرز الصعوبات العملية التي تواجه المحامين في عملية التصديق على توقيعاتهم، وعلاقة ذلك بالجهات الأخرى، وعرض الإجراءات المعمول بها في الأمانة العامة لاستكمال إجراءات التصديق.

وقد انتهت مناقشة الموضوع السادس بِحَثِّ مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الأمانة العامة على رفع مستوى الخدمة، وتحسين جودة العمل؛ بما يحقق الغاية مِن خدمة الأعضاء والمساهمة في الدور الخدمي للهيئة، وانتهتْ بقرارين:

١- تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة عن العلاقة بين لجان المحامين في الغرف التجارية والمهام التي تقوم بها، وعلاقة ذلك بالهيئة السعودية للمحامين.

٢- تكليف الأمانة العامة بإنهاء المنصة الإلكترونية للتصديق قبل بداية العام الميلادي (٢٠٢٠م).

ثانيًا: اجتماعات اللجنة التنفيذية:

اللجنة التنفيذية للهيئة السعودية للمحامين هي لجنة مُفَوَّضة مِن قِبَل مجلس إدارة الهيئة لتحقيق أهداف الهيئة، وتتشكل اللجنة التنفيذية مِن:

١- خمسة أعضاء، وتشمل عضويةُ لجنة المحامينَ المنتخبين أعضاء مِن أعضاء مجلس الإدارة.

٢- يختار أعضاء اللجنة التنفيذية مِن بينهم رئيسًا بترشيح بالأغلبية.

٣- يُعَيِّن مجلس الإدارة أعضاء اللجنة التنفيذية وله صلاحية إنهاء عضويتهم.

٤- ينتخب الأعضاء الحاضرون لاجتماع اللجنة أحدهم لرئاسة الاجتماع في حال تغيب رئيس اللجنة عن حضور الاجتماع.

٥- يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه لمساعدتها في أعمالها وتقديم المشورة اللازمة لها، وله حضور اجتماعاتها دون أن يصوت على قراراتها.

٦- يحدد رئيس اللجنة التنفيذية جدول أعمال ودورية ومدة اجتماعاتها، بالإضافة إلى الاطلاع على المعلومات والوثائق اللازمة كافة لتنفيذ مهام اللجنة.

٧- يحق للرئيس وضع قواعد أخرى من وقت لآخر كما هو مناسب وضروري لتيسير أعمال اللجنة.

مهام اللجنة التنفيذية:

١- ممارسة الصلاحيات الموكلة إليها كافة من مجلس الإدارة.

٢- القيام بدور المجلس في الصلاحيات المُخَوَّلة لها في الفترات ما بين اجتماعات المجلس، ولا يجب أن تتخطى هذه الممارسات صلاحيات المجلس، ولها في سبيل ذلك الصلاحيات الآتية:

- مراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية وتقرير مجلس الإدارة ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة.
- متابعة أعمال اللجان الأخرى، وتقديم المشورة اللازمة لها والإشراف المساند لأعمالها.
- الموافقة على تعويضات وكادر موظفي الأمانة العامة، ومنح الزيادة لرواتب موظفي الأمانة ضمن الميزانية المعتمدة من المجلس، ومصادقة ذلك من رئيس مجلس الإدارة.
- إعداد الموازنة التقديرية وخطط العمل والعرض على مجلس الإدارة للموافقة.
- دراسة طلبات الانتساب، وإصدار عضوية الانتساب، لمن تنطبق عليه ضوابط اللائحة ذات الصلة.
- الموافقة على معايير المهنة والبرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها.
- التقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات تتعلق بالمهنة.
- الإشراف على تقديم العون الحقوقي للمستحقين، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.
- رعاية مصالح أعضاء الهيئة الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة وفق ما هو مُقَرٌّ نظامًا.
- وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة، ومراجعة تلك المعايير وتطويرها، وفقًا للأصول الشرعية والأنظمة المرعية.
- تقديم المشورة بشأن تصنيف المحامين ودرجاتهم.
- التوصية لمجلس الإدارة بشأن ترشيح أمين عام، وتقييم أدائه وتحديد مكافأته.
- التقديم إلى مجلس الإدارة باقتراح اللوائح والسياسات اللازمة لهذا التنظيم.
- قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف، وإخطار المجلس بما يستجد للمصادقة عليه.
- تلقِّي ما يقدم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، ومحاولة تسويتها.
- التوصية للمجلس بإنهاء عضوية الأعضاء الأساسيين والمنتسبين.
- دراسة الطلبات المهنية للمحامين من الأعضاء، والنظر في دعمها لدى الجهات المختصة.

٣- رفع التقارير ومحاضر الاجتماعات إلى مجلس الإدارة، والحفاظ على قنوات اتصال مباشرة معه.

وقد عَقَدت اللجنةُ التنفيذيَّةُ للهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٩م) (١٠) عشرة اجتماعات، ناقشتْ من خلالها عددًا من المحاور، وانبثق مِنها عدة قرارات.

قرارات اللجنة التنفيذية خلال العام المالي (٢٠١٩ م):

اتخذت اللجنة التنفيذية عددًا مِن القرارات خلال اجتماعاتها العشرة خلال العام المالي (٢٠١٩م)، وهي على النحو الآتي:

١- الموافقة على صرف مكافأة شهرية مقطوعة للمشرف العام على الأمانة العامة، تُعادل الراتب الإجمالي المقرر للأمين العام.

٢- اختيار مرشح يتولى أمانة سر اللجنة التنفيذية.

٣- توفير منصة إلكترونية لاجتماعات اللجنة التنفيذية.

٤- ترشيح لجنة مراجعة مالية لتحقيق أعلى قدر من الشفافية والإفصاح في المراجعة الداخلية.

٥- دراسة اشتراط سجل المنشأة القانونية لتجديد ترخيص مزاولة مهنة المحاماة.

٦- دراسة إعداد قواعد عمل مكاتب المحاماة الأجنبية.

٧- إدراج سجل المنشأة القانونية ضمن مبادرة «استرداد» من خلال هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٨ - تعيين المحامي/ (يوسف بن هاني إبراهيم المدني) أمينَ سرٍّ للجنة تقدير الأتعاب في منطقة مكة المكرمة.

٩- تحديد مكافأة شهرية مقطوعة لأمين سر لجنة تقدير الأتعاب في منطقة مكة المكرمة، بمقدار: (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال.

١٠- اعتماد صرف مكافأة للخبير في لجان تقدير الأتعاب، وفق جدول المكافآت الآتي:

الأتعاب	عدد المقدرين	أتعاب المقدر الواحد	أتعاب المقدرين
٠ - ١٠٠.٠٠٠	١	١٠٠٠	١٠٠٠ ريال
١٠٠.٠٠٠ - ٢٠٠.٠٠٠	١	١٥٠٠	١٥٠٠ ريال
٢٠٠.٠٠١ - ٥٠٠.٠٠٠	٢	٥٠٠٠	١٠.٠٠٠ ريال
٥٠٠.٠٠١ - ١.٠٠٠.٠٠٠	٣	٧٠٠٠	٢١.٠٠٠ ريال
١.٠٠٠.٠٠٠ فأكثر	٣	١٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠ ريال

١١- اعتماد حاسبة رسوم قضايا تقدير الأتعاب، وفقًا للآتي:

الأتعاب	أتعاب الهيئة	عدد المقدرين
٠ - ١٠٠.٠٠٠	٣٠٠٠	١
١٠٠.٠٠١ - ٢٠٠.٠٠٠	٥٪	١
٢٠٠.٠٠١ - ٥٠٠.٠٠٠	٧.٥٪	٢
٥٠٠.٠٠١ فأكثر	١٠٪	٣

ثالثًا: اجتماعات الجمعية العمومية:

تختص الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحامين بـ: إقرار اللوائح اللازمة لتنظيم الهيئة، وإقرار الضوابط والمعايير الخاصة بقبول طلبات عضوية الانتساب، وإقرار رسوم العضوية وأي مقابل مالي تتقاضاه الهيئة، وتحديد آلية السداد، وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليهم في التنظيم، والموافقة على حسابات الهيئة الختاميَّة، واعتماد التقرير السنوي لأعمال للهيئة، وتتكون من جميع الأعضاء الأساسيين.

وقد عقدت الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحامين اجتماعين خلال العام المالي (٢٠١٩م)، وفيما يأتي يعرض التقرير تفاصيل الاجتماعين:

- اجتماع الجمعية العمومية الأول خلال العام المالي (٢٠١٩م):

عقدت الجمعية العمومية يوم (الأحد)، (١٤٤١/٣/٢٠هـ) الموافق: (٢٠١٩/١١/١٧م) اجتماعها الأول، بناءً على دعوة معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين بتاريخ: (١٤٤١/٢/١٧هـ)، الموافق: (٢٠١٩/١٠/١٧م) وذلك بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، (قاعة الشيخ صالح الحصين) في مدينة الرياض، وذلك برعاية معالي الدكتور/ (وليد بن محمد الصمعاني)، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة وسعادة المشرف العام على الأمانة العامة، وقد صوتت الجمعية العمومية خلال اجتماعها الأول على أربعة بنود هي:

البند الأول: القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (٢٠١٨م).

البند الثاني: تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام (٢٠١٨م).

البند الثالث: اعتماد التقرير السنوي لعام (٢٠١٨م).

البند الرابع: تعيين مراجع الحسابات الخارجي؛ لمراجعة حسابات الهيئة الختامية للدورة الثانية وتحديد أتعابه.

وبعد انتهاء التصويت أعلن المشرف العام أن عدد المسجلين

لحضور الجمعية العمومية الثالثة بلغ: (٣١٣) مشاركًا، معلنًا بذلك عدم اكتمال النِّصاب القانوني الوارد في الفقرة (١) مِن المادة السادسة من تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧)، بتاريخ: (١٤٣٦/٧/٨هـ)، القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين؛ حيث بلغ عدد الأعضاء الأساسيين (٨٤٩) عضوًا؛ مما يستلزم مشاركة (٤٥٤) عضوًا أساسيًّا، وقد ترتب على هذا عقد جمعية عمومية ثانية، بعد استكمال الإجراءات اللازمة وفقًا للمادة السادسة من التنظيم.

- اجتماع الجمعية العمومية الثاني خلال العام المالي (٢٠١٩م):

عقدت الجمعية العمومية يوم (الأحد)، (١٤٤١/٤/٢٢هـ) الموافق: (٢٠١٩/١٢/١٩م) اجتماعها الثاني، بمقر الهيئة السعودية للمحامين بمدينة الرياض، وذلك بحضور سعادة المشرف العام على الأمانة العامة، وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية الثالثة؛ إذ نص تنظيم الهيئة السعودية للمحامين على أنه: «في حال لم يتكمل النصاب يدعى إلى اجتماع آخر يعقد خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يومًا، ولا تزيد عن ستين يومًا من موعد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع صحيحًا بمن حضر»، وقد صوتت الجمعية العمومية خلال اجتماعها الأول على أربعة بنود هي:

البند الأول: القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي (٢٠١٨م).

البند الثاني: تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام (٢٠١٨م).

البند الثالث: اعتماد التقرير السنوي لعام (٢٠١٨م).

البند الرابع: تعيين مراجع الحسابات الخارجي؛ لمراجعة حسابات الهيئة الختامية للدورة الثانية وتحديد أتعابه.

وبعد انتهاء التصويت أعلن المشرف العام على الأمانة العامة اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية الثالثة، وذلك بنجاح تصويت الأغلبية على بنود الاجتماع.

نتائج التصويت على بنود اجتماع الجمعية العمومية الثالثة

البند الأول

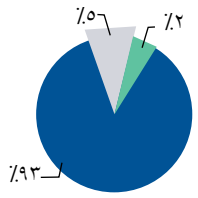

البند الثاني

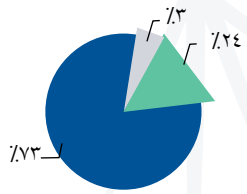

البند الثالث

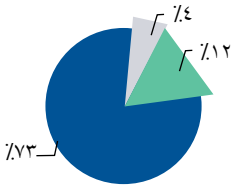

البند الرابع

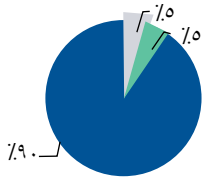

رابعًا: اجتماعات لجنة المبادرات:

لجنة المبادرات هي لجنة رباعية داخلية بالهيئة السعودية للمحامين لمناقشة مبادرات الهيئة؛ بهدف وَضْع أسس وقواعد لعمل لجنة المبادرات، وتنفيذها بدقة عالية، واقتراح فريق عمل لإعداد كل مبادرة، وقد تكونت اللجنة مِن: عضو مِن مجلس الإدارة وهو سعادة الدكتور/ (أحمد بن عبد العزيز الصقيه)، وعضوية مساعد الأمين العام لشؤون المحامين، وأخصائي قانوني مِن الأمانة العامة، ومستشار خدمات فنية من الأمانة العامة، وقد عقدت لجنة المبادرات خلال العام المالي (٢٠١٩ م) اجتماعين اثنين، ويعرض التقرير فيما يأتي تفاصيل الاجتماعينِ بشيءٍ مِن التفصيل:

- اجتماع لجنة المبادرات الأول:

عقدت لجنة المبادرات يوم (الاثنين)، (١٤٤١/٠٣/٢٩هـ) الموافق (٢٠١٩/١١/٢٦م) اجتماعها الأول بمقر الهيئة السعودية للمحامين بمدينة الرياض، وقد ترأس اللجنة سعادة الدكتور/ (أحمد بن عبد العزيز الصقيه)، وعضوية مساعد الأمين العام لشؤون المحامين، وأخصائي قانوني مِن الأمانة العامة، ومستشار خدمات فنية من الأمانة العامة، وقد ناقشت اللجنة خلال اجتماعها الأول أربعة محاور:

المحور الأول: تشكيل لجنة لإعداد ومناقشة مبادرات الهيئة:

أقرَّت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول تشكيلَ لجنةٍ رباعيةٍ داخلية بالهيئة السعودية للمحامين لمناقشة مبادرات الهيئة؛ بهدف وَضْع أسس وقواعد عمل لجنة المبادرات، وتنفيذها بدقة عالية، واقتراح فريق عمل لإعداد كل مبادرة.

المحور الثاني: المهام الرئيسة للجنة المبادرات:

تتمثل مهام اللجنة الرئيسة في:

١- إعداد المبادرات.

٢- تحديد مهام كل لجنة من لجان المبادرات.

٣- مراجعة الأنظمة واللوائح المتعلقة بكل مبادرة.

٤- مراجعة السياسات والقواعد المتعلقة بكل مبادرة.

٥- إعداد النماذج الخاصة بكل مبادرة.

المحور الثالث: آلية اتخاذ القراروتنفيذ المبادرات:

اتفقت اللجنة على اختيار أمين لها، كما اتفقت على عرض المبادرات على أعضاء اللجنة التنفيذية عبر البريد الإلكتروني، على أن يكون الرد خلال ثلاثة أيام مِن تاريخ إرسال البريد الإلكتروني، ويُعَدُّ عدم الرد خلال الفترة المُقَرَّرة موافقةً ومُصادَقةً على توصية اللجنة، وفي حال ورود أية ملاحظة بشأن المبادرات يتم تعديلها بعد موافقة الأغلبية، وفي حال الموافقة عليها بالأغلبية؛ سواء تصريحًا، أو بعدم الرد خلال ثلاثة أيام؛ فإن هذا يُعَدُّ موافقةً ومصادقةً عليها.

المحور الرابع: مناقشة أبرز المبادرات:

استعرضت اللجنة عدد (١٦) ست عشرة مبادرة، واتفقتْ على إنشاء نموذج مُوَحَّد لعرض هذه المبادرات؛ بحيث يشمل النموذج وصفًا لكل مبادرة وخطوات تنفيذها بصورة تفصيلية .

- اجتماع لجنة المبادرات الثاني:

عقدت لجنة المبادرات يوم (الاثنين)، (١٤٤١/٠٤/٠٥هـ) الموافق: (٢٠١٩/١٢/٠٢م) اجتماعها الثاني بمقر الهيئة السعودية للمحامين بمدينة الرياض، وقد ترأس اللجنة سعادة الدكتور/ (أحمد بن عبد العزيز الصقيه)، وعضوية مساعد الأمين العام لشؤون المحامين، وأخصائي قانوني مِن الأمانة العامة، ومستشار خدمات فنية من الأمانة العامة، وقد اطلعت اللجنة على نموذج المبادرات المُعَدَّ لكل مبادرة والتي بلغت (١٦) نموذجًا لـ(١٦) مبادرة، وناقشت اللجنة بعد الاطلاع على النماذج محورين:

المحور الأول: مناقشة مبادرات الهيئة خلال المرحلة المقبلة:

وقد تضمَّن هذا المحور مناقشة (١٦) مبادرة، وهي:

المبادرة الأولى: حماية مهنة المحاماة.

المبادرة الثانية: خدمة منتسبي مهنة المحاماة.

المبادرة الثالثة: اللقاء الشهري.

المبادرة الرابعة: تفعيل لجان المجتمع القانوني (المرحلة الثانية).

المبادرة الخامسة: مبادرة اللجنة العلمية.

المبادرة السادسة: رعاية المتدربين.

المبادرة السابعة: ورشة عمل للتمكين.

المبادرة الثامنة: ورشة عمل لرصد مقترحات تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.

المبادرة التاسعة: التنسيق مع وزارة العدل لإصدار التعاميم.

المبادرة العاشرة: تفعيل مذكرة تفاهم مع مجلس الشورى.

المبادرة الحادية عشرة: توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.

المبادرة الثانية عشرة: تطوير فكرة تأييد خدمة قوى العمل الوافدة.

المبادرة الثالثة عشرة: إعداد قواعد تقدير الأتعاب.

المبادرة الرابعة عشرة: تمييز المحامين أمام الجهات ا لقضا ئية .

المبادرة الخامسة عشرة: هيئة المحامين بيت الخبرة في تقدير الأتعاب.

المبادرة السادسة عشرة: استرداد.

المحور الثاني: وضع آلية لتنفيذ المبادرات:

استعرضت اللجنة في اجتماعها المبادرات المشار إليها في المحور الأول، والنماذج الخاصة بكل مبادرة، وانتهت إلى ضرورة استكمال العمل على المبادرات، وإضافة ما يستلزم ذلك مِن إجراءات وخطابات.

ثانيًا: اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم

أبرمت الهيئةُ السعودية للمحامين عددًا مِن اتفاقيات التعاوُن ومذكرات التفاهم التي تنسجم مع إستراتيجيتها، وتُعزِّز تحقيق مبادراتها ومشاريعها، وقد بلغ عددها (٧) سبع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم.

أمَّا اتفاقيات التعاون: فقد بلغ عددها (٣) ثلاث اتفاقيات وهي:

١- اتفاقية تطوير منصة الاعتماد المهني السعودي:

بالتعاون مع شركة ارتياد للتدريب أبرمت الهيئة السعودية للمحامين اتفاقية تطوير منصة الاعتماد المهني السعودي، وذلك يوم (الخميس) (١٤٤٠/٠٩/١٨ هـ)، الموافق: (٢٠١٩/٠٥/٢٣ م)؛ لإعداد منصة الاعتماد المهني السعودي للمحامين وبرامج الزمالة القانونية، لما لشركة ارتياد من خبرة وجاهزية لمساندة الهيئة في برامج التأهيل والتدريب، وتشغيل المنصات الرقمية القادرة على أتمتة إجراءات ومحتوى البرامج التدريبية.

وتكمُن أهمية منصة الاعتماد المهني السعودي للمحامين في كونه برنامجًا يتضمن وضع إطار وطني مُوحَّد يضمن تأهيل الحقوقي لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات الشرعية القانونية، وهو مُوَجَّه للمحامين الممارسين، والمقبلين على المهنة؛ بحيث يضمن الحد الأدنى من التأهيل المعرفي والمهارى اللازم لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، كما يهتم الاعتماد المهني بتصنيف خبرة الممارس القانوني وتوثيق ممارسته والاستدامة لتأهيله أمام الجمهور، والاعتراف به دوليًّا ومحليًّا، ومن ثم أحد المتطلبات الأساسية للتصنيف المهني، والتسجيل في برامج الزمالة القانونية التخصصية، كما أنه يُعد القاعدة الأساسية لبرامج التعليم المهني المستمر.

٢- اتفاقية تشغيل تطبيق منصة «سلة»:

أبرم مركز الدراسات والبحوث الذراع المتخصص في نشر الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها اتفاقية تعاون مع مؤسسة تطبيق سلة لتقنية المعلومات، وذلك يوم (الأربعاء)، (١٤٤٠/٠٧/٠٦هـ) الموافق: (٢٠١٩/٠٣/١٣م)، لاستخدام تطبيق «سلة»، وتركيب وإعداد البرنامج، وتقديم التدريب اللازم لتشغيله، وتقديم الدعم الفني اللازم للهيئة؛ وذلك لما لمؤسسة «تطبيق سلة لتقنية المعلومات» مِن خبرة في (المتاجر الإلكترونية)، وكفاءتها وخبرتها في هذا المجال لمساندة الهيئة.

وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في إنشاء محتوى منصة النشر والتوزيع الخاصة بالهيئة السعودية للمحامين؛ إذ يوفر مركز الدراسات والبحوث من خلالها الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها.

٣- اتفاقية تعاون مع دار نشر جامعة أكسفورد:

في إطار التعاون بين الهيئة السعودية للمحامين ومطبعة جامعة أكسفورد، عقدت الهيئة اتفاقية تعاون مع دار نشر جامعة أكسفورد؛ وذلك للحصول على إذن ترجمة ونشر وتوزيع كتابي: «محامي الغد»؛ للكاتب ريتشارد سسكيند، وكتاب «مستقبل مهنة المحاماة»؛ للكاتبين ريتشارد سسكند ودانيل سسكيند؛ إلى اللغة العربية، لإثراء المحتوى العربي القانوني، وهما كتابان يعنيان بمناقشة القضايا القانونية المُلحَّة التي تواجه مهنة المحاماة.

وأمَّا مذكرات التفاهُم فقد بلغ عددها (٤) أربع مذكرات، وهي:

١- مذكرة تفاهم مع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بجدة:

بالتعاوُن مع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بجدة؛ عقدت الهيئةُ ممثلة في لجنة المجتمع القانوني بمنطقة مكة المكرمة مذكرة تفاهُم لإثراء النشاط الثقافي، وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية بما يحقق الأهداف المنشودة للهيئة، وذلك يوم (الاثنين)، (٢٢/٠٢/ ١٤٤١هـ)، الموافق: (٢٠١٩/١٠/٢١م)، وقد جاءتْ هذه المذكرة لتنظيم وعقد اللقاءات والندوات والمحاضرات وجلسات النقاش ونشرها بطرق متعددة، وتشجيع العمل المشترك، وتطوير مجالات التعاون في المجالات العلمية والبحثية والنشر والتوعية والزيارات الرسمية وتبادل الخبرات والمعلومات المختلفة بين الطرفين، والمشاركة في الفعاليات المنعقدة في مقراتهم للتعريف والتوعية بالأنشطة والفعاليات.

٢- مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة واشنطن في سانت لويس:

أبرمت الهيئة السعودية للمحامين مذكرة تفاهم مع كلية القانون بجامعة واشنطن في سانت لويس، وذلك يوم: (الأربعاء)، (٢٢/٠٦/١٤٤٠ هـ) الموافق: (٢٧/٠٢/٢٠١٩ م)؛ وذلك لتعزيز التعاون وتعميق العمل الثنائي في مجالات ترجمة المقالات والإصدارات التي تنشر في مواقعها الإلكترونية وتبادل الدعوات إلى المؤتمرات والمعارض وحلقات النقاش وورش العمل.

٣- مذكرة تفاهم مع شركة برفورملو:

في إطار التخطيط والتطوير والتحليل وتحسين كفاءة مكاتب المحاماة من قِبَل هيئة المحامين، أبرمت الهيئة مذكرة تفاهم يوم (الأربعاء)، (٢٢/٠٦/١٤٤٠ هـ) الموافق: (٢٧/٠٢/٢٠١٩ م) مع شركة برفورملو، إحدى الشركات الاستشارية الإدارية الرائدة في الولايات المتحدة، التي تساعد العملاء على أن يصبحوا على دراية بالسوق، وتجعلهم قادرين على المنافسة بقوة ويُرَكِّزون على التخطيط والتطوير والتحليل وتحسين كفاءة شركات المحاماة؛ وذلك

لتعزيز التعاون وتعميق العمل الثنائي في مجالات ترجمة المقالات واكتشاف وتطوير برامج تدريب قصيرة لأعضاء الهيئة، والتي تتوافق أكاديميًّا مع خبرة ممثل شركة برفورملو.

٤- مذكرة تفاهم مع شركة تومسون رويترز:

تأتي مذكرة التفاهم مع شركة تومسون رويترز مكملة لمذكرة شركة برفورملو، والتي تأتي أيضًا في إطار التخطيط والتطوير والتحليل وتحسين كفاءة مكاتب المحاماة من قِبَل هيئة المحامين، فقد عقدت الهيئة مذكرة تفاهم مع شركة تومسون رويترز الكندية للإعلام والمعلومات؛ لتعزيز التعاون وتعميق العمل الثنائي في مجالات ترجمة المقالات واكتشاف وتطوير برامج تدريب قصيرة لأعضاء الهيئة على مواضع تهم أعضاء الهيئة والتي تتوافق أكاديميًّا مع شركة تومسون رويترز.

ثالثًا: قطاع الخدمات القانونية

قدمت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٩ م) إنجازاتٍ كبيرةً على مستوى قطاع الخدمات القانونية، ويعرض التقرير فيما يأتي تفصيلاً إحصائيات قطاع الخدمات القانونيَّة، والخدمات الإلكترونية القانونية التي قدَّمتها الهيئةُ عبر موقعها الرسمي (https://sba.gov.sa).

١- إحصائيات قطاع الخدمات القانونيَّة:

يضم قطاع الخدمات القانونيَّة الإحصائيات الواردة من الإدارة العامة المحاماة خلال عام (٢٠١٩م) في الأعمال المنجزة الآتية:

عدد المرخص لهم خلال عام ٢٠١٩ :
١,١٢٥
١٦١ محامية
٩٦٤ محاميًا

عدد المحامين المتدربين
٣٣٦٨
متدربًا ومتدربة

عدد من هم في حكم الممثل النظامي (مستشاري الشركات)
٣٦٦
ممثلًا نظاميًا

عدد سجلات المنشآت القانونية
٦١٩
سجلًا

عدد المنقولين إلى سجل المحامين غير الممارسين:
٣٣
محاميًا غير ممارس

عدد المحامين المحالين للنيابة العامة:
١٩٠
محامي أحيلوا إلى النيابة العامة لمخالفتهم أحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية

عدد طلبات التأييد للاستقدام:
٦٢
طلب تأييد للاستقدام

عدد المشطوبين من جدول المحامين الممارسين:
٨٨
محاميًا شطب من جدول المحامين الممارسين

عدد المتقدمين بطلب الحصول على رخصة وتم رفضهم
١٠٧
طلبات

عدد الشكاوى

(٣١٨)

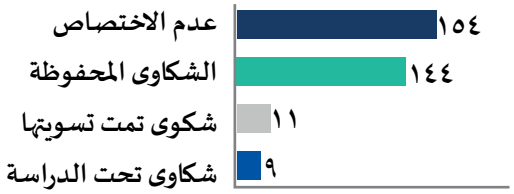

تقدير الأتعاب

(٨٢٣) إجمالي تقدير الأتعاب

(٣١٣) قضية تقدير الأتعاب

البلاغات

(٢٨) بلاغًا

الفعاليات والمشاركات

(٤٨) فعالية ومشاركة

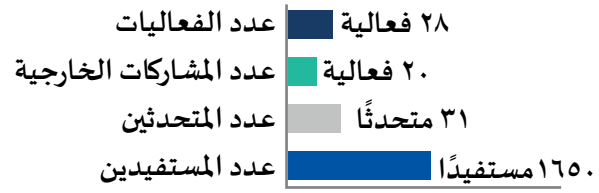

العضويات:

(١.٦٨٥) عضوية

عدد المسجلين في البوابة الوطنية للعمل (طاقات)

من خريجي التخصصات الحقوقية:

(١٨,٨٧٩) مسجلاً

الزيارات

(٤٢٣.٠٥٨) زيارة

زيارات الموقع الإلكتروني

(٢٨٧,٩٧٩) زيارة

زيارات بوابة الخدمات الذاتية

(١٢٣,٢٣٣) زيارة

زيارات النشر والتوزيع

(٨,٥٠٠) زيارة

عدد زوار مقر الهيئة

(٣,٣٤٦) زيارة

التوزيع الجغرافي للمحامين حسب مناطق المملكة

منذ عام (1423هـ) الموافق (2002 م) حتى منتصف عام (1441 هـ) الموافق (2019م)

منطقة الرياض	٢,٩٨٣	٣٢٣	٣,٣٠٦
منطقة مكة المكرمة	١,٥٥١	١٩٠	١,٧٤١
المنطقة الشرقية	٤٣٥	١٤	٤٤٩
منطقة القصيم	٢٥٨	٢٦	٢٨٤
منطقة المدينة المنورة	٢٠٥	٤	٢٠٩
منطقة عسير	١٢٠	٦	١٢٦
منطقة الجوف	٤٠	٦	٤٦
منطقة جازان	٣٨	١	٣٩
منطقة حائل	٣٢	٢	٣٤
منطقة تبوك	٢٨	٢	٣٠
منطقة الباحة	٢٣	٣	٢٦
منطقة الحدود الشمالية	١٨	٢	٢٠
منطقة نجران	١١	٠	١١
أخرى	٤٨٨	٤٠	٥٢٨
المجموع	٦,٢٣٠	٦١٩	٦,٨٤٩

٢-الخدمات الإلكترونية القانونية عبر الموقع الرسمي:

قدَّمتْ إدارة المشاريع والتقنية بالأمانة العامة عددًا مِن الخدمات الإلكترونية عبر الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحامين (https://sba.gov.sa)، وقد بلغ عدد الخدمات المقدمة خلال العام المالي (٢٠١٩م) (٩) تسع خدمات إلكترونية، وهي:

أولًا: تحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة (https://sba.gov.sa/):

حدَّثت إدارة المشاريع والتقنية بالأمانة العامة الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة بما يتوافق مع الهُوية الجديدة لها، وعَمِلت على تطوير الخدمات بما يتوافق مع متطلبات المستخدمين، ومِن أهم التحديثات التي قدَّمها الموقع: سهولة الاستخدام ليكونَ متوافقًا مع الأجهزة الذكية، وتغيير التصميم واعتماد تصميم انسيابي لعرض الخدمات الإلكترونية الحديثة، وتمكين خاصية الوصول السريع لصفحات الموقع والأخبار، وإضافة بيئة تشغيل حديثة ومحركات بحث وفهرسة للمنصات.

ثانيًا: دليل قطاع المحاماة والاستشارات القانونية (https://directory.sba.gov.sa):

أعدَّتْ إدارة المشاريع والتقنية دليل قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وهو دليل يَضُمُّ معلوماتٍ عن أسماء العاملين في القطاع ومقار ممارستهم للمهنة؛ وذلك بهدف تسهيل ممارسة الأعمال في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ورفع مستوى الالتزام بالأنظمة وإجراءات الجهات الحكومية.

وقد احتوى دليلُ قطاع المحاماة والاستشارات القانونية على (٥) خمسة أدلة فرعية:

الأول: دليل المنشآت القانونية.

الثاني: دليل المحامين.

الثالث: دليل المحاكم.

الرابع: دليل النيابة العامة.

الخامس: دليل الجامعات.

الدليل الأول: دليل المنشآت القانونية (https://directory.sba.gov.sa/firm):

دليلُ المنشآت القانونية هو دليلٌ يَجْمَع المنشآت القانونية المُسجَّلة والمُعتَمَدة داخل المملكة العربية السعودية، والتي بلغ عددها نحو: (٦١٩) منشأةً قانونيةً، وقد قدَّم الدليلُ عددًا مِن الخدمات الإلكترونية؛ فأتاح للباحثين فيه البحث عن اسم منشأةٍ مُعيَّنةٍ في منطقة إدارية مُعيَّنةٍ، وتخصيص البحث في مدينة معينة داخل المملكة، كما أتاح الدليلُ الاطلاعَ على تفاصيل كلِّ منشأةٍ مِن المنشآت القانونية المُسجَّلة عبر الموقع؛ مِن حيث: اسم المنشأة، واسم صاحبها، وعنوانها الوطني تفصيلاً (رقم المبنى، والشارع، والحي، والصندوق البريدي، والرقم الإضافي)، ومكان وجودها على الخريطة، وعَرْض حسابات وسائل التواصُل مع المنشأة، المتمثلة في: (البريد الإلكتروني، وأرقام الهاتف، والجوال)، ونبذة مختصرة عن كلِّ منشأة والخدمات التي تُقدِّمها؛ ليسهل بذلك البحث عن منشأة قانونية معينة، والاطلاع على كل التفاصيل الممكنة، والمقارنة بين المنشآت القانونية وبعضها.

وتيسيرًا على الباحثين في دليل المنشآت القانونية قدَّم الموقعُ خدمة اختيار نوع معين مِن نوعَي المنشأة هما:

١- شركة مهنية.

٢- مكتب فرد.

كما تميَّزتْ خدمة البحث بترتيب النتائج على أربعة أنواع مِن الترتيب هي:

١- الترتيب الأبجدي الألفبائي من (ألف) إلى (ياء).

٢- الترتيب الأبجدي الألفبائي العكسي من (ياء) إلى (ألف).

٣- ترتيب النتائج من الأقدم إلى الأحدث.

٤- ترتيب النتائج من الأحدث إلى الأقدم.

كما وفَّر الدليلُ ميزةَ عَرْض واختيار خدمات مُعيَّنة تجمع تحتها جميعَ المنشآت القانونية المُسَجَّلة التي تُقدِّم تلك الخدمة، للمقارنة فيما بينها، واختيار المناسب منها حسب رغبة الباحث في الموقع.

الدليل الثاني: دليل المحامين (https://directory.sba.gov.sa/lawyers/search):

وهو دليلٌ إلكتروني يَجْمَع أسماء المسجلين في وزارة العدل داخل المملكة العربية السعودية، حسب تحديثات وزارة العدل لعام (٢٠١٩م).

وقد عرَض الموقعُ في بداية الدليل خانتين:

الخانة الأولى: محامٍ أو محامٍ متدرب، أو ممثلٌ نظاميٌّ مُسجل في وزارة العدل، وعضو سارٍ في هيئة المحامين، ترخيص الممارسة: ساري المفعول، وبجانبها علامة (✓)، وهي دلالة على أنَّ بيانات المحامي - الذي بجانبه هذه العلامة - مُوثَّقة.

الثانية: محامٍ، أو محامٍ متدرب، أو ممثل نظامي مُسجَّل في وزارة العدل، وليس عضوًا في هيئة المحامين، وبجانبه دائرة فارغة ليس بها علامة (✓)، والدائرة الفارغة تدل على أن بيانات المحامي غير مُوثَّقة.

أمَّا خدمات البحث في دليل المحامين، فقد أتاح الدليلُ للجمهور الاطلاع على أسماء المحامين رباعيًّا، وتحت كلِّ اسم محامٍ رقمُ ترخيصه، وتاريخ انتهاء الترخيص بالتاريخين الميلادي والهجري، وجنسه (ذكرًا كان أو أنثى)، وعدد مرات التجديد.

كما قدَّم الدليلُ خدمة التفريق بين ثلاثة أنواع مِن الترخيص مُميَّزة بثلاثة ألوان:

فدَلَّ اللونُ الأخضر على أنَّ ترخيص المحامي سارٍ، واسمه ضمن جدول المحامين الممارسين.

ودَلَّ اللونُ الأصفر على أن ترخيص المحامي مُنتهٍ، واسمه ضمن جدول المحامين غير الممارسين.

ودلَّ اللون الأحمر على أن المحامي مشطوب، واسمه ضمن جدول المحامين المشطوبة تراخيصهم.

وتيسيرًا على الباحثين في دليل المحامين قدَّم الدليلُ خدمة تصفية النتائج، وذلك مِن خلال اختيار جنس المحامي (ذكرًا كان أو أنثى)، وسنة الترخيص، واختيار المحامين في منطقة إدارية مُعيَّنة، أو مدينة مُعيَّنة، والبحث عن محامين يحملون ترخيصات معينة، وعرَض الدليلُ لثلاثة أنواع مِن الترخيص:

١- محامٍ ممارس. ٢- محامٍ متدرب. ٣- محامٍ نظامي.

الدليل الثالث: دليل المحاكم (https://directory.sba.gov.sa/courts):

وهو دليلٌ إلكترونيٌّ يَضُمُّ المحاكمَ الموجودة داخل المملكة العربية السعودية، وقد تميَّز دليلُ المحاكم بخاصية البحث عن اسم محكمة مُعيَّنة، كما عرَض جميع المحاكم بأنواعها والبالغة (٢٠) محكمة، وتحت كلِّ محكمةٍ عنوانُها وأرقام التواصُل الهاتفية، ومكان وجود المحكمة على الخريطة، كما أتاح الدليلُ خاصية البحث عن نوعٍ معينٍ مِن المحاكم، وميَّز بين (٤) أنواع من المحاكم هي:

١- المحاكم العامة.

٢- المحاكم الأحوال الشخصية.

٣- المحاكم العمالية.

٤- المحاكم الجزائية.

ووفَّر الدليلُ خاصية البحث عن محكمةٍ معينةٍ داخل منطقة إدارية معينة، ومدينة معينة؛ وذلك بهدف توفير الوقت والجهد على الباحثين داخل الدليل.

الدليل الرابع: دليل النيابة العامة (https://directory.sba.gov.sa/publicProsecutions):

وهو دليلٌ إلكترونيٌّ يَضُمُّ النيابات العامة الموجودة داخل المملكة العربية السعودية، وقد تميَّز الدليلُ بإتاحة البحث عن نيابةٍ مُعينة، وتحت كلِّ نيابة عَرَض الدليلُ تفاصيلها وأرقام الهواتف والتواصل معها، ومكان وجودها على الخريطة، كما تميَّز البحثُ بخاصية البحث عن النيابات العامة في منطقة إدارية معينة، وفي مدينة معينة داخل المملكة العربية السعودية.

الدليل الخامس: دليل الجامعات (https://directory.sba.gov.sa/universities):

وهو دليلٌ إلكترونيٌّ يَضُمُّ الجامعات القانونية داخل المملكة العربية السعودية، والبالغة: (٣٧) جامعة قانونية، وقد وفَّر الدليلُ للباحثين خدمةَ البحث عن جامعةٍ معينة، وتُظهر النتائجُ بعضَ التفاصيل المهمة للباحثين في الموقع؛ مثل: اسم الجامعة، والمنطقة الإدارية الموجودة فيها، والدراسة التي تُقدمها الجامعة؛ سواء البكالوريوس، أو الماجستير، أو الدبلوم، أو الدكتوراه، كما عرَض للتخصُّصات التي تُقدِّمها كلُّ دراسةٍ مما سبق؛ سواء: الشريعة أو الفقه أو الأصول أو الثقافة الإسلامية أو دبلوم المحاماة أو دبلوم القانون، أو الأنظمة...، إلى غير ذلك مِن التخصُّصات القانونيَّة المتنوعة في جامعات المملكة.

كما تميَّز الدليلُ بخاصية تصفية النتائج، والبحث عن جامعة داخل منطقة إدارية معينة، أو البحث عن جامعة معينة، أو البحث عن مرحلة دراسية معينة، كما وفَّر إمكانية البحث عن تخصُّص معين داخل جامعة معينة، وقد ذُيِّلَت النتائج بعرض الموقع الإلكتروني على الخريطة ومكان وجودها تيسيرًا للباحثين للوصول إليها.

ثالثًا: مجلة حقيبة المحامي الإلكترونية (https://journal.sba.gov.sa/):

مجلة (حقيبة المحامي) هي نشرةٌ مهنيةٌ باللغة العربية تَصْدُر لأول مرة في الشرق الأوسط، تُعنَى بالمقالات ذات العلاقة بالممارسة القانونية، وتُزوِّد الممارس القانوني بالعتاد المعرفي، وذلك بالتعاون مع عددٍ مِن كبار دور النشر القانونية الدولية، وقد أصدر مركزُ الدراسات والبحوث خلال العام المالي (٢٠١٩ م) ثلاثة أعداد هي: العدد الأول، والعدد الثاني، والعدد الثالث.

وفي إطار تطوير الخدمات الإلكترونية بالموقع الرسمي للهيئة، قدَّمت إدارة المشاريع والتقنية للمشتركين في مجلة (حقيبة المحامي) خدمةَ عَرْض المجلة إلكترونيًّا للاطلاع عليها عبر أجهزة الحاسب الآلي، والأجهزة الذكيَّة، وقد تميَّزت الخدمةُ بعَرْض الأعداد التي أَصْدَرَتْها الهيئةُ منذ صدور المجلة، وإعداد فهرس بموضوعات كل عددٍ، كما أُضيفتْ إليه ميزةُ الانتقال مِن فهرس الموضوعات إلى أيِّ موضوعٍ معينٍ في المجلة للاطلاع عليه.

وتيسيرًا على الباحثين والمُطَّلعين على المجلة، أُضيفتْ خدمة الاشتراك في المجلة الإلكترونية عبر الموقع، والحصول على النسخ الورقية لها مِن خلال منصة النشر والتوزيع (https://store.sba.gov.sa/).

رابعًا: مركز التسوية والتحكيم (https://sba.gov.sa/arbitration-center/):

مركز التسوية والتحكيم هو مركزٌ حاصل على ترخيصٍ مِن اللجنة الدائمة لمراكز التحكيم للهيئة السعودية للمحامين، والذي بموجَبِه أُنشئ لتقديم خدمات تسوية المُنازَعات عبر الوساطة والتحكيم ذات الصلة بعلاقة المحامين مع عملائهم عند النزاع، أو أي نزاع ذي طابع تجاري يتفق أطرافه على تسوية النزاع تحكيمًا، أو من خلال التوفيق والصلح في إطار المركز، والنظر في الشكاوى وتسويتها، وتقديم الخبرة الفنية في مجالها، وتوفير الوسائل البديلة للفصل في النزاعات عبر المحاكم.

وقد عرَض الموقعُ الإلكترونيُّ عبر صفحة مركز التسوية والتحكيم نبذةً عن المركز والتحكيم وأهميته، وشروط التحكيم النموذجي، والصِّيَغ المُعتَمَدة لشرط التحكيم في المركز، وكيفية استخدام شرط التحكيم، ولائحة نظام مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم.

وإمعانًا في الشفافية عَرَض الموقع لرسوم التحكيم بنسخة (PDF)، وهي الرسوم الإدارية التي يدفعها الأطراف المتنازعون حسب مبلغ المنازعة، كما عرض رسوم المحكمين بين الأطراف المتنازعين، وأتعاب هيئة التحكيم المشكلة من محكم واحد أو ثلاثة محكمين.

ولسهولة التواصُل مع المركز أتاح الموقع وسائل التواصل الآتية: البريد الإلكتروني، والهاتف، وواتساب الأعمال، وإرسال رسالة نصية عبر الموقع تحمل: اسم المرسل، والبريد الإلكتروني، ورقم الجوال.

خامسًا: منصة النشر والتوزيع (https://store.sba.gov.sa/):

وهي منصةٌ إلكترونية تُتيح عَرْض وشراء المطبوعات القانونية، وقد قدمت المنصةُ بعض الخدمات الإلكترونية التي تُسهّل شراء المطبوعات القانونية والاطلاع عليها، ومِن ذلك: عَرْض غلاف الكتاب واسمه واسم مؤلفه وسعره بالريال السعودي، وإظهار الخصومات المتاحة لأعضاء الهيئة السعودية للمحامين، وخدمة إضافة الكتاب إلى (السلة)، وخدمة الشحن عبر الموقع، والدفع الإلكتروني، وتقييم المنصة، كما أتاحت المنصة البحث عن كتاب معين؛ سواء أكان من إصدارات الهيئة أو من الكتب التي رَعَتْها الهيئة.

وقد ضمَّت المنصة ثلاثة تصنيفات:

١- كتب معرض الكتاب (٢٠١٩م).

٢- إصدارات الناشر السعودي.

٣- إصدارات مركز الدراسات والبحوث.

وإمعانًا في الشفافية أضيفتْ للمنصة خانة مُخصَّصة لآراء العملاء؛ لعرض احتياجاتهم والاستماع إلى آرائهم، ووسائل التواصل مع منصة النشر والتوزيع: (الواتساب)، و(الهاتف)، و(البريد الإلكتروني)، وصفحات التواصل الاجتماعي: (تويتر)، و(يوتيوب)، و(أنستجرام).

سادسًا: منصة شارك (https://eservice.sba.gov.sa/events):

هي منصة خاصة بالفعاليات المقامة في الهيئة السعودية للمحامين مِن وِرَش عمل ولقاءات ودورات تدريبية، وقد أتاحت المنصةُ لأعضائها الكرام إمكانية إدارة الخدمات، والمشاركة في الفعاليات إلكترونيًّا، وذلك باستقبال بيانات الفعالية وإنشاء صفحة خاصة بها على الموقع، واستقبال رسائل المتقدمين، وتسجيل حضور الفعالية، وإعداد نظام الفواتير، وإعداد نظام الشهادات، والحصول على شهادة إلكترونية.

كما قدَّمت المنصة في كلِّ فعالية مكان إعدادها على الخريطة، وتوقيت البدء والانتهاء، وحجز التذاكر وإضافة المتحدثين.

سابعًا: طلب تأييد قوى عاملة وافدة (https://sba.gov.sa/request-foreign-labor-force/):

انطلاقًا مِن العمل على مُوازَنة سوق العمل مِن خلال توفير العمالة الوافدة للمهن والمهارات والتخصصات التي لا تتوافر بقدرٍ كافٍ في سوق العمل السعودي، أو يتعذر شغلها بمواطنين، عملت الهيئة السعودية للمحامين على دمج خدمة تأييد الاستقدام تحت مظلة بوابتها الرسمية؛ بحيث يُمكن لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية تقديم طلبات تأييد الاستقدام للقوى العاملة عن طريق بوابة الهيئة، وتتبع حالة طلبات تأييد الاستقدام التي تم تقديمها، والوصول بسهولة لشريحة واسعة مِن الكفاءات الوطنية المسجَّلة في بوابة كفاءات قانونية، مِن خلال الإعلان عن الشواغر الوظيفية، والاستفادة مِن خدمات البحث والمواءمة الآلية قبل البدء في طلب الاستقدام لتلك الشواغر، وقد بلَغتْ طلبات تأييد قوى عاملة وافدة: (٦٣) طلبًا، وبلغ عدد الطلبات المقبولة: (٤٢) طلبًا، وعدد الطلبات المرفوضة: (٢١) طلبًا، وعدد الأرصدة الممنوحة: (٧٠) رصيدًا ممنوحًا.

وقد قدَّمت البوابة الإلكترونية خدمة تأييد طلبات الاستقدام لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية، وكذلك منشآت القطاع الخاص لطلب شغل الوظيفة بوافد للوظائف الآتية:

- مستشار قانوني.
- الوظائف المساندة لمكتب المحاماة.

كما أتاحت البوابة تحديد المستفيدين مِن خدمة تأييد الاستقدام، وشروط المنشأة القانونية التي تود الاستقدام، وضوابط الاستقدام والتأييد، وعدد طلبات الاستقدام المستحقة لكل منشأة، والمستندات المطلوب توفيرها، وشروط المستشار الأجنبي.

وقد قدمتْ إدارة المشاريع والتقنية نموذجًا إلكترونيًّا لطلب تأييد قوى عاملة وافدة، يحتوي على العناصر الآتية:

- **المعلومات الأساسية:** عدد المستشارين، ونوع الطلب (استقدام، نقل كفالة، تعديل مهنة، نقل كفالة وتعديل مهنة)، وصفة المتقدم (مدير شركة، صاحب مكتب، وكيل)، ونوع المنشأة (مكتب، شركة مهنية)، ورقم العضوية.
- **بيانات المنشأة:** رقم المنشأة لدى مكتب العمل، واسم المنشأة، ورقم الترخيص، واسم صاحب الترخيص، وتاريخ الانتهاء، وتاريخ الترخيص، ورقم التواصل، وفروع المنشأة، والبريد الإلكتروني للمنشأة، وإرفاق أصل شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سارية المفعول، والعنوان الوطني للمنشأة - الفرع الرئيسي.
- **بيان بأسماء موظفي المنشأة:** الاسم، والجنسية، والمسمى الوظيفي، والفرع، والمؤهل العلمي، والجنس، ورقم الهوية أو الإقامة.
- **بيانات حجم الأعمال:** الجهة المتعاقد معها، وموضوع العقد، وتاريخ بداية العقد، وتاريخ نهاية العقد، ومدة العقد.
- **معلومات المستشارين المطلوب نقل كفالتهم أو تعديل مهنتهم:** الاسم، والجنسية، والمؤهل العلمي، والتخصص، واسم الكفيل، ومقر العمل، والجنس، ورقم الإقامة، وصورة جواز السفر، وخطاب التنازل من الكفيل، وصورة الإقامة.

ثامنًا: البلاغات عن منتحلي مهنة المحاماة (https://sba.gov.sa/violation-report/):

وهي خدمة إلكترونيَّةٌ أتاحَتْها الهيئةُ السعودية للمحامين عبرَ موقعِها الرسمي لتلقي البلاغات ضد منتحلي المهنة والمخالفين لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وذلك من خلال نموذج البلاغات الذي يحتوي على: الاسم، ورقم الهوية، ورقم الجوال، والبريد الإلكتروني، وتفاصيل المخالفة، والمستندات الداعمة للمخالفة، وقد بلغ عدد البلاغات الواردة خلال العام المالي (٢٠١٩م): (١٩) بلاغًا.

تاسعًا: التصديق على الوثائق (https://sba.gov.sa/notary/):

انطلاقًا مِن أهداف الهيئة التي نَصَّ عليها تنظيمُ الهيئة السعودية للمحامين في الفقرة الثانية من المادة (٢) والتي منها: «العمل على رعاية مصالح أعضاء الهيئة الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة وفق ما هو مقر نظامًا، والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشأن، بما فيها التصديق على تواقيعهم؛ قدمت الهيئة عبر موقعها الرسمي خدمة التصديق على الوثائق، وقد بلغ عدد طلبات التصديق على الوثائق الواردة خلال العام المالي (٢٠١٩م): (٤٧) طلبًا، وقد شملتْ هذه الخدمة:

- طلب التصديق على الوثائق:

وقد عرضت هذه الخدمة نموذجًا إلكترونيًّا للتصديق على الوثائق يشمل: الاسم الأول، والاسم الثاني، واسم العائلة، والهوية الوطنية، ورقم الجوال، والبريد الإلكتروني، ومقر التصديق (الرياض، جدة)، وطبيعة المستند (عقد، خطاب، تفويض، وكالة، غير ذلك)، كما أتاح النموذج إرفاق مستند المطلوب توثيقه، وإرفاق صورة البطاقة الشخصية للمحامين الصادرة من وزارة العدل، وإرفاق صورة الوكالة.

كما عرضت خدمة طلب التصديق على الوثائق: (قواعد التصديق على الوثائق)، فُصِّل مِن خلالها كلَّ ما يَخُص التصديق من ضوابط وشروط، والتزامات طالب التصديق، والإجراءات المتَّبَعَة في التصديق.

- التحقق مِن التصديق:

وقد عَرَضَتْ هذه الخدمةُ إمكانية التحقُّق مِن تصديق الوثائق، مِن خلال نموذج إلكتروني يحتوي على: رقم التصديق، ورقم العضوية، والتاريخ الميلادي للتصديق.

رابعًا: مبادرات الهيئة

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين في اجتماع مجلس إدارتها الثالث للعام المالي (٢٠١٩م) عددًا من المبادرات بهدف تعزيز بيئة ممارسة الأعمال، وتمكين ممارسة المحامي، وقد بلغ عددها (٨) ثماني مبادرات، ويعرض التقرير فيما يأتي المبادرات التي اعتمدها مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين في اجتماعه الثالث، مع تقديم وصف موجز لكل مبادرة:

المبادرة الأولى: مبادرة حماية مهنة المحاماة:

تُعنى هذه المبادرة بتكوين لجنة لحماية مهنة المحاماة مِن الانتحال، والمساهمة في تفعيل تطبيق نظام المحاماة على المخالفين له، وذلك مِن خلال استقبال الشكاوى والتحقق منها، ورفعها إلى الجهات ذات الاختصاص؛ (وذلك بإعداد محضر بطبيعة المُخالَفة مِنْ قِبَل مُوظَّفي الهيئة السعودية للمحامين، والاستعانة بموظفي إدارة المحاماة، وإخطار النيابة العامة)، وتتكون لجنة حماية المهنة من: أعضاءٍ مِن وزارة العدل، والأمين العام للهيئة السعودية للمحامين، ومدير الإدارة العامة للمحاماة، والأمين العام المساعد لهيئة المحامين لشؤون المحامين.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: منح مهنة المحاماة مكانةً وسط المجتمع، ومنع المنتحلين مِن الخوض في مهنة المحاماة وانتحال صفة المحامي، وحماية العملاء مِن السلوكيات غير المهنية.

المبادرة الثانية: مبادرة خدمة منتسبي مهنة المحاماة:

تعنى هذه المبادرة برعاية مصالح أعضاء الهيئة الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة، وفق ما هو مُقَرٌّ نظامًا، والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشأن، وذلك من خلال لجنة تلتزم بالقواعد المنصوص عليها في الأنظمة كافة، إضافة إلى أعمال المساعدة والتهنئة والتعزية وأعمال الخدمات الاجتماعية والوكالة عند رغبة المحامي، على أن تكون مهامها: مد يد العون بالمساعدة لجميع المحامين المنتسبين، ورسم آلية تمكين المحامين من الالتحاق بجدول المعونة من طالبي المعونة وزملاء المهنة.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: فتح قنوات التواصل بين أعضاء اللجنة وجمهور المحامين، ومشاركة المحامين مشكلاتهم، ومساعدتهم فيما يحتاجون إليه، وتقديم أعمال الخدمات الاجتماعية للمحامين.

المبادرة الثالثة: مبادرة اللقاء الشهري:

تعنى هذه المبادرة بتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، والمشاركة فيها، وذلك بعد التنسيق مع وزارة العدل، كما تستهدف استضافة عددٍ ممن يخدمون قطاع المحاماة في الجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص بلقاء شهري، وعدد مِن المحامين المخضرمين مِن رواد مهنة المحاماة، وعقد لقاءات للمتدربين وبعض الشركات المهنية الناجحة للزملاء والزميلات.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: تعزيز دور الهيئة في رعاية مصالح الأعضاء، وإنفاذ اختصاصاتها الواردة بالتنظيم، وتقريب وجهات النظر بين المسؤولين وأصحاب المصالح، ورفع مستوى مشاركة المحامين في صناعة القرار، وفتح قنوات تواصل مستمرة بين الهيئة السعودية للمحامين وأعضائها.

المبادرة الرابعة: ورشة عمل للتمكين:

تعنى هذه المبادرة بدعوة الهيئة السعودية للمحامين لمجموعة مِن المحامين ومُمَثِّلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وذلك بعد التنسيق مع تلك الجهات؛ من أجل المشاركة في ورشة عمل للوصول إلى الفرص المتاحة في سوق العمل، والتحديات التي يواجهها المنتسبون، وخلق فرص عمل لهم.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: خلق الفرص العملية في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وتعزيز دور المحامي في المجتمع، والتأكيد على أهمية المحامي في الجانب الوقائي، وتنظيم الوصول إلى المستفيدين مِن هذه المبادرة، وتسهيل جمع بيانات حالة القطاع القانوني وتحليلها، وذلك من أجل تحديد معالم البيئة التنظيمية الحالية التي تحكم القطاع الوظيفي في المجال القانوني في المملكة، وبيان إشكالات هذا القطاع، والوقوف على أفضل الممارسات في تنظيم قطاع التوظيف القانوني، وبيان الحلول الممكنة والأدوات التي ينبغي الأخذ بها في خَلْق فُرَص عمل للمحامين والمحاميات في المملكة، وإبراز دور الجهات الحكومية التي اهتمتْ بموضوع التوظيف في المجال القانوني من الناحية التنظيمية والتشريعية، مع إعطاء تصوُّر واضح لكل جهة مِن تلك الجهات، وتسليط الضوء على مبادرات القطاع الخاص مِن ناحية المشاركة في تعزيز الحاجة لقطاع الاستشارات القانونية، ومدى الحاجة لدعم ذلك القطاع ودوره في دعم وحماية القطاع الخاص، وتحليل الأداة التشريعية المناسبة لواقع المملكة لإصدار منظومة مِن المقترحات التشريعية؛ بهدف تنظيم العلاقة بين القانونيين الراغبين في الحصول على فرص وظيفية.

المبادرة الخامسة: رصد مقترحات تعديل نظام المحاماة ولائحته التنفيذية:

تعنى هذه المبادرة بعقد ورشة عمل لرصد مُقترحات تعديل نظام المحاماة، وورشة عمل أخرى لإجراء تعديلات على لائحته التنفيذية، ورفع التوصيات والتعديلات إلى الجهات ذات الاختصاص، وذلك مِن خلال أخذ آراء ومقترحات المختصين والممارسين في المواد والبنود التي تحتاج إلى إعادة أو إضافة؛ للمساهمة في مواكبة النظام أعلى مستويات الممارسة وفق

المعايير المهنية الدولية.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: أخذ آراء ومقترحات المختصين والممارسين في المواد والبنود التي تحتاج إلى إعادة أو إضافة؛ للمساهمة في مواكبة النظام أعلى مستويات الممارسة وفق المعايير المهنية الدولية، وتحقيق أهداف الهيئة الواردة في تنظيمها، وتعزيز مشاركة أصحاب العلاقة والمصلحة.

المبادرة السادسة: تعزيز قواعد تقدير الأتعاب:

تعنى هذه المبادرة بمراجعة قواعد تقدير الأتعاب الحالية لتسوية المنازعات ذات الصلة بعلاقة المحامين مع عملائهم عند النزاع، أو أي نزاع ذي طابع تجاري أو عمالي يتفق أطرافه على تسوية النزاع تحكيمًا، كما تهدف إلى الوقوف على أبرز الملحوظات التي تمت خلال العمل في المرحلة الأولى للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩م)، وتحسين قواعد تقدير الأتعاب بما يُحقِّق النفع العام للمهنة، ويرفع مِن مستوى معايير لجان تقدير الخبرة، وذلك بمراجعة القواعد ونماذج العمل المرفقة بها.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: تسوية النزاع بين المحامين والعملاء، وحِفْظ حقوق المحامين أمام الشركات والمؤسسات والأفراد، وحفظ حقوق المتدربين والمحامين، وجعل الهيئة السعودية للمحامين جهة الخبرة الوحيدة في تقدير الأتعاب، وحصر منتحلي صفة المحاماة وإبلاغ الجهات المسؤولة بهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وزيادة مصادر الدخل المالية للهيئة السعودية للمحامين.

المبادرة السابعة: اعتماد الهيئة بيتًا للخبرة في تقدير الأتعاب:

تعنى هذه المبادرة بمُخاطبة الهيئات المُتمثِّلة في: ديوان المظالم، وهيئة السوق المالية، واللجنة المصرفية، واللجنة الجمركية والتمويلية والتأمينية والإعلامية، وغيرها مِن اللجان؛ لاعتماد الهيئة السعودية للمحامين بيتَ خبرةٍ في تقدير الأتعاب، وفقًا لنظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وإصدار تعميم من وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية بذلك.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: اعتبار الهيئة السعودية للمحامين بيت الخبرة في كافة اللجان والهيئات عند النزاع، ورعاية مصالح المحامين باعتبار الهيئة جهة خبرة، وربط الهيئة السعودية للمحامين بجميع الهيئات واللجان في مناطق المملكة، ورفع مستوى معايير تقدير الأتعاب.

المبادرة الثامنة: مبادرة استرداد:

تعنى هذه المبادرة بالتعاون مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن خطة تحفيز القطاع الخاص لتسهيل دخول المنشآت القانونية الجديدة إلى سوق العمل، وتعزيز فرص استمراريتها ودعمها خلال السنوات الثلاث الأولى مِن أعمالها؛ وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على المنشآت القانونية الجديدة والناشئة في السنوات الأولى من تأسيسها، وزيادة مساهمة المنشآت القانونية الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتكمن أهمية هذه المبادرة في: تحفيز المنشآت القانونية الجديدة التي بدأت مزاولة نشاطها الاقتصادي بعد (١-١-٢٠١٦ م) على العمل، واحتساب نشاطها الاقتصادي بدءًا من تاريخ تسجيل أول موظف في التأمينات الاجتماعية؛ وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على المنشآت القانونية الجديدة والناشئة في السنوات الأولى من تأسيسها، وتسهيل أعمال المنشآت القانونية الجديدة وتعزيز فُرَص استمراريتها، وزيادة مساهمة المنشآت القانونية الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي.

التقرير السنوي

عام البناء والنماء

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

خامسًا: المؤتمرات والملتقيات والندوات

أطلقت الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٩م) عددًا من المؤتمرات والملتقيات والندوات، برعاية أكاديمية هيئة المحامين الذراع التعليمي للهيئة السعودية للمحامين، المختصَّة بوَضْع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، وتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، ويعرض التقرير فيما يأتي تفصيلاً المؤتمرات والملتقيات والندوات التي أطلقتها أكاديمية الهيئة خلال العام المالي (٢٠١٩ م).

١- مؤتمرات عام (٢٠١٩ م):

عقدتْ أكاديمية الهيئة مؤتمرينِ كبيرينِ خلال العام المالي (٢٠١٩ م) بالتعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة، وهذان المؤتمران هما:

المؤتمر الأول: المؤتمر السعودي للقانون الثاني:

أطلقت الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين بالتعاون مع برهان المعرفة ولكسيس نكسس النسخة الثانية مِن المؤتمر السعودي للقانون، وقد عُقد المؤتمر في (٦ - ٨) ربيع الأول (١٤٤١ هـ)، الموافق: (٣ - ٥) نوفمبر (٢٠١٩م)، في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات - فندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية.

وقد عقد هذا المؤتمر في إطار الشراكة الإستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل والهيئة السعودية للملكية الفكرية والهيئة السعودية للمحامين ولجنة الإفلاس والهيئة العامة للاستثمار وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي)، وتحدد هدف المؤتمر في جعله منصة تُمكِّن الخبراء القانونيين مِن مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المواعيد والتطورات الحديثة، بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي.

المواضيع الرئيسية للمؤتمر السعودي للقانون الثاني:

تحددت المواضيع الرئيسية للمؤتمر السعودي للقانون الثاني في:

١- تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» في المملكة العربية السعودية وعالميًّا، والتحديات المتعلقة بها.

٢- التطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها، وأهميتها للاقتصاد المحلي، وكيفية تشجيع المختصين القانونيين على تطويرها في المملكة العربية السعودية.

٣- أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

كما تضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية «فنتك»، وإعداد عقودها، وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد استهدف المؤتمر ضَمَّ خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين وأصحاب الريادة في مجالهم، ويشمل ذلك: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين، ورؤساء مكاتب المحاماة، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال ومستشاريهم، وموظفي مراقبة الالتزام، والبنوك، والمستثمرين الأفراد، وشركات الاستثمار والصناديق الاستثمارية، ورواد الأعمال، وأمناء الإفلاس.

جلسات المؤتمر السعودي للقانون الثاني وحلقات نقاشه:

استغرق المؤتمر ثلاثة أيام تضمنتْ (١٠) عشر جلسات، و(٣٠) ثلاثين ورشة عمل، وقد تضمَّن اليوم الأول الجلسات الآتية:

جلسة بعنوان: تركيز فنتك السعودية: أحدث التطورات في المملكة العربية السعودية.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٤) أربع حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- فنتك السعودية.

٢- التراخيص التجريبية لفنتك.

٣- دور مؤسسة النقد العربي السعودي في تطوير فنتك السعودية.

٤- الإطار التنظيمي للحوسبة السحابية.

وجلسة بعنوان: النظام البيئي لتطوير فنتك.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٣) ثلاث حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك.

٢- الأصول المشفرة والاقتصاد الوطني الاستقلالية.

٣- استخدام الحكومة لسلسلة الكتل (تكنولوجيا البلوكشين) في وثائقها.

وجلسة بعنوان: التمويل الجماعي والمكافآت من منظور (٣٦٠) درجة.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٣) ثلاث حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- مكتب المحاماة.

٢- منصة التمويل الجماعي.

٣- المؤسسة المالية.

وتضمن اليوم الأول (١٠) عشر ورش عمل وهي:

١-أسس فنتك.

٢-استخدام سلسلة الكتل (تكنولوجيا البلوكشين) في إعداد العقود الذكية والتطبيقات المباشرة.

٣-نظام الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية.

٤-تأثير الذكاء الاصطناعي على المهنيين القانونيين.

٥-تحقيق أهداف التنمية المستدامة مِن خلال التقنيات

الناشئة والدور الهام للمهنة القانونية.

٦-مستجدات التكنولوجيا القانونية.

٧-عملة الإيثيروم: العقود الذكية مقارنة بالعملات المعدنية.

٨-الأصول الفكرية وإدارة الملكية الفكرية لأعمال فنتك.

٩-الوساطة والتسوية الودية: مهارات عملية للنجاح.

١٠-صياغة بند فض المنازعات في عقود التقنية المالية.

أمَّا اليوم الثاني فتضمَّن الجلسات الآتية:

جلسة بعنوان: أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية (IP) خبراء من وزارات وشركات خاصة ومحامين.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٣) ثلاث حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

٢- حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي.

٣- الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة.

جلسة وزارة العدل بعنوان: التحول في وزارة العدل.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٣) ثلاث حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- نمذجة الإجراءات القضائية.

٢- تطبيقات فنتك في صندوق النفقة.

٣- تأهيل الكوادر العدلية.

جلسة بعنوان: إنفاذ حماية الملكية الفكرية.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٤) أربع حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- حماية العلامات التجارية الشهيرة.

٢- مكافأة الغش.

٣- التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف.

٤- تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم، من وجهة نظر محامٍ إنجليزي.

جلسة بعنوان: تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٣) ثلاث حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- الأسرار التجارية.

٢- تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي.

٣- تحديات منشئ وأصحاب العلامات التجارية.

وقد تضمن اليوم الثاني (١٠) عشرورش عمل وهي:

١-تقاطع الإفلاس والملكية الفكرية.

٢-تحديات التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية.

٣-التحكيم في غرفة التجارة الدولية: طريقة حل نزاع مناسب ومفضل لقطاعات فنتك والتكنولوجيا والملكية الفكرية.

٤-المنازعات الزكوية والضريبية.

٥-حوكمة مكاتب المحاماة.

٦-آليات مكافحة غسيل الأموال في مكاتب المحاماة.

٧-إلغاء العلامات التجارية المسجلة بموجب القوانين الدولية وقانون العلامات التجارية السعودي.

٨-سد الفجوة بين الشركات القانونية المحلية والدولية.

٩-التكنولوجيا في مجال القانون.

١٠-العلامات التجارية لمكاتب المحاماة.

أمَّا اليوم الثالث فتضمَّن الجلسات الآتية:

جلسة بعنوان: دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٣) ثلاث حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة.

٢- دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة.

٣- مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

جلسة بعنوان: بناء قادة المستقبل: تعليم، تأهيل، تمكين.

جلسة بعنوان: التخصص في المجال القانوني.

وتضمَّنتْ تلك الجلسةُ (٤) أربع حلقات نقاش احتوت العناوين الآتية:

١- قانون الشركات الدولية.

٢- كيف تصبح محامي الملكية الفكرية.

٣- القانون الدولي الإنساني.

٤- كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي، رؤية ونصائح من ممارس دولي.

وقد تضمن اليوم الثالث (١٠) عشرورش عمل وهي:

١-أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي.

٢-السلوك التدريبي الناجح.

٣-الملكية الفكرية للشركات الناشئة.

٤-مهارات الترافع أمام الجهات القضائية.

٥-الإقراض والتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦-الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية في السعودية.

٧-اتجاهات التكنولوجيا القانونية واعتمادها.

٨-الشراكات المهنية في الشركات القانونية.

٩-الرسوم القانونية والتعويضات.

١٠-صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

المؤتمر الثاني: المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري تحت عنوان:

تطور التحكيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الواقع والطموح:

أطلقت الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين برعاية وزارة العدل ووزارة التجارة والاستثمار وأرامكو السعودية المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري؛ تطور التحكيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الواقع والطموح، وقد عقد المؤتمر في (١٥ - ١٦) صفر (١٤٤١ هـ)، الموافق: (١٤ - ١٥) أكتوبر (٢٠١٩م)، بفندق هيلتون، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وقد عقد هذا المؤتمر في إطار الشراكة الإستراتيجية مع وزارة العدل ووزارة التجارة والاستثمار وأرامكو السعودية والمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) وبالشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات، الذراع الدولي لجمعية التحكيم الأمريكية (ICDR-AAA)، وقد تحدد هدف المؤتمر في إبراز المكانة الدولية لصناعة التحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية، وتسليط الضوء على أهمية التحكيم المؤسسي في التحول الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الآمن، بوصف المركز الأيقونة الوطنية لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة، ولاعبًا مركزيًّا في هذا القطاع على مستوى المنطقة.

جلسات المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري وحلقات نقاشه:

استغرق المؤتمر يومي عمل، تضمَّن اليوم الأول (٤) أربع جلسات، و(١٤) وأربع عشرة مداخلة، وهي على التفصيل الآتي:

الجلسة الأولى: التحكيم مكون حيوي من رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠):

وهي جلسة حوارية تُناقش تطورات التحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية، وكيفية مساهمة التحكيم في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة بما يدعم تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، وقد تضمنتْ هذه الجلسة (٥) خمس مداخلات هي:

١- مداخلة معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني - وزير العدل.

٢- مداخلة معالي وزير التجارة والاستثمار.

٣- مداخلة معالي وزير المالية.

٤- مداخلة معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

٥- مداخلة أمين عام لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي.

مداخلة بعنوان: أحدث مُستجَدَّات المركز السعودي للتحكيم التجاري وتطوُّرات السوق؛ لرئيس إدارة تسوية المنازعات بالمركز السعودي للتحكيم التجاري.

تضمَّنت المداخَلة إلقاء نظرة عامة على أحدث المستجدات

فيما يتصل بالخدمات التي يقدمها المركز السعودي للتحكيم التجاري، وكذلك المستجدات المتصلة بالأنظمة السعودية والمبادئ القضائية المتصلة بالتحكيم.

الجلسة الثانية: التحكيم الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ورقة عمل نقدية فاحصة تُقَدِّم تقييمًا واضحًا للممارسات المتصلة بالتحكيم التجاري ومنازعات المستثمرين والدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما يرتبط بذلك من تطلعات ومقارنته بالتطورات والمعالجات العالمية الحديثة.

الجلسة الثالثة: التنوع في مجال التحكيم الدولي نحو معالجة أكثر شمولًا.

كثيرًا ما كان ينظر إلى الممارسة في مجال التحكيم الدولي على أنها قاصرة على الرجال وذوي الخبرة والمنتمين إلى أصول غربية، بشكل يستبعد الآخرين من مجال الممارسة، إلا أن التنوع من شأنه أن يعزز الانطباع بشرعية وعدالة ممارسة التحكيم ويرفع من مستوى الفعالية؛ لما يتضمنه من تحسين في جودة الإجراءات والمخرجات ويسر تقبل مفاهيم جديدة وأساليب إدارة أكثر حيوي، يُضاف إلى ذلك أن منظومة التحكيم الدولي التي تحتوي الاختلافات بين الثقافات القانونية وتبني الجسور بين الأنظمة المبنية على الشريعة الإسلامية أو القانون المدني أو القانون العام ستكون في وضع أفضل لخدمة احتياجات عملائها وإدارة المنازعات العابرة للحدود.

وقد ناقشت هذه الجلسة الممارسات القائمة المتصلة بالتنوع الثقافي والنوعي وغيره من مصادر التنوع، وتناقش السوق الواعدة لشباب المحكمين والمحكمات والمنتمين لجماعات ثقافية وعرقية، وتأثير هذه التطورات على الإجراءات.

وقد تضَمَّنَتْ هذه الجلسة (٤) أربع مُداخَلات احتوت العناوين الآتية:

١- دور التحكيم الدولي في مقاربة المعالجات المختلفة للشريعة الإسلامية والقانون العام والقانون المدني.

٢- هل للتنوع في التحكيم الدولي دور في تحسين جودة وشرعية إجراءات التحكيم؟

٣- مؤسسات التحكيم: التنوع وشرعية التحكيم الدولي.

٤- دور المساواة بين الجنسين في نظام التحكيم في منازعات الاستثمار.

الجلسة الرابعة: تأثير التطور التقني على صناعة التحكيم:

كان للاستخدام المتنامي للتقنيات الحديثة تأثيراته على مختلف مناحي النشاط البشري والأعمال خلال العقدين الأخيرين، وقد شهد التحكيم وبدائل تسوية المنازعات استخدامًا كبيرًا للتقنية في مجالات متعددة بدءًا من الطبيعة الموضوعية للدعاوى، ومرورًا بطرق عرض الأدلة وتقديم المستندات، إلى تبني إجراءات للإدارة الإلكترونية الشاملة لدعاوى الوساطة والتحكيم، كما أن الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل وغيرها من المبتكرات الحديثة تثير التساؤل حول الحاجة لتبني قواعد خاصة تتناسب مع هذه النوعية من المنازعات.

وتهدف هذه الجلسة إلى استشراف آفاق أحدث التطورات التقنية فيما يتصل بتأثير التقنيات الحديثة على إدارة خصومات التحكيم والخدمات المؤسسية ذات الصلة، وكيفية تعظيم أثرها الإيجابي على الإجراءات، والتقليل من المخاطر التي قد تصاحب استخدامها وتجنب المبتكرات الهدامة.

وقد تضمنتْ هذه الجلسة (٤) أربع مداخلات احتوت العناوين الآتية:

١- استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز إدارة خصومة التحكيم بفاعلية.

٢- التحكيم الإلكتروني.

٣- التحكيم في المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية.

٤- الأمن الإلكتروني في التحكيم الدولي.

أما اليوم الثاني فتضمَّن (٤) أربع جلسات، و(١٢) واثنتي عشرة مداخلة، ومناظرة واحدة:

الجلسة الأولى: التحكيم والصناعة المالية الإسلامية:

شهد العقدان الأخيران نموًّا ملحوظًا للمؤسسات المالية الإسلامية حتى خارج أقاليم الدول الإسلامية، كما اتجهت المؤسسات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى التحكيم كآلية موثوقة لتسوية المنازعات المتعلقة بهذه الصناعة، وتتطلب المساحة الواسعة من التنوع والابتكار في المنتجات المالية الإسلامية أن تلبي إجراءات التحكيم الطبيعة الخاصة لها.

وقد ناقشت هذه الجلسة الممارسات القائمة المتصلة بالتحكيم في المنازعات المالية الإسلامية من الناحية الإجرائية أو القانون الموضوعي المطبق، كما ستبحث أيضًا عن مدى الحاجة لتبني قواعد تحكيم خاصة بالصناعة المالية الإسلامية.

وقد تضمنتْ هذه الجلسة (٤) أربع مداخلات احتوت العناوين الآتية:

١- أهم سمات المعيار رقم: (٣٢) من المعايير الشرعية.

٢- تطبيق أحكام القانون الموضوعي دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣- اللجوء للخبرة في المنازعات المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

٤- الحاجة لتبني قواعد تحكيم مؤسسية خاصة بالصناعة المالية الإسلامية.

الجلسة الثانية: تعويض الأضرار في التحكيم الدولي.

تحتل مسألة تعويض الأضرار في التحكيم الدولي أهمية بارزة ولها تأثيرها على الإجراءات، إلا أنها كثيرًا ما تثير صعوبات عملية تتعلق باستيعابها والإحاطة بها؛ ولذلك كثيرًا ما تلجأ هيئات التحكيم الدولي بغية الوصول إلى حكمها النهائي وتقدير التعويض إلى التعويل على شهادة الخبرة للإحاطة بالجوانب الفنية المعقدة وفهم التأصيل المفضي إلى التقديرات الحسابية التي تخلص لها تقارير الخبرة، وقد ناقشت هذه الجلسة أفضل الممارسات المتعلقة بتقدير التعويض في التحكيم الدولي، وتأثير ذلك على الإجراءات؛ سواء اتصل الأمر بتقديم المستندات أو استجواب الشهود أو تجزئة الإجراءات.

وقد تضمنتْ هذه الجلسة (٤) أربع مداخلات احتوت العناوين الآتية:

١- أفضل الممارسات المتعلقة بالدليل المستمد من الخبرة في مجال تقدير التعويضات.

٢- تأثير تقدير التعويض على الإجراءات التجزئة الثنائية والثلاثية للإجراءات.

٣- الأبعاد المتعددة للتعويضات في مجال منازعات الإنشاءات.

٤- تطبيق التعويضات العقابية في التحكيم.

الجلسة الثالثة: تعزيز اللجوء للتحكيم الدولي:

قد يُنظر للتحكيم في بعض الأحيان باعتباره خيارًا مستبعدًا بسبب تكلفته، وقد اتجهت بعض الأحكام القضائية الحديثة إلى أن شرط التحكيم لا يمكن العمل به في بعض أنواع العقود التي لا يستطيع الأطراف فيها تحمل تكاليف التحكيم. ولقد استحدثت مبادرات وتقنيات متنوعة لمساعدة الأعمال الصغيرة والمتوسطة على اللجوء للتحكيم بطريقة فعالة ومنخفضة التكاليف؛ مثل تبني الإجراءات المعجلة، ومن جهة أخرى فإن التوجه نحو تبني قواعد خاصة ببعض قطاعات الأعمال قد يعزز من فرص لجوئها للتحكيم.

وقد ناقشت هذه الجلسة عددًا من التقنيات والمعالجات التي تهدف إلى جعل التحكيم أكثر فعالية وأقل كلفة؛ بما في ذلك الدعاوى الجماعية، وقواعد التحكيم الخاصة، وتمويل الغير.

وقد تضمنتْ هذه الجلسة (٤) أربع مداخلات احتوت العناوين الآتية:

١- دور التحكيم في جعل المملكة العربية السعودية مقراً آمنًا للتحكيم.

٢- دور تمويل الغير في زيادة اللجوء للتحكيم الدولي.

٣- دور الدعاوى وإجراءات التحكيم الجماعية في تعزيز اللجوء للتحكيم الدولي.

٤- دور مؤسسات التحكيم في إدارة إجراءات تحكيم فعالة ومنخفضة التكاليف.

الجلسة الرابعة: الإجراءات الواجبة في التحكيم الدولي؛ سيف أم درع؟

فعالية الإجراءات، تنفيذ الأحكام، المرونة والعدالة، هل تُعَدُّ هذه المفاهيم متنافرةً لا يمكن الجمع بينها؟ تعالج هذه المناظرة واحدًا من الموضوعات ذات الاهتمام البالغ لدى المحكمين والمحامين، وتهدف إلى بحث كيفية معالجة التخوف المرضي من متطلبات صحة الإجراءات باتجاه تبني نظام للتحكيم الدولي أكثر فعالية واتساقًا وعدالة.

وقد عقدت هذه المناظرة بين محامٍ ومحكم بمؤسسة شاو لتسوية المنازعات، وشريك مؤسس في مكتب لوبولانجيه وشركاه للمحاماة.

٢ - الملتقيات والندوات:

أقامتْ أكاديمية هيئة المحامين عددًا مِن الملتقيات خلال العام المالي (٢٠١٩م)، والتي بلغت (١١) إحدى عشر ملتقى وهي على التفصيل كالآتي:

عنوان الملتقى	تاريخ الملتقى	الساعات	عدد الأيام	المنطقة	جهة التعاون	المقر
ملتقى المحامي	٢٠١٩/١/٢٩	٣	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني	ملتقى المحامين - الدور الرابع
المخيم الشتوي	٢٠١٩/٢/٢٣	٧	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني	مخيم بتال التراثي
ملتقى يوم المهنة القانوني	٢٠١٩/٤/٨	١,٥	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني	جامعة اليمامة
ملتقى يوم المهنة القانوني	٢٠١٩/٤/١٤	٢	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني	جامعة المجمعة
ملتقى يوم المهنة القانوني	٢٠١٩/٤/١٤	٢	١	منطقة الحدود الشمالية	لجان المجتمع القانوني	جامعة الحدود الشمالية
ملتقى يوم المهنة القانوني	٢٠١٩/٤/١٧	٢	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	هيلتون جدة
ملتقى يوم المهنة القانوني	٢٠١٩/٤/١٧	٢	١	منطقة الشرقية	لجان المجتمع القانوني	كليات الأصالة
ملتقى يوم المهنة القانوني	٢٠١٩/٤/٢٤	٢	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	جامعة الطائف
ملتقى بيبان حائل	٢٠١٩/١٠/٢	٢	١	منطقة حائل	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	مركز الروشن للمعارض
ملتقى التجارة الإلكترونية	٢٠١٩/١٢/١٢	٣	١	منطقة الشرقية	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	معارض الظهران
ندوة الجوانب القانونية لدول الابتعاث	٢٠١٩/١/٩	٢	١	منطقة الرياض	وكالة سات	الأكاديمية

سادسًا: الدورات التدريبية والبرامج التعريفية

أقامتْ أكاديمية الهيئة السعودية للمحامين عددًا من الدورات التدريبية والبرامج التعريفية والزيارات الميدانية وورش العمل وحلقات النقاش والمُخيَّمات والمحاضرات، وقد بلغت تلك الفعاليات في مجملها (٢٠) فعالية.

١- الدورات التدريبية:

بلغ عدد الدورات التدريبية التي أقامتها أكاديمية الهيئة في مناطق المملكة (٦) دورات، وهي على التفصيل:

عنوان الدورة	تاريخ الدورة	الساعات	عدد الأيام	المنطقة	جهة التعاون	المقر
إجراءات الترافع أمام المحاكم الإدارية	٢٠١٩/٠١/٠٨م	٤	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	غرفة مكة
مواجهة غسيل الأموال	٢٠١٩/٠١/٢٩م	٢	١	منطقة الشرقية	لجان المجتمع القانوني	جامعة الأمير محمد بن فهد
قضاء التنفيذ	٢٠١٩/٠١/٣١م	٢	١	منطقة الحدود الشمالية	لجان المجتمع القانوني	مسرح الغرفة التجارية
نظام التأمينات الاجتماعية	٢٠١٩/٠٢/١٩م	٤	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني	أكاديمية هيئة المحامين
المنازعات العقارية	٢٠١٩/٠٣/٠٦م	٤	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	فندق هيلتون جدة
حماية التركة	٢٠١٩/٠٣/٣٠م	٢	١	منطقة الجوف	لجان المجتمع القانوني	مسرح غرفة الجوف

٢- البرامج التعريفية والزيارات الميدانية:

بلغ عدد البرامج التعريفية والزيارات الميدانية التي أقامتها أكاديمية الهيئة في مناطق المملكة نحو (٨) فعاليات، وهي على التفصيل:

عنوان الفعالية	تاريخ الفعالية	الساعات	عدد الأيام	المنطقة	جهة التعاون	المقر
خطوات ثابتة نحو شركات محاماة ناجحة	٢٠١٩/٠٤/٧	٣	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	هيلتون جدة
الاندماج والاستحواذ	٢٠١٩/٠٤/١٦	٣	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	هيلتون جدة
لمحات حول نظام مكافحة جرائم غسل الأموال	٢٠١٩/٠٤/٢١	٣	١	منطقة مكة المكرمة	لجان المجتمع القانوني	هيلتون جدة
رفع الوعي الذاتي للقانونيات	٢٠١٩/٠٥/٢٨	٢	١	منطقة الرياض	مبادرة تبادل المعرفة	أكاديمية هيئة المحامين
الممكنات والمحفزات المقدمة من هدف	٢٠١٩/١٢/٠٢	١	٣	منطقة مكة المكرمة	صندوق الموارد البشرية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية	فندق هيلتون
إعداد قادة المستقبل القانوني				منطقة الرياض		أكاديمية هيئة المحامين
الممكنات والمحفزات المقدمة من هدف	٢٠١٩/١١/٢١	٣	٢	منطقة الشرقية	صندوق الموارد البشرية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية وغرفة الشرقية	غرفة الشرقية
الفرص الوظيفية لخريجي القانون	٢٠١٩/٠٣/١٩	٤	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني وجامعة شقراء	جامعة شقراء

٣- ورش العمل وحلقات النقاش والمخيمات والمحاضرات:

بلغ عدد ورش العمل وحلقات النقاش والمخيمات والمحاضرات في مناطق المملكة (٦) فعاليات، وهي على التفصيل:

عنوان الفعالية	نوع الفعالية	تاريخ الفعالية	الساعات	عدد الأيام	المنطقة	جهة التعاون	المقر
لماذا لا نتشارك	حلقة نقاش	٢٠١٩/١٢/٢٢	٣	١	منطقة مكة المكرمة	الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون	الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون
الوعي القانوني في ريادة الأعمال	محاضرة	٢٠١٩/٠٢/٢٠	١	١	منطقة الرياض	لجان المجتمع القانوني وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
المخيم الصيفي القانوني ٢٠١٩م	مخيم	٢٠١٩/٧/١		٧	إيطاليا	إي كامبوس	إي كامبوس
نظام الإفلاس	ورشة عمل	٢٠١٩/١/٢٢	٢	١	المنطقة الشرقية	لجان المجتمع القانوني	فندق كارلتون المعيبد
تأهيل المحامي السعودي للاختبارات الدولية لمهنة المحاماة	ورشة عمل	٢٠١٩/١/٢٣	٢	١	منطقة الرياض	DIFC & Barbri	أكاديمية هيئة المحامين
حقوق وواجبات الموظف في ظل نظام الخدمة المدنية	ورشة عمل	٢٠١٩/٠٣/٢٧	٢	١	منطقة الحدود الشمالية	لجان المجتمع القانوني	الغرفة التجارية بعرعر

التقرير السنوي

عام البناء والنماء

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

سابعًا: الإصدارات القانونية

أصدر مركز الدراسات والبحوث الذراع المتخصص لتقديم الدراسات والبحوث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها خلال العام المالي (٢٠١٩ م) عددًا مِن الإصدارات القانونية، وقد بلغ عدد الإصدارات (٤٣) إصدارًا، توزعتْ ما بين إصدارات أنشأتها الهيئة، وإصدارات رعتها الهيئة نشرًا وتوزيعًا، ويعرض التقرير فيما يأتي الإصدارات التي أصدرها مركز الدراسات والبحوث مع التعريف بكل إصدار بإيجاز.

أولًا: إصدارات الهيئة القانونية:

أصدر مركز الدراسات والبحوث عددًا مِن الإصدارات القانونية لخدمة قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وقد بلغ عدد ما أصدره مركز الدراسات والبحوث (٢٠) إصدارًا، تنوع ما بين أدلة استرشادية مطبوعة، وأدلة استرشادية إلكترونية، وكتب قانونية.

- الأدلة الاسترشادية القانونية المطبوعة والإلكترونية:

صدر عن مركز الدراسات والبحوث مجموعة مِن الأدلة الاسترشادية القانونية المطبوعة، والإلكترونية المنشورة عبر الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحامين (https://sba.gov.sa)، التي تهدف إلى خدمة قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، والمساعدة على التعرف إلى طبيعة الخدمات القانونية المقدمة من الهيئة، أو التشريعات الحديثة لمهنة المحاماة، وقد بلغ إجمالي عدد الأدلة الاسترشادية القانونية التي أصدرتها الهيئة (١٤) دليلاً، أمَّا الأدلة الاسترشادية القانونية المطبوعة **فقد بلغ عددُها (٧) أدلة، ويعرضها التقرير فيما يأتي بشيءٍ مِن التفصيل:**

١) الأدلة الاسترشادية الإصدار الثاني:

أصدر مركز الدراسات والبحوث دليلاً متوسط الحجم مُكَوَّنًا مِن (٤٥) صفحة، يحوي الإرشادات والحقوق والواجبات والإجراءات المختصة بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ومِن ذلك: دليل حماية حقوق العميل عند التعامل مع المحامي، ودليل أتعاب المحاماة، ودليل خطوات الأمن الإلكتروني، والسلوكيات المهنية أثناء المنازلة القضائية، ودليل الممارسات الفردية والجماعية لمهنة المحاماة، ودليل تصديق الوثائق الموقعة من المحامين، ولائحة الهبات والتبرعات، وحقوق المحامي المهنية، وحقوق المحامي في المجتمع المهني، وحقوق المحامي على العملاء، وحقوق المحامي لدى جهات التحقيق، وحقوق المحامي لدى الجهات الرسمية، وحقوق المحامي في مجلس القضاء...، وغيرها من الأدلة الاسترشادية التي بلغتْ نحو (٤٠) أربعين دليلاً.

٢) تواصل معنا:

وهو دليل صغير أصدره مركز الدراسات والبحوث لعرض جميع قنوات التواصل مع الهيئة السعودية للمحامين: كاسنابشات، ويوتيوب، وتيليجرام، وواتساب الدعم الفني، وأنستجرام، وواتساب لجنة تقدير الأتعاب، واللجان المتفرعة عنها؛ كلجان المجتمع القانوني، ومركز الدراسات والبحوث، وهيئة المحامين، وأكاديمية هيئة المحامين، وأرقام هواتف وبريد تواصل كل لجنة من اللجان السابقة.

٣)حقوق الأم في الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية:

أصدر مركز الدراسات والبحوث دليلاً صغير الحجم تحت مسمى: «حقوق الأم في الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية»، اعترافًا بفضل الأم وبيانًا لحقوقها التي كفلها لها الشرعُ والنظام السعودي، ومن ذلك: حق الأم في البر،

والنفقة، والسكن، والحج، والوصل بعد الوفاة، وطلب إذنها في السفر والعلم والتجارة، وإذنها في نكاح ابنتها، وتجريم الاعتداء عليها، وحرمة عقوقها، وحقها في الاحتفاظ بمالها، وحقها في العمل، وحقها في الإجازة أثناء الحمل والوضع...، وغير ذلك من الحقوق التي عرضها الدليل والتي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية.

٤) الدليل العلمي والمهني للتخصصات الحقوقية الإصدار الثاني:

أصدر مركز الدراسات والبحوث دليلاً علميًّا ومهنيًّا للتخصصات الحقوقية والشرعية في نحو (١٠٠) صفحة، ويتواكب صدور هذا الدليل مع سعي الهيئة الحثيث لإتاحة الفرصة لجيل الشباب لمعرفة الخيارات المتاحة لهم في الجامعات، والتخصصات المتوفرة، وطبيعة الدراسة بكل كلية ومدتها، وفروع الجامعة ونشأتها وظيفيًّا ومهنيًّا قبل الالتحاق بإحدى كليات الحقوق، تمهيدًا للاستفادة من إمكانيات الشباب وتوظيفها التوظيف السليم والعمل على تطويرها بالبرامج التأهيلية التي تتلاءم مع سوق العمل، ويتوافق إصدار هذا الدليل مع خطة الهيئة الإستراتيجية في تمكين القطاع المهني، وتعميق الخدمات القانوني، وتماشيًا مع البرامج التي تعتزم الهيئة إنفاذها لمواكبة متطلبات سوق العمل، وتعزيز الكفاءات الوطنية بالبرامج والدورات التي تعود على المجتمع المهني بالنفع والفائدة.

وقد ضم الدليل (٧) سبعة مباحث، احتوت المباحث الأربعة الأولى الدليل العلمي؛ فعرض المبحث الأول منها كليات الشريعة والأنظمة لدرجة البكالوريوس، وعرض المبحث الثاني كليات الشريعة والأنظمة لدرجة الدبلومات، وعرض المبحث الثالث كليات الشريعة والأنظمة لدرجة الماجستير، وعرض المبحث الرابع كليات الشريعة والأنظمة لدرجة الدكتوراه.

واحتوت المباحث الثلاثة الأخرى الدليل المهني؛ فعرض المبحث الخامس تصنيف الوظائف للتخصصات القانونية في القطاع الحكومي، وعرض المبحث السادس تصنيف الوظائف للتخصصات القانونية في القطاع الخاص، وعرض المبحث السابع والأخير دليل العمل في مكاتب المحاماة الدولية والمحلية.

٥) دليل تشريعات مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية:

أصدر مركز الدراسات والبحوث دليل تشريعات مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية، وهو دليلُ كبيرُ الحجم مُكَوَّن مِن (٣٠٠) صفحة، يحوي (٢٥) لائحةً، ومِن أمثلة الأدلة التي احتواها دليل التشريعات:

١- نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.
٢- تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.
٣- وثيقة المنامة لنظام القانون الموحد للمحاماة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٤- إرشادات مجلس التعاون الخليجي النموذجية للتعليم القانوني المستمر للمحامين.
٥- تعاميم وزارة العدل.
٦- الإطار العام لحوكمة الهيئة السعودية للمحامين.
٧- لائحة عضوية الهيئة.
٨- لائحة اللجنة التنفيذية.
٩- قواعد تقدير أتعاب المحامين مع عملائهم عند النزاع.
١٠- قواعد التصديق على الوثائق.
١١- لائحة المعونة القضائية.
١٢- لائحة لجان المجتمع القانوني.

٦) دليل ضريبة القيمة المضافة في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية الإصدار الثاني:

انطلاقًا مِن رؤية الهيئة التي تهدف إلى الارتقاء بالأداء المهني القانوني وتطوير قطاع ممارسات الخدمات القانونية، أعد مركز الدراسات والبحوث دليل ضريبة القيمة المضافة؛ بهدف توضيح التزامات قطاع المحاماة والاستشارات القانونية في ضريبة القيمة المضافة.

وقد جاء الدليل في نحو (٣٠) صفحة حوت (١٣) ثلاثة عشر مبحثًا، جاء الأول ليوضح المصطلحات الرئيسية المستخدمة في دليل ضريبة القيمة المضافة، وعرض الثاني لمفهوم ضريبة القيمة المضافة وتطبيقاتها وأنواعها وآلية عملها، وبَيَّنَ الثالث طبيعة المكلف الخاضع لضريبة القيمة المضافة في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وبَيَّنَ الرابع حساب الضريبة ووقت الاستحقاق والرسوم الحكومية والأتعاب المجزأة وغير المستلمة، والخدمات القانونية المجانية، وعرض الخامس البيئة المحاسبية في القطاع القانوني، وعرض السادس لأحكام السجلات الضريبية، وجاء السابع ليبين الإقرار الضريبي وتوقيت سداد الضرائب المستحقة، وتعديل قيمة التوريد وقيمة الضريبة، وتعديل الإقرار الضريبي، والموعد النهائي لتعديل الإقرار الضريبي، وأما الثامن فأشار إلى الجهات القضائية المختصة بالنظر في المنازعات الضريبية، وبين التاسع العقوبات، وبين العاشر الغرامات، وتحدث الحادي عشر عن الاستئناف، والثاني عشر عن الأحكام الانتقالية، والثالث عشر عن تجهيز المنشآت.

٧) ماذا تعرف عن الهيئة السعودية للمحامين؟

وهو دليل تعريفي بالهيئة السعودية للمحامين، عرض فيه مركز الدراسات والبحوث رؤية الهيئة ورسالتها والقيم المؤسسية التي تتبعها الهيئة في التعامل مع مجتمع المحامين، وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، وأنواع العضويات التي تقدمها الهيئة لمجتمع المحامين، وعناوين التواصل المهمة في فرعي الرياض وجدة.

كما أصدرت الهيئة مجموعة من الأدلة الاسترشادية القانونية الإلكترونية المنشورة عبر الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحامين (https://sba.gov.sa)، وقد بلغ عددُ الأدلة المنشورة على الموقع الرسمي (٧) أدلة إلكترونية، ويعرض التقرير فيما يأتي الأدلة الاسترشادية الإلكترونية التي أصدرتها الهيئة خلال العام المالي (٢٠١٩م) بشيءٍ مِن التفصيل:

٨)دليل استخراج سجل المنشأة القانونية:

وهو دليل صغير الحجم يبلغ عدد صفحاته: (٢٥) صفحة، يَعْرِض إجراءات وخطوات استخراج سجل المنشأة القانونية، وقد بدأ الدليل بشرح طرق التسجيل في الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحامين وتفعيل الحساب، وإجراءات الحصول على العضوية وأنواع العضويات التي تقدمها الهيئة لأعضائها، وحالات رفض العضوية والأسباب المتعلقة به، وطُرُق السداد المتاحة عبر الموقع، ثم تطرَّق لسجل المنشأة القانونية وطرق التسجيل فيها، وكيفية تعديل بيانات المنشأة واستخراج سجل المنشأة القانونية، وقد عرض الدليل كل هذه الخدمات بطريقة الصور والشرح المفصل، وإمعانًا في المتابعة والشفافية عرَض الدليل في النهاية وسائل الاتصال المتاحة بالهيئة لتقديم الدعم الفني عند حدوث أي خلل.

٩) كيف تصبح مؤهلاً للممارسة القانونية في بريطانيا:

وهو دليلٌ يَعْرِض الإجراءات المؤهلة للممارسة القانونيَّة في بريطانيا، والتي تكمن في التأهيل والاستعداد للاختبار ومدة البرنامج المحددة، ومزايا البرنامج التدريبي وكيفية التقديم على البرنامج والوسائل المتاحة لذلك، ومراحل الاختبار ورسومه.

١٠) كيف تصبح مؤهلاً للممارسة القانونية في أمريكا:

وهو دليلٌ يَعْرِض الإجراءات المؤهلة للممارسة القانونيَّة في أمريكا، والتي تكمن في التأهيل والاستعداد للاختبار ومدة البرنامج المحددة، ومزايا البرنامج التدريبي وكيفية التقديم على البرنامج والوسائل المتاحة لذلك، ومراحل الاختبار ورسومه.

١١) مميزات اجتياز المحامي السعودي لامتحان التأهيل المهني في بريطانيا:

وهو دليلٌ يَعْرِض مميزات اجتياز المحامي السعودي لامتحان التأهيل المهني في بريطانيا والتي تكمن في (٧) سبع مميزات، أهمها: ميزة الحصول على فرص مهنية جديدة، وتكوين ملف شخصي احترافي، والقدرة على تعزيز السمعة المهنية، والحصول على ترخيص للعمل في إنجلترا وويلز... وغيرها من المميزات التي يمكن الاطلاع عليها من خلال الدليل المنشور على الموقع الرسمي.

١٢) مزاولة مهنة المحاماة بأسلوب فردي أو مؤسسي:

وهو دليلٌ يَعْرِض أعمال مهنة المحاماة وما يناسبها من عمل فردي أو مؤسسي، ومن تلك الأعمال: الالتزام بضوابط سجل جدول قيد المحامين الممارسين، والارتباط مع بيانات مركز المعلومات الوطني، والوقاية من مخاطر عسل الأموال ومشروعية الأتعاب الناشئة عن النشاط المهني، والتوظيف والتسجيل في التأمينات الاجتماعية، واستقدام العمالة الوافدة، وفتح حسابات بنكية لنشاط المحاماة والاستشارات القانونية...، وغيرها من الأعمال التي بلغت (٢١) عملاً من أعمال مهنة المحاماة.

١٣) توزيع المحامين على عدد السكان في المملكة العربية السعودية:

وهو دليلٌ يَعْرِض توزيع المحامين على عدد السكان في المملكة العربية السعودية، وقد احتوى الدليل إحصاءً بعدد السكان في كل منطقة من مناطق المملكة، وقد مثلتْ منطقة مكة المكرمة أعلى منطقة مِن حيث عدد السكان فبلغتْ: (٨,٥٥٧,٧٦٦)، وفي المرتبة الثانية جاءت منطقة الرياض حيث بلغ عدد السكان: (٨,٢١٦,٢٨٤)، في حين جاءت الباحة بعدد سكان بلغ: (٤٧٦,١٧٢)، والحدود الشمالية بعدد سكان: (٣٦٥,٢٣١) في المرتبة الأخيرة، كما حوى الدليل إحصاءً بعدد المحامين في كل منطقة، فجاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى بعدد: (٣,٠٧٨) محاميًا، تليها منطقة مكة المكرمة بعدد: (١,٦٠٤) محامين، في حين جاءتْ منطقة الحدود الشمالية بعدد: (١٨) محاميًا في المرتبة الأخيرة، وجاءت منطقة نجران في المرتبة الأخيرة بعدد: (١١) محاميًا.

١٤) تصنيف أفضل الجامعات في تخصص القانون ٢٠١٨ - ٢٠١٩م:

وهو دليلٌ يَعْرِض تصنيف أفضل الجامعات في تخصص الجامعات، وقد صنفت الجامعات قسمين: الأول: تصنيف شنغهاي، والثاني: تصنيف تايمز، أما تصنيف شنغهاي فضَمَّ (٢٠) جامعة، بدءًا بجامعة هارفارد وجامعة بيل وجامعة كولومبيا، وانتهاءً بجامعة جورج ماسون، وجامعة ولاية فلوريدا، وجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وأما تصنيف تايمز فضَمَّ (٢٠) جامعة، بدءًا بجامعة ستانفورد وجامعة ديوك الأمريكية وجامعة كامبريدج، وانتهاء بجامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس، وجامعة كولومبيا البريطانية وجامعة واشنطن.

- المصنفات القانونية المطبوعة:

صدر عن مركز الدراسات والبحوث مجموعة من الكتب القانونية التي تهدف إلى خدمة قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وقد بلغ عددها: (٦) مصنفات، وقد تنوعت تلك المصنفات ما بين: كتب، وتقارير، ومجلات، وقد حرَصَتْ الهيئة في مصنفاتها على تقديم أفضل الممارسات والتجارب الدولية الحديثة في مجال قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ويعرض التقرير فيما يأتي المصنفات القانونية الصادرة عن الهيئة خلال العام المالي (٢٠١٩م) بشيءٍ مِن التفصيل:

- أما الكتب القانونية فقد صدر عن مركز الدراسات والبحوث (٣) ثلاثة كتب هي:

١) قاموس الحوكمة:

وهو أول قاموس للحوكمة في الوطن العربي يَجْمَع معظم المصطلحات المهمة المتخصصة ذات العلاقة بالحوكمة، وقد جمعه مؤلفه (أ. لؤي خالد موسى) مِن نحو (٨٠) مرجعًا دوليًّا ومحليًّا معتمدًا، بمراجعة (٢٥) خمسة وعشرين عضوًا من أعضاء المركز السعودي للحوكمة.

وقد تكوَّن القاموس من (١٦٦) صفحة احتوتْ تعريفات مفردات ومبادئ الحوكمة؛ لما لها مِن أهمية بالغة لجميع الشركات؛ لتأثيرها الإيجابي البالغ على اقتصاديات الدول وتنميتها وخلق مناخ عادل وجاذب للاستثمار، ولتلك الأهمية احْتَضَنَهُ مركز الدراسات والبحوث ورعاه إصدارًا وطباعةً توزيعًا ونشرًا في إطار التعاون بين الهيئة والمركز السعودي للحوكمة.

٢) كيف تصبح محاميًا ناجحًا؟:

وهو كتاب يضم بين دفتيه خلاصة تجارب المحامي الدكتور/ (يوسف بن عبد اللطيف الجبر) في مهنة المحاماة، وأصل هذا الكتاب نُتَف من التغريدات التي كان ينشرها المؤلف في فضاء التواصل الاجتماعي كلَّ مساءٍ، ولَمَّا سَمَح الوقت لَمْلَمَ شَمْلَها، وجمع شَوارِدَها؛ فكان هذا المطبوعُ المختَصَرُ المسمى: كيف تصبح محاميًا ناجحًا؟ ليرشد به جيل المستقبل إلى أسرار النجاح في هذه المهنة العظيمة.

وقد تكوَّن الكتاب مِن (٢٨٤) صفحة، تضمنتْ إضاءاتٍ ونصائحَ ووصفًا لطريق النجاح في مهنة المحاماة، والصعوبات التي تُجابه المحامين ونصائح لتجاوزها، كما تضمنت المهارات الواجب توافرها في المحامي وكيفية تنميتها، ولأهمية الكتاب لجيل المستقبل مِن المحامين تولَّى مركز الدراسات والبحوث إصدار الكتاب وطباعته ونشره وتوزيعه، ليكونَ نبراسًا لكل مسترشد في تلك المهنة العظيمة.

٣) محامي الغد:

أصدر مركز الدراسات والبحوث ترجمة عربية لكتاب: **(Tomorrow›s lawyers)** لمؤلفه/ (ريتشارد سسكيند)، وذلك في إطار التعاون بين الهيئة السعودية للمحامين ومطبعة جامعة أكسفورد، وقد قصد المؤلف مِن الكتاب أن يضع بين يدي محامي الغد والمعلِّمين القانونيين القضايا المُلحَّة التي تواجه مهنة المحاماة والنظام القضائي في الوقت الحالي، والتشجيع على إجراء مناقشة واسعة النطاق للعوامل المؤثرة وأثرها المحتمل، وقد تناول الكتاب عددًا من القضايا المهمة مثل: التغييرات الجذرية في السوق القانونية، ومستقبل شركات المحاماة، والآفاق الوظيفية أمام المحامين الشباب، وغيرها مِن الموضوعات الجديرة بالقراءة، ولأهمية الكتاب لقطاع الخدمات القانونية والمحامين آثرتْ هيئةُ المحامين مُتمثلةً في مركز الدراسات والبحوث ترجمة الكتاب وطباعته ونشره وتوزيعه، للاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب الدولية الحديثة، وليُمثل مواكبةً للتطوُّر القانوني.

أما المجلات فقد أصدر مركز الدراسات والبحوث مجلتين هما:

٤) مجلة حقيبة المحامي:

تُعَدُّ مجلة حقيبة المحامي أول نشرةٍ مهنية باللغة العربية في الشرق الأوسط تُعنَى بالمقالات ذات العلاقة بالممارسة القانونية، وتزود الممارس القانوني بالعتاد المعرفي، وذلك بالتعاون مع عددٍ مِن كبار دور النشر القانونية الدولية، وقد أصدر مركز الدراسات والبحوث خلال العام المالي (٢٠١٩ م) ثلاثة أعداد هي: العدد الأول، والعدد الثاني، والعدد الثالث.

وقد تبنى العدد الأول من حقيبة المحامي شعار: «مستقبل مهنة المحاماة وتحديات هيئة المحامين»، وكانت شخصية العدد سعادة الأستاذ/ (عبد الله الفلاج)، وتضمن العدد كلمة للأمين العام عرض فيها مميزات العدد الأول وحصاد العام المالي (٢٠١٨ م)، ومقابلة مع سعادة الأستاذ/ (عبد الله الفلاج) ناقش مِن خلالها التحديات التي تواجه هيئة المحامين ودور الهيئة في إرساء كيان يجمع أصحاب المهنة الواحدة لرفع مستوى مهنة المحاماة، كما تضمَّن عددًا مِن الموضوعات القانونية المهمة مثل: تاريخ مهنة المحاماة، وشركات المحاماة والتحديات التي تجابهها، وتقرير المخاطر المهنية لهيئة المستشارين البريطانية، ومدونة السلوك المهني لجمعية المحامين الأمريكية، كما حوى العدد بعضًا من المقالات الأجنبية المترجمة والتي تمثل مواكبة للتطور القانوني، واختتم العدد بأبرز المنشورات القانونية الجديدة خلال عام (٢٠١٨ م).

أما العدد الثاني فحمل شعار: «الاعتماد المهني علامة فارقة في التأهيل المهني»، وكانتْ شخصية العدد سعادة الأستاذ/ (بكر بن عبد اللطيف الهبوب) الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين، وتضمن العدد بعضاً مِن الموضوعات القانونية المهمة؛ مثل: استشراف المحامي السعودي (٢٠٣٠)، والصياغة التشريعية، وأهمية نشر الثقافة القانونية في المجتمع، وأهمية تسويق الخدمات القانونية، ونظام الإفلاس ودور المحامي في تطبيقه، وإستراتيجية تطوير صناعة المحاماة العربية، كما حوى العدد بعضًا من المقالات الأجنبية المترجمة والممارسات والتجارب الدولية التي تمثل مواكبة للتطور القانوني.

وأما العدد الثالث فكانت شخصيته أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين مجتمعين، وتضمن العدد بعض الأفكار والمقالات المهمة التي شغلت بال كثيرٍ من المحامين والقانونيين، ومن ذلك: معايير تقدير أتعاب المحامين، وأسباب تفاوُت الأتعاب بين مكاتب المحاماة وبعضها، وأهم المعايير المؤثرة في تحديد الأتعاب، كما ناقش العلاقة بين القضاة والمحامين في خدمة البيئة العَدْليَّة، ودور الثقة بينهما في نجاح المنظومة العدلية، كما عرض العدد لموضوع الملكية الفكرية، وناقش هدف إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وتعريفها وتصنيفاتها وأنواعها الثلاثة: (حقوق المؤلف، براءات الاختراع، العلامات التجارية)، وناقش صلاحية التأهيل الأكاديمي الذي يحمله القانوني، كما عرض العدد بعضًا مِن الممارسات والتجارب الدولية التي تمثل مواكبة للتطور القانوني.

٥) مجلة فقه القضاء والقانون:

هي مجلة دورية علمية محكمة تتناول نشر أبحاث ودراسات متخصصة مُتَعَدة من جهات علمية، تعنى بشؤون القضاء والقانون، وتصدر عن مركز الدراسات والبحوث الذراع المتخصص لتقديم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها، وتعتبر المجلة إحدى المنصات العلمية التي يستخدمها الباحثون لنشر آخر ما توصلوا له من نتائج، وتهدف المجلة إلى نشر دراسات الفقه الإسلامي، والدراسات القانونية المتخصصة، والإسهام في تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء. كما تعمل على إثراء المكتبة العدلية بالدراسات والبحوث التي تعين الممارس القانوني في أداء عمله، وتوسيع مَداركه، وزيادة حصيلته العلمية.

وقد أصدر مركز الدراسات والبحوث خلال العام المالي (٢٠١٩ م) العدد الأول من «مجلة فقه القضاء والقانون»، وقد تناول العدد نشر ثلاثة أبحاث حديثة هي:

البحث الأول: «المسؤولية الجنائية عن انتحال صفة المحامي: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الإماراتي»؛

للباحثة/ نور بنت عبد اللطيف بن أحمد العريج.

البحث الثاني: «حق المحامي في حجز الأوراق لحين استيفاء الأتعاب القانونية في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالقانون الأردني»؛ للباحثة/ جوهرة بنت سعيد بن محمد الغامدي.

البحث الثالث: «أحكام تصرفات الوكيل بعد انقضاء الوكالة»؛ للباحثة/ فهد بن جهجاه الطيار.

وقد ذُيلت الأبحاث الثلاثة بخلاصة لكل منها عرضت نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها، وقائمة بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية والإلكترونية، وفهرس عرض محتويات الدراسة وعناصرها.

أما التقارير الإجمالية الصادرة عن الهيئة فكانت تقريرًا واحدًا، وهو التقرير السنوي لعام (٢٠١٨ م):

٦) التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م:

أصدر مركز الدراسات والبحوث التقرير السنوي للعام المالي (٢٠١٨ م) تحت شعار: (عام مزدهر وعطاء مستمر)، وقد عرَض التقرير إنجازات الهيئة على مستوى القطاع القانوني طوال العام.

وقد حوى التقرير تمهيدًا وأربعة فصول، أما التمهيد فعرض مِن خلاله هوية الهيئة السعودية للمحامين، ورؤيتها ورسالتها، وقيمها المؤسسية، والكيانات الإدارية المسؤولة عن حوكمة القرارات، وأعضاء مجلس الإدارة واجتماعاتهم الدورية، وموجزًا إحصائيًّا لأداء العام المالي (٢٠١٨ م) على مستوى قطاع الخدمات القانونية.

وأما الفصول الأربعة؛ فعرض الفصل الأول: أعمال الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٨ م) والتشريعات والسياسات والوثائق الإدارية والترتيبات الإدارية والتطوير المؤسسي، وعرض الفصل الثاني: منظومة الهيئة السعودية للمحامين والكيانات التي تتفرع عن الهيئة واللجان المنبثقة منها؛ كأكاديمية الهيئة، ولجان المجتمع القانوني، ومركز الدراسات والبحوث، وجمعية هيئة المحامين للعون الحقوقي، ومركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية، وعرض في كل كيانٍ مِن هذه الكيانات إنجازاتها مُفَصَّلة بالإحصائيات، وعرض الفصل الثالث: إنجازات الخطة الخمسية خلال العام المالي (٢٠١٨ م)، وعرض الفصل الرابع: البيانات والتقارير المالية، وموارد الهيئة المالية، وتقرير المخاطر المالية، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وقوائم الهيئة المالية.

ثانيًا: إصدارات رعتها الهيئة:

إن الرسالة التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها هي: «بناء مجتمع مهني قادر على تقديم خدمات قانونية احترافية للجمهور؛ لتحقيق العدالة وبناء وتنمية الوطن»، ولا يَتَأَتَّى لها تحقيق ذلك إلا بتقديم كلِّ ما يهم المجتمعَ عامَّة، وجمهور المحامين خاصَّة، ومِن تلك الخدمات توفير المصادر العلمية القانونية، ومن ثَمَّ ارتأى مركز الدراسات والبحوث رعاية مجموعة مِن المؤلفات القانونية وتوفيرها للجمهور مِن خلال منصة النشر والتوزيع عبر الموقع الرسمي للهيئة، وفي مقر الهيئة نفسه، وقد بلغ عددُ الإصدارات التي رعتها الهيئة: (٢٣) إصدارًا، ويَعْرِض التقريرُ فيما يأتي الإصدارات التي رعاها مركز الدراسات والبحوث بأسمائها وأسماء مُؤَلِّفِيها:

م	الكتاب	المؤلف
١	إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية	د. إبراهيم الموجان
٢	شرح النظام الجزائي لجرائم الرشوة والتزوير والتزييف	د. إبراهيم الموجان
٣	شرح نظام التنفيذ	د. إبراهيم الموجان
٤	شرح نظام المرافعات الشرعية	د. إبراهيم الموجان
٥	شرح نظام المرافعات أمام ديوان المظالم	د. إبراهيم الموجان
٦	تقييد السلطة القضائية في الاختصاص والحكم الواجب التطبيق	د. محمد المرزوقي
٧	الزاد المقنع في المصطلحات الدستورية ومن منظور الفقه الإسلامي	د. محمد المرزوقي
٨	السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية	د. محمد المرزوقي
٩	المسؤولية التقصيرية من منظور الفقه الإسلامي	د. محمد المرزوقي
١٠	الوجيز المرشد إلى الصياغة القانونية	د. محمد المرزوقي
١١	شرح قانون الإجراءات الجنائية	د. محمود حسني
١٢	شرح قانون العقوبات القسم العام	د. محمود حسني
١٣	شرح قانون العقوبات القسم الخاص	د. محمود حسني
١٤	حماية الطفل في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية	د. نواف بن دخيل الله
١٥	شرح نظام غسل الأموال	د. ياسر العقيلي
١٦	مجموعة الأحكام الإدارية	ديوان المظالم
١٧	الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون	عبد الفتاح الصيفي
١٨	التدريب القانوني والمهارات القانونية والعيادة وكفالة الحق في التقاضي	فايز محمد
١٩	طريقك الى العمل الدبلوماسي	فيصل الخريجي
٢٠	فن المحاماة وروائع المرافعة	هلال يوسف
٢١	المحاماة علم وفن	هلال يوسف
٢٢	المبادئ والقرارات	وزارة العدل
٢٣	مجموعة الأحكام القضائية	وزارة العدل

ثامنًا: فعاليات وسائل التواصل

عملتْ وَحْدَةُ الاتصال المؤسَّسي والعناية بالعملاء بالأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي (٢٠١٩ م) على التواصُل الفَعَّال مع الجمهور عبرَ وسائل التواصل، وذلك مِن خلال قنوات التواصل المتاحة، والتي تتنوَّع ما بين اتصالات هاتفية ورسائل نصية، ورسائل عبر البريد الإلكتروني، وحسابات وسائل التواصُل الاجتماعي، وفيما يلي نعرض إحصائيات وسائل التواصل مع الهيئة السعودية للمحامين.

١- الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية:

تُتيح الهيئة في مَقَرَّيْها بالرياض وفرع جدَّة وسيلةَ الاتصال الهاتفي عبر رقم الهاتف (٠١١٢٤٠٣٣٣٣) بمقر الرياض، ورقم: (٠٥٦٦٠٩٣٧٦٧) بفرع جدة، وذلك للإجابة عن جميع استفسارات الجمهور، والذين يتنوَّعون ما بين قانونيين ومستفيدين غير قانونيين، ويُقدَّر عدد الاتصالات الواردة خلال العام المالي (٢٠١٩م) بـ: (١٠٥٥) مكالمة هاتفية.

كما فَعَّلتْ وَحْدة الاتصال المؤسسي والعناية بالعملاء خدمة الرسائل النصية لإرسال الإشعارات الإعلانية المختصة بفعاليات الأمانة العامة للجمهور، وقد تنوعت تلك الفعاليات ما بين لقاءات ودورات وورش عمل ومحاضرات.

٢- البريد الإلكتروني:

أتاحت الهيئة بريدًا إلكترونيًّا عامًّا للتواصل مع الجمهور، وتلبية رغباتهم، والإجابة عن استفساراتهم، وذلك عبرَ البريد الإلكتروني:(Contact@sba.gov.sa)،

وقد تنوعت الاستفسارات الواردة عبر البريد الإلكتروني ما بين استفسارات تختص بمهنة المحاماة، واستفسارات تختص بالدورات التدريبية والبرامج التعريفية، والعضويات سواء التجديد أو الترخيص، واستفسارات قانونية عامة، وغيرها من الرسائل المتنوعة، ويُقدَّر عدد الرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني خلال العام المالي (٢٠١٩م) بـ: (٤٥٢٠) بريدًا إلكترونيًّا.

كما أتاحت الهيئة بريدًا إلكترونيًّا آخر وهو: (support@sba.gov.sa)، لتقديم الدعم الفني للمشكلات التي تُواجه العملاء عند الدخول إلى البوابة الرئيسة لموقع الهيئة الرسمي:(https://sba.gov.sa).

كذلك أتاحتْ الهيئة بريدًا إلكترونيًّا ثالثًا يختص بلجنة تقدير الأتعاب، ومتابعة حالات قضايا تقدير الأتعاب المرسلة من المحكمة عبر البريد: secretariat@sba.gov.sa

٣- حسابات وسائل التواصُل الاجتماعي:

تنوَّعَتْ حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ما بين: (تويتر) و(واتساب) و(لينكد ان) و(تليجرام) و(سنابشات) و(إنستجرام) و(يوتيوب).

- التواصل الاجتماعي عبر(تويتر):

للهيئة السعودية للمحامين حسابان عبر موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، الأول: حساب هيئة المحامين (@SABAssociation)، وهو الحساب الرسمي للهيئة السعودية للمحامين والمصدر الأول لأخبار الهيئة، كما يهتم بنشر أخبار الدورات التدريبية، وورش العمل، وغيرها من الفعاليات التي تعقدها الهيئة، ويقدر عدد متابعي هذا الحساب بـ(٧٦,٠٠٠) ألف متابعٍ، وبلغ عدد ظهور التغريدات المنشورة (٧,٦) ملايين ظهور للتغريدات.

والثاني: حساب هيئة المحامين تواصل (@contact_sba)، وهو حساب تفاعلي للتواصل مع الجمهور فيما يتعلق باستفساراتهم، ويقدر عدد متابعي هذا الحساب بـ(٢٠,٩٠٠) ألف متابعٍ.

- التواصل الاجتماعي عبر (تليجرام):

تليجرام الهيئة: قناة إخبارية لنشر أخبار الهيئة وإعلاناتها، مِن خلال اسم قناة الهيئة: (SaudiBarAssociation)، وقد شهدت القناة خلال العام المالي (٢٠١٩) عددًا من الفعاليات والتقارير الإخبارية والإعلانية.

- التواصل الاجتماعي عبر (واتساب الأعمال):

أتاحت الهيئةُ رقمينِ لخدمة واتساب الأعمال:

١- **واتساب الدعم الفني:** ويختص بتقديم الدعم الفني للمشكلات التي تواجه العملاء عند الدخول إلى البوابة الرئيسة لموقع الهيئة الرسمي (https://sba.gov.sa) عبر رقم الهاتف: (٠١١٢٤٠٣٣٣٣).

٢- **واتساب لجنة تقدير الأتعاب:** ويختص بالاستفسار عن قضايا تقدير الأتعاب المرسلة من المحكمة ومتابعة حالاتها عبر رقم الهاتف: (٠١١٢٤٠٣٣٧٧).

- التواصل الاجتماعي عبر (سنابشات):

سنابشات الهيئة: منصة تفاعلية لنقل فعاليات الهيئة ودوراتها، وأبرز الأحداث الحية من خلال المعرف التالي: (SBASSOCIATION)، وقد شهدت المنصة خلال العام المالي (٢٠١٩) عددًا من الفعاليات والدورات والأحداث الحية.

- التواصل الاجتماعي عبر (إنستجرام):

إنستجرام الهيئة: منصة تفاعلية لنشر صُوَر الفعاليات والمشاركات واللقاءات التي تُقيمها الهيئة من خلال المعرف التالي: (SBASSOCIATION)، وقد شهدت المنصة خلال العام المالي (٢٠١٩) عددًا من الفعاليات والمشاركات واللقاءات التي أقامتها الهيئة.

- التواصل الاجتماعي عبر (يوتيوب):

يوتيوب الهيئة: قناة تُنْشَر مِن خلالها اللقاءاتُ الدَّوريَّة، والدورات التدريبية، وورَش العمل، وجميع أعمال الهيئة المصورة بالفيديو مِن خلال اسم القناة: (Saudi Bar Association)، وقد شهدت القناة خلال العام المالي (٢٠١٩) عددًا مِن اللقاءات المصورة الدَّوريَّة، والدورات التدريبية، وورَش العمل.

الفصل الثالث

مبادرات إستراتيجية الخطة الخمسية

(٢٠١٦ - ٢٠٢٠)

- مُلخَّص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة.
- إنجاز الأهداف الإستراتيجية:
- الهدف الإستراتيجي الأول.
- الهدف الإستراتيجي الثاني.
- الهدف الإستراتيجي الثالث.
- الهدف الإستراتيجي الرابع.

مبادرات إستراتيجية الخطة الخمسية (2016- 2020)

• **مُلخَّص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة:**

شهد العام المالي ٢٠١٨ م مبادراتٍ استهدفتْ تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية؛ تحقيقًا لرؤية الهيئة المتمثلة في الارتقاء بقطاع الممارسة المهنية القانونية في المملكة؛ ليكون قطاعًا رائدًا يسهم في خدمة العدالة في المجتمع.

وتستهدف إستراتيجية الهيئة الخمسية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) وخطة عملها توجهات إستراتيجية ومبادرات تعمل على تحقيق تلك الرؤية.

وبالرغم مِن أن الإطار الزمني لتنفيذ الخطة الإستراتيجية هو خمسة أعوام مالية (٢٠١٦م - ٢٠٢٠م)، فإنَّ بعض المبادرات قد نُفِّذَتْ بالكامل، وبعضها في طَوْر الاستكمال والتنفيذ، والبعض الآخر لم يُنَفَّذْ حتى الآن، وتبلغ نسبة الإنجاز المفترض لكل عنصر إحراز: (٢٠ ٪) سنويًّا؛ بحيث يكتمل إنجاز الخطة خلال الإطار الزمني المحدد لها في ٢٠٢٠ بإذن الله تعالى.

والجديرُ بالذكر أن سرعة أو تباطؤ الإنجاز تعود لأسباب مختلفة، يتعلق جزء منها بالتمويل واستدامة التدفقات المالية، والجزء الآخر يتعلق بأطراف آخرين كالجهات الحكومية أو منفذي الخدمات، كما أن نقص المعلومات في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية تسبب في تأخير تنفيذ بعض المبادرات، علاوة على بعض التحديات التشريعية التي تتطلب وقتًا لمناقشتها وتعديلها.

ويوضح الآتي إجمالي إنجاز الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الإستراتيجي الأول: تعميق قطاع تقديم الخدمات القانونية، وزيادة القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات القانونية:

يشتمل هذا الهدف على (١٠) توجهات إستراتيجية، وعلى (٥٨) مبادرة تنفيذية، ونسبة الإنجاز الإجمالي لها تبلغ: (٧١٪) من تلك التوجهات، وقد بلغت نسبة التقدم بنهاية عام (٢٠١٨) لهذا الهدف (١١٪) من نسبة الإنجاز الافتراضي المتوقع في نهاية العام.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تنظيم قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتطوير معايير ممارسة المهنة:

تركز الجهود على تطوير معايير ممارسة المهنة، ويشتمل على (٨) توجهات إستراتيجية، وعلى (٦٦) مبادرة تنفيذية، وتبلغ نسبة الإنجاز الإجمالي لها: (٦٦ ٪) من إجمالي تلك التوجهات، وبذلك يصبح الإنجاز لهذا الهدف متقدمًا بنسبة (٦٪) عن نسبة الإنجاز الافتراضي السنوي للخطة الخمسية.

الهدف الإستراتيجي الثالث: حماية قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوفير الحماية للمهنة والمهنيين:

يشتمل الهدف الثالث على (٨) توجهات إستراتيجية، وعلى (٤٢) مبادرة تنفيذية، وتبلغ نسبة الإنجاز الإجمالي لها: (٦٦ ٪) من تلك التوجهات، وبمقارنة هذه النسبة بالنسبة الافتراضية للإنجاز السنوي يظهر تقدُّم بنسبة: (٦٪) عن الخطة الإستراتيجية.

الهدف الإستراتيجي الرابع: توازن قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوازن قطاع تقديم الخدمات القانونية مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة:

يشتمل الهدف الرابع على (٨) توجهات إستراتيجية، وعلى (٣٦) مبادرة تنفيذية، وتبلغ نسبة الإنجاز فيه: (٨٦ ٪) من تلك التوجهات، بما يدل على تقدم بنسبة (٢٦٪) على نسبة الإنجاز السنوي الافتراضي للخطة الإستراتيجية.

وبإلقاء نظرة على المبادرات التنفيذية والتوجُّهات الإستراتيجية التي نفذت خلال العام المالي (٢٠١٨) وأثرها على تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية يظهر جليًّا أنها تعمل على بناء وترسيخ البنية التحتية للقطاع وخدمة أصحاب المصالح فيه على النحو الآتي:

١- اكتمال البيئة المؤسسية للهيئة:

تمكَّنت الهيئة بحمد الله بنهاية العام المالي ٢٠١٨م مِن إرساء قواعد العضوية، والإجراءات الإلكترونية اللازمة لتسهيل الاشتراكات وتسجيل البيانات واستحداث نظام مدفوعات متكامل، كما عنيت الهيئة بتأسيس قطاع تنفيذي (الأمانة العامة) قادر على التواصل مع الجمهور المستفيد عبر وسائل اتصال متعددة، وتجهيز المرافق اللازمة لعقد ورش العمل والندوات، وتقديم الخدمات المساندة للمحامين من خلال برنامج المزايا الشاملة الذي يوفر مجموعةً واسعة للمنتجات والخدمات التي تهم الأعضاء.

٢- العناية بحديثي التخرج القادمين للمهنة:

عملت الهيئة على توثيق الروابط مع القطاع العلمي ذي الصلة بالتخصص العدلي؛ سواء كانت الجامعات أو الجهات الحكومية، وذلك للعمل سويّاعلى رؤية وطنية لتنظيم القطاع وتوحيد الجهود. كما كرّست الهيئة جهودها للتنسيق المباشر مع وزارة العدل وتطوير آليات الترخيص للمستجدين والمتدربين، ووضع الضوابط والمعايير المهنية. وتشجيع الطلبة على التحصيل العلمي القانوني من خلال مبادرة جائزة التفوق العلمي القانوني.

٣- توفير معلومات عن قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

وذلك ببناء قاعدة معلومات شمولية، ونشر الإحصائيات والتفاصيل التي تُهم الجمهور ربعيًّا وسنويًّا، والعمل مع الجهات الرسمية لتبادل وربط البينات والمعلومات وتوحيد مسمى القطاع ضمن التصنيفات الاقتصادية المحلية المتوافقة مع التصنيف الدولي للأنشطة، وما يزال القطاعُ بحاجةٍ إلى مزيد مِن الدراسات والمعطيات التي من شأنها تقديم خدمة أفضل ومباشرة للمستفيد، وكذلك العمل على توفير جميع التشريعات ذات العلاقة بمهنة المحاماة ونشرها على موقع الهيئة الإلكتروني.

٤- وضع المعايير المهنية:

كرَّست الهيئة جهودها للحصول على رؤية مهنية وطنية مِن خلال عملها مع شركائها المحليين والدوليين لبناء قاعدة معرفية؛ سواء كان ذلك عبر التأهيل الأولي للمهنة، أو عبر التعليم المستمر، مما تَطلَّب مخاطبة جميع الجهات المعنية للتوصل إلى رؤية مشتركة والعمل على تنفيذها، ومن أبرز الأنشطة: برنامج الزمالة القانونية، وبرنامج المهارات القضائية والقانونية للوفاء بمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس، وبرنامج التعليم المستمر، وبرامج الإعداد القانوني المتخصص، ومبادرة الابتعاث القانوني، ومن جهة أخرى العمل على استكمال السياسات واللوائح التي تكمل تشريعات المهنة.

٥- تسهيل بيئة ممارسة مهنة المحاماة:

وذلك عبر مبادرات منبثقة من سجل المنشأة القانونية الذي يربط أعمال المحامي برقم مرجعي يسهل له ممارسة أعماله لدى الجهات الرسمية، ويرفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتشريعات ذات الصلة بممارسة الأعمال، وتتطلع الهيئة أن تكون المبادرات التنفيذية والتوجهات الإستراتيجية المزمع تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٨م ذات أثر ملموس على ما يلي:

- تحسين بيئة العمل في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- تفعيل مبادرات وتوجهات مجلس توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- رفع مستوى المشاركة بين المستفيدين في القطاع.
- تحسين وتنظيم قطاع التدريب القانوني.
- إصدار الأدلة الاسترشادية والمطبوعات التي تهم القطاع.
- زيادة عدد اللقاءات المهنية والدورات وورش العمل.
- ترسيخ أواصر التعاون مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع محليًّا ودوليًّا.

التقرير السنوي

عام البناء والنماء

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

الفصل الرابع

البيانات والتقارير المالية

- موارد الهيئة المالية.
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذية.
- تقرير المخاطر.
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي.
- القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين.

موارد الهيئة المالية

تتكون موارد الهيئة المالية وفقا للمادة 17 من تنظيمها من الآتي:

١. رسوم العضوية والمقابل المالي لما تقدمه من خدمات.

٢. الإعانات الحكومية إن وجدت.

٣. الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس الإدارة.

٤. عوائد استثمار أموالها.

٥. الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

الرسم البياني أدناه يوضح أن ٥٦٪ من موارد الهيئة يعتمد على رسوم اشتراكات العضوية، وأسهمت إيرادات تقارير الخبرة التي تصدرها الهيئة في القضايا التي تحال لها ٢٥٪ من مصادر التمويل.

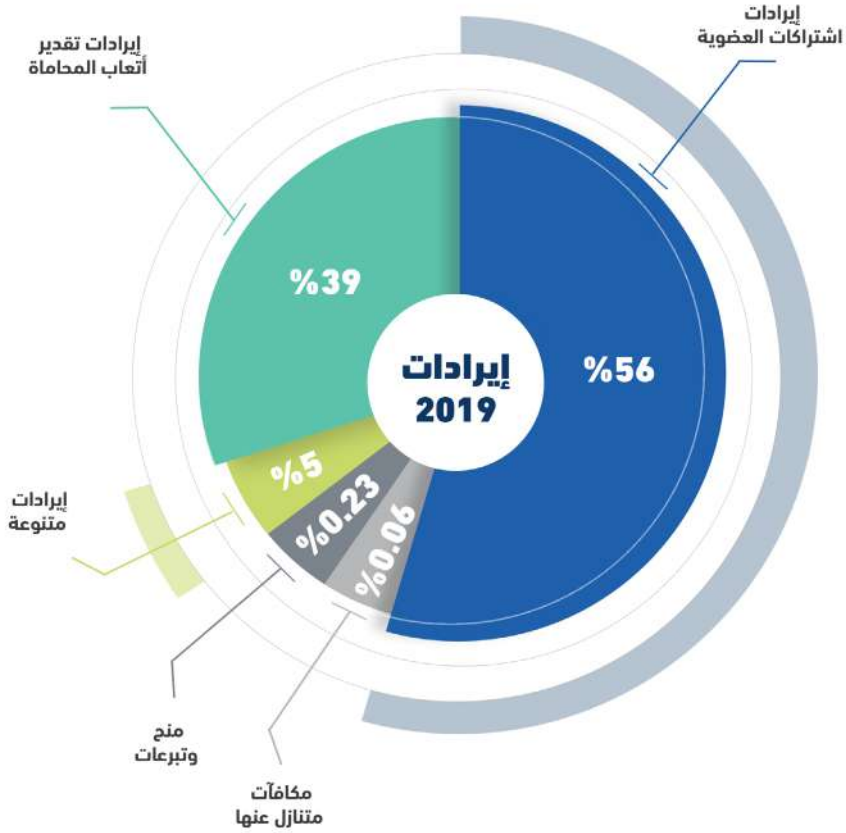

وخلال العام المالي ٢٠٢٠م، فإن موارد الهيئة المالية ستواجه تحديًا جديًّا في حال لم ترتفع إيرادات اشتراكات العضوية في مقابل عدم وجود ضمانات لوجود إعانة حكومية، وهذا من شأنه أن يتسبب في تأخير عدد من المبادرات الإستراتيجية وتخفيض الموازنة التي تتناسب مع تنفيذ أهداف الهيئة ومبادرتها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المسمى	الصفة	١٤٤٠/٠٩/٠٣هـ ٢٠١٩/٠٥/٠٨م	بالتمرير	١٤٤١/٠٤/١٩هـ ٢٠١٩/١٢/١٦م	المكافأة
معالي الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني	رئيس مجلس الإدارة	وزير العدل	☑	☑	☑	٤...
فضيلة الشيخ/ عبدالإله بن إبراهيم السليمان	عضو	ممثل ديوان المظالم	لم يحضر	☑	☑	٢...
فضيلة الشيخ/ أحمد بن سلطان شير	عضو	ممثل وزارة العدل	لم يحضر	☑	☑	٢...
سعادة الأستاذ/ أحمد بن عبدالرحمن اليحيا	عضو	ممثل وزارة الداخلية	☑	☑	لم يحضر	٢...
سعادة الدكتور/ محمد بن حميد المزمومي	عضو	ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات القانونية	☑	☑	☑	٤...
سعادة الدكتور/ محمد بن عبدالله الشبرمي	عضو	ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات الشرعية	☑	☑	☑	٤...
سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني	عضو	محامٍ ممارس	☑	☑	☑	٤...
سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى	عضو	محامٍ ممارس	☑	☑	☑	٤...
سعادة الدكتور/ علاء بن عبدالحميد ناجي	عضو	محامٍ ممارس	☑	☑	☑	٤...
سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه	عضو	محامٍ ممارس	☑	☑	☑	٤...
سعادة الدكتور/ أسامة بن سعيد القحطاني	عضو	محامٍ ممارس	☑	☑	☑	٤...
سعادة الأستاذ/ بكر بن عبداللطيف الهبوب	عضو	الأمين العام السابق	☑	☑	لم يحضر	-

مكافآت أعضاء اللجنة التنفيذية

الاسم	٢٠١٩/٠١	٢٠١٩/٠٢	٢٠١٩/٠٣	٢٠١٩/٠٤	٢٠١٩/٠٥	٢٠١٩/٠٦	٢٠١٩/٠٧	٢٠١٩/٠٨	٢٠١٩/٠٩	٢٠١٩/١٠	المكافأة
سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	-
سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	-
سعادة الدكتور/ علاء بن عبدالحميد ناجي	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	-
سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	-
سعادة الدكتور/ أسامة بن سعيد القحطاني	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑	-

التقرير السنوي

عام البناء والنماء

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

تقرير المخاطر الرئيسية

سياسة تقييم المخاطر الرئيسية

مصفوفة معدل المخاطر

الاحتمال \ الشدة (مدى التأثير)	غير ملموسة(١)	صغرى (٢)	متوسطة (٣)	كبرى (٤)	كارثية (٥)
ضعيف جدًا (١)	١	٢	٣	٦	٧
ضعيف (٢)	٤	٨	٩	١٢	١٣
متوسط (٣)	٥	١٤	١٥	١٦	٢٠
كبير (٤)	١٠	١٧	١٨	٢١	٢٢
كبير جدًا (٥)	١١	١٩	٢٣	٢٤	٢٥

٢٥-٢٠	مخاطر بليغة	عالية للغاية بشكل غير مقبول مخاوف جدية باستمرار النشاط في ظل الظروف السائدة
١٩-١٢	مخاطر كبرى	عالية بشكل غير مقبول يجب إجراء تعديل مسار النشاط ليتضمن خططًا وإجراءات علاجية وأن يكون خاضعا للتقييم.
١١-٦	مخاطر متوسطة	مقبولة لكن يجب إدارتها بحيث تبقى في أدنى مستوى عملي منطقي يمكن البدء في النشاط بشرط الإدارة و/أو التعديل
٥-١	مخاطر منخفضة	مقبولة دون الحاجة لاتخاذ إجراء آخر لا يتطلب اتخاذ إجراء ما لم يكن تصعيد المخاطر ممكناً

التصنيف الهرمي للتحكم: المستوى المحدد للتحكم و يمكن أن يكون خليطا من التصنيفات الهرمية من أجل ضمان تعرض الجهة لأدنى حد من المخاطر.

التخلص: التخلص من الخطر.

الاستبدال: توفير بديل قادر على أداء المهنة نفسها وبشكل أكثر أمانًا

الضوابط الإدارية: وضع سياسات و إجراءات و ممارسات و إرشادات بالتشاور مع المعنيين من أجل تخفيف حدة المخاطر وتوفير تدريبات و تعليمات و إشراف على الخطر.

سجل المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية	المخاطر المترتبة	مقدار التأثير	الاحتمالية	درجة الخطر	أسلوب معالجة الخطر
اعتماد معظم مبادرات الهيئة ومشاريعها على استمرارية التمويل واستدامته	توقف تحقيق الأهداف	كارثي	متوسط	مخاطر بليغ ٢٠	تدبير مصادر تمويل مستدامة، والعمل على استثمار بعض الأصول والأنشطة بما يدر عائد يدعم موارد الهيئة.
	تأخر تنفيذ مبادرات الخطة الإستراتيجية .	متوسط	كبير	مخاطر كبرى ١٨	
	تعثر مبادرات قد تحدث خسارة كلية أو جزئية.	كارثي	متوسط	مخاطر بليغة ٢٠	
مواكبة التشريعات ذات الصلة بقطاع الخدمات القانونية لأهداف الهيئة وإستراتيجياتها	عدم إمكانية تحقيق أهداف الهيئة الأساسية.	متوسط	ضعيف	مخاطر متوسطة ٩	إعداد الدراسات اللازمة والتأهب والاستعداد الدائم لمواكبة التغيير في التشريعات والعمل مع الجهات المعنية بتقديم المقترحات التشريعية.
مخاطر التنفيذ المرتبطة بالتنسيق المشترك مع جهات أخرى	توقف أو تأخر تنفيذ المبادرات.	متوسط	متوسط	مخاطر كبرى ١٥	إنشاء قنوات تواصل فعالة مع الجهات المعنية للتعاون ودعم تنفيذ المبادرات والمشروعات.
	تعثر مبادرات قد تحدث خسارة كلية أو جزئية.	متوسط	متوسط	مخاطر كبرى ١٥	
عدم توفر التدفقات النقدية لتمويل خطط أعمال وبرامج الهيئة، ومخاطر الحصول على التمويل في التوقيت المطلوب	تعثر المبادرات الإستراتيجية	متوسط	كبير	مخاطر كبرى ١٨	تعزيز الحصول على مصادر تمويل مستدامة مع تنويع مصادر التمويل والتحوط في التقديرات المالية لتقليل احتمالات المخاطرة.
	زيادة المديونية على الهيئة	متوسط	كبير	مخاطر كبرى ١٨	
استدامة الإعانات الحكومية الداعمة لميزانية الهيئة	توقف الدعم الحكومي.	كارثي	كبير	مخاطر بليغة ٢٢	اعتماد رسوم الاشتراكات ومصادر التمويل الأخرى.
	تأخر الدعم الحكومي.	متوسط	كبير	مخاطر كبرى ١٨	
عدم توفر قاعدة شاملة لبيانات دقيقة تتعلق بقطاع الخدمات القانونية في المملكة	إعداد مبادرات غير دقيقة مع عدم الوصول إلى المجتمع المستهدف.	متوسط	متوسط	مخاطر كبرى ١٥	العمل مع الجهات المعنية على بناء قاعدة بيانات دقيقة مع تنويع مصادر الحصول على المعلومات.
مخاطر أمن المعلومات والقرصنة	فقد بعض أو كل قواعد بيانات الهيئة.	كارثي	متوسط	مخاطر بليغة ٢٠	التواصل مع الجهات المعنية والعمل على توفير وسائل كفيلة بتوفير الحماية اللازمة لقواعد البيانات من الاستهداف أو الوصول غير المأذون
	الاستخدام غير المرخص لبيانات الأعضاء.	كارثي	متوسط	مخاطر بليغة ٢٠	

سجل المخاطر المالية

المخاطر المالية	المخاطر المترتبة	درجة الخطر			
		حاد	عالٍ	متوسط	ضعيف
خطر التدفقات النقدية	عدم توفر السيولة النقدية في الوقت المناسب لتدبير احتياجات تنفيذ الأعمال والمبادرات		مخاطر كبرى		
	خسارة الفرص الاستثمارية التي من شأنها زيادة الموارد المالية لدعم المبادرات		مخاطر كبرى		
	خسارة فرصة الحصول على أسعار مناسبة وفرصة التفاوض مما يرفع التكاليف		مخاطر كبرى		
خطر الإخفاق في الوفاء بالالتزامات	عدم رغبة الجهات الخارجية في التعامل مع الهيئة لعدم الالتزام		مخاطر كبرى		
	عدم الحصول على المواد والخدمات الداعمة لتنفيذ المبادرات		مخاطر كبرى		
	المساءلة القانونية لعدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية	مخاطر بليغة			
خطر استدامة النشاط	عدم قدرة الهيئة على الحصول على تمويل تجاري	مخاطر بليغة			

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

تقرير المراجع المستقل

إلى الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي:
لقد راجعنا القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين - الرياض - المملكة العربية السعودية - والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م ، وقائمة الأنشطة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من (١) إلى (١٨) المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا ، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل ، من جميع الجوانب الجوهرية ، المركز المالي للهيئة كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي:
لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية . ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا . ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد . ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساس لإبداء رأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية:
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.
وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الهيئة على البقاء كهيئة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن إدارة الهيئة هي المسئولة عن الإشراف على عملية التقرير المالي للهيئة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:
تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا . إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتعد جوهرية بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

تقرير المراجع المستقل

إلى الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
تقرير عن مراجعة القوائم المالية ... (تتمه)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية... (تتمه)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضاً :
تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.
تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على البقاء كهيئة مستمرة . وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، يتعين علينا بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، فإننا مطالبون بتعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار كهيئة مستمرة.
تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإيضاحات ، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
لقد أبلغنا مجلس الإدارة فيما يتعلق ، من بين أمور أخرى ، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة ، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:
كذلك ، نفيد أنه ، استناداً إلى المعلومات التي توفرت لنا ، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المرافقة لم يتم إعدادها وعرضها ، من جميع النواحي الجوهرية.

عن السيد العيوطي وشركاه

محمد السيد العيوطي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٢١١)

الرياض في :
الموافـــق :

القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين

الهيئة السعودية للمحامين
شركة ذات مسئولية محدودة - الرياض
قائمة المركز المالي في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م
(بالريالات السعودية)

	إيضاح	٢٠١٩م	٢٠١٨م
الأصول			
أصول غير متداولة			
ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي	٤	٢,٠١٥,٥٧٧	١,٥٣٩,٨٣٤
إجمالي الأصول غير المتداولة		٢,٠١٥,٥٧٧	١,٥٣٩,٨٣٤
أصول متداولة			
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٥	٧٦١,٤٨٠	١,٤٩٧,٢١٨
نقد بالصندوق ولدي البنوك	٦	١,١٢٢,٩٧٧	٢,٧٤٢,٦٤٦
أجمالي الأصول المتداولة		١,٨٨٤,٤٥٧	٤,٢٣٩,٨٦٤
إجمالي الأصول		٣,٩٠٠,٠٣٤	٥,٧٧٩,٦٩٨
الالتزامات وصافي الأصول			
التزامات غير متداولة			
إلتزامات منافع الموظفين المحددة	٧	١٩٢,٩٠٧	٢٤٦,٩٨٥
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		١٩٢,٩٠٧	٢٤٦,٩٨٥
التزامات متداولة			
الدائنون التجاريون	٨	٤٩,٣٤٠	٥٢,٥٦٦
مستحق لأطراف ذات علاقة	٩	٨٥,٣٠٠	٤,٠٠٠
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	١٠	٣٤٣,٨٧٠	٤٤,٤٣١
إجمالي الالتزامات المتداولة		٤٧٨,٥١٠	١٠٠,٩٩٧
إجمالي الالتزامات		٦٧١,٤١٧	٣٤٧,٩٨٢
صافي الأصول			
أصول غير مقيدة		٣,٢٢٨,٦١٧	٥,٤٣١,٧١٦
إجمالي صافي الأصول		٣,٢٢٨,٦١٧	٥,٤٣١,٧١٦
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول		٣,٩٠٠,٠٣٤	٥,٧٧٩,٦٩٨

الايضاحات المرفقة من (١) الى (١٨) تمثل جزءا لايتجزأ من هذه القوائم المالية

القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة الأنشطة للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م
(بالريالات السعودية)

	إيضاح	٢٠١٩م	٢٠١٨م
الإيرادات والمكاسب			
اعانة حكومية		-	-
اشتراكات عضوية		٣,٥٥١,٨١٥	٣,٧٩٦,٥٩٠
أتعاب تحكيم		٢,٤٧٥,١٥٠	١,٥٣٩,٩٠٠
أتعاب مهنية ومكافآت متنازل عنها		٤,٠٠٠	٣٣٦,٤٣٣
منح وتبرعات		١٤,٥٤٧	١٨٤,٦٠٠
إيرادات متنوعة	١٣	٣٣٠,٣٢٥	٢٨٣,٤٥٨
إجمالي الإيرادات والمكاسب		٦,٣٧٥,٨٣٧	٦,١٤٠,٩٨١
المصروفات			
مصروفات النشاط	١١	(١,٨٤٤,٥٢١)	(٢,٠٦٧,٠٤٩)
مصروفات إدارية	١٢	(٦,٧٣٤,٤١٥)	(٤,٥٦٢,٠٩٢)
إجمالي المصروفات		(٨,٥٧٨,٩٣٦)	(٦,٦٢٩,١٤١)
التغير في صافي الأصول (فائض إيرادات عن المصروفات للسنة)		(٢,٢٠٣,٠٩٩)	(٤٨٨,١٦٠)
التغير في صافي الأصول في بداية السنة		٥,٤٣١,٧١٦	٥,٩١٩,٨٧٦
صافي الأصول في نهاية السنة		٣,٢٢٨,٦١٧	٥,٤٣١,٧١٦

الايضاحات المرفقة من (١) الى (١٨) تمثل جزءا لايتجزأ من هذه القوائم المالية

معًا لمواجهة تحديات اليوم
واستثمار فرص الغد...

www.sba.gov.sa
Sabassociation
Sbassociation

مركز الدراسات والبحوث
SBA Studies & Research Center

رؤية 2030 VISION
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA